

الأدب الفلسطيني:
بين المقاومة
والتطبيع ومغريات
الحدثة



الهدف تحاور د. بول كيلمان:
نضال الفلسطينيين وصمودهم مصدر إلهام لنا

ترامب..
والترامية



**اليوم العالمي للتضامن
مع الشعب الفلسطيني**





ربما بمركية وكثافة حضور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، فإن الانتخابات الرئاسية الأمريكية لا تعتبر شأنًا داخليًا فقط، وهذا عكسه الانتخابات الأخيرة، بين الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطي جو بايدن؛ وهذا ما عبر عنه أولاً كثافة التصويت الداخلي الذي اعتبر الأعلى منذ سنوات طويلة. وما يهمني هنا هو ذلك الاهتمام العربي والفلسطيني الذي عبر عنه؛ إما بدعم أحد المرشحين وحتى بالمال، والمراهنة على الرئيس القادم الذي سيعتلي عرش الإمبراطورية التي توزع عطايا الحرب والسلام كما تشاء، وهنا نجد اليتامى من الأنظمة العربية التي دعمت الرئيس الخاسر ترامب، والمراهنين الذين يرون بأن بايدن سينقلب على سلفه، ويأتي لهم بالسمن والعسل.

وهنا ليس مستغرباً أن نجد أنفسنا عربياً وفلسطينياً أمام حصيلة سياسية هابطة إجمالاً، بل وبعضها مستلماً؛ تشرع الخيانة من أوسع أبوابها، ارتباطاً بطبيعة الذهنية السياسية المتحكمة في المشهد العربي والفلسطيني والملتبسة في كل شيء، والتي رهنّت إرادتها، وبالتالي قرارها لزعيم البيت الأبيض من جهة، وللعدو الصهيوني من جهة أخرى؛ فكنا أمام كل هذه الفوضى الشاملة وأنعدام الأفق والانقسام الحاد وتشريع الهزيمة والسقوط المدوي المستمر، بوهم الانتصار الذي يعني أن الاستهانة والاستهتار طالا كل شيء أيضاً، وفي مقدمة ذلك الشعب وقضاياه وحقوقه.

في ضوء ما سبق، فإن القانون الناظم في حالتنا العربية والفلسطينية واضح تماماً لمن يريد، سواء في إدارة الصراع والاشتباك القومي والوطني أو الاجتماعي الديمقراطي، ومع ذلك فإن نتائج المنهج القائم في الممارسة، كانت واضحة في قسوتها، وفي مقدمتها الأزمة التي تعيشها قوى وأحزاب حركة التحرر العربية والفلسطينية إجمالاً، وعجزها عن القيام بالدور الحاسم المطلوب منها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ شعبنا وأمتنا.

فغريباً، من الواضح أن المرحلة هي مرحلة الهبوط السياسي والاستسلام؛ من غالبية النظام الرسمي العربي للمشروع الأمريكي-الصهيوني الذي وجد في التطبيع، أحد ضلالت تطبيقه، في شقه الجديد «صفقة القرن»، هذا النظام الذي بات بعضه يتفيم بعد حسارة ترامب للانتخابات، ويتفهم هذا سيجعلهم يبحثون عن حاضنة جديدة في قاطرة بايدن؛ نحو استمرار الهبوط والاستسلام.

أما فلسطينياً، «فمعضلة المصالحة» باتت تتجاوز الحديث عن الاتفاقات التي جرى التوقيع عليها سواء وطنياً أو «ثنائياً» منذ عام 2005، وصولاً إلى اجتماع الأمناء العامين وما جرى بعده من اجتماعات ثنائية بين طرفي الانقسام، أو الحديث عن الطرف الأكثر تحملاً لمسؤولية التعطيل، ليصل إلى طرح سؤال: لماذا تم تجاوز التطبيق الجاد للاتفاقات الوطنية التي سبقت الانقسام الذي جرى عام 2007؛ خاصة وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، حيث كان هناك إمكانية لتجنب شعبنا وقصبتنا ويلات كارثة الانقسام، لولا أن المسألة أعمق من الحديث عن المصالحة أو المسؤولية،

أو الاختلاف البرنامجي بين الطرفين المتصارعين في السلطة وعليها، أو غياب الإرادة السياسية للطرفين المنقسمين، أو الإجراءات المتبادلة بين سلطتي غزة والصفة، لتطال الذهنية السياسية السائدة والمتحكمة في المشهد الفلسطيني، هذه الذهنية الإقصائية للآخر تماماً، والتي تعمل على إحكام سيطرتها وهيمنتها على الوضع الفلسطيني ومقدراته والاستفراد في تقرير الشأن الوطني؛ بعيداً عن مفاهيم وقيم الائتلاف والشراكة والجبهة الوطنية، لمواجهة الاحتلال ومشاريع التصفية المعلنة للقضية الفلسطينية، بمعنى أن الوحدة الوطنية ببعديها الوطني والاجتماعي غير ممأسسة في الذهنية السياسية السائدة لدى «القيادة» المتحكمة بحيث باتت التناقضات والتباينات الداخلية، تتقدم على حساب التناقض الأساسي مع العدو الصهيوني، إلى جانب محاولة تشويه الوعي الفلسطيني، «بالمراهنة» المستمرة على الزعيم الديمقراطي في البيت الأبيض، وتصوير الهزائم على أنها انتصارات؛ فالمسألة هنا تبدو بوضوح أبعد وأعمق من المراهنة إلى العجز والاستسلام للمشروع المعادي والوقائع التي يفرضها باستمرار.

ورغم كل ما سبق من واقع مشخص، فإن الحقيقة الموضوعية التي يجب أن لا تغيب عن البال هي دلالات المقاومة والممانعة التي تبديها شعوب أمتنا وشعبنا الفلسطيني؛ مقاومة وممانعة نجحت على الأقل، في منع العدو من تحقيق كامل أهدافه، والتي يجب أن تكون الوقود الذي يعطى الحياة للادوات السياسية المطلوب منها أن تملأ المساحة المُنتظرة، حفظاً للطاقت الكامنة وغيرها الفاعلة، بحيث نكون أمام بديل تاريخي موضوعي وشامل، يدفع لتجاوز اليتامى والمراهنين والعجزه والمستسلمين، وجعل السياسة تحقق الربح المطلوب لأمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني.

في هذا العدد

شؤون فلسطينية..

- 6 مشير الفرا: حوار مع بول كيلمان.....
- 8 رلى أبو دحو: الحركة الطلابية الفلسطينية وتجربة القطب الديمقراطي.....
- 14 أبو علي حسن: مكانة المراجعة السياسية والنقدية.....
- 17 نضال عبد العال: لا وحدة وطنية بوجود أوسلو.....
- 18 تيسير محيسن: التعايش مع كوفيد 19 فلسطينيا.....
- 20 محمد صوان: قضية اللاجئين.....

شؤون عربية..

- 22 سعادة مصطفى أرشيد: عروس عربتنا.....
- 24 رضي الموسوي: أمريكا والخليج بعد الانتخابات الأمريكية.....
- 26 لبيب قمحاوي: العرب رهن إرادة الآخرين، لماذا؟.....
- 27 التطبيع كآلية للاستبداد: خاص الهدف.....
- 28 علي بو طوالة: أداء اليسار المغربي خلال عقدين.....

شؤون العدو..

- 32 نواف الزرو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني.....
- 34 محمد أبو شريفة: العلاقات الصينية-الإسرائيلية.....
- 36 أكرم عطالله: أزمة النظام السياسي في إسرائيل.....



أسما الأديب الشهيد
غسان كتفالي عام 1969

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد م. جابر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر.

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-

نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر من بوابة الهدف الإخبارية



كلية

شؤون دولية..

قبل ما يزيد عن أسبوع، من صدور هذا العدد من مجلة الهدف، خرج علينا وزير الشؤون المدنية في سلطة أوسلو؛ حسين الشيخ، بتصريح انتصاره ورئيسه في «معركته» مع العدو الصهيوني، وخاصة فيما يتعلق بأموال المقاصة التي على المؤكد أنها تحولت إلى رشوة سياسية لاستمرار تأدية السلطة لوظيفتها الأمنية بشكل رئيسي، وما بعد ذلك من نوافل الكلام.. كما كلام رئيس وزراء السلطة في مخاطبته لموظفيها؛ بدمكم وطن ولا بدمكم فلوس؟.. وهذه معادلة لا تخرج؛ إلا ممن حسم خياره مبكراً، والقائم على قاعدة العلاقة المستمرة مع العدو، على حساب الحقوق والثوابت الفلسطينية التي لا يصمد حديث التشدد بها في أرض الواقع الذي هو المحكمة التي لا لبس في حكمها على الأقوال والأفعال معاً.

إلى جانب ما سبق، كنا أمام مشهد الانتخابات الأمريكية التي من المطلوب في سياق المراهنة الواهمة عليها، وهي مراهنة؛ إما مقصودة أو موجهة أو ممنهجة على نحو أدق، أن تكون على حساب تقوية وتعزيز الوضع الداخلي الفلسطيني، حيث قضى على مذهبها، على بارقة الأمل الخادعة، باسم المصالحة التي حسمت؛ عبر التصريحات الصحفية لمسؤولي حركة فتح والسلطة، بذاك الهجوم، على طرفها الآخر في الحوارات الثنائية.

في ضوء ذلك، فإن هذا العدد من «الهدف»، وكما عودناكم، غطى في زواياه المتعددة؛ شؤون فلسطينية وعربية ودولية، وشؤون العدو مجمل ما جئنا به آنفاً؛ وغير ذلك من موضوعات لصيقة لكتاب ومفكرين عرب وفلسطينيين، وكانت مقابلة العدد مع د. بول كيلمان؛ أستاذ علم الاجتماع في جامعة مانشستر البريطانية سابقاً، وهو اليهودي المجري المتضامن بلا أي لبس مع الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه في الحرية والعودة والاستقلال.. كذلك احتوى العدد على ملف متنوع من «الهدف الثقافي».

- أحمد مصطفى جابر: ترامب والتراهمية.....38
- عابد الزريعي: إرث ترامب الثقيل.....42
- عليان عليان: على هامش الترحيب ببايدن.....44
- رهانات التسوية: خاص الهدف.....47
- طلال عوكل: نحو انهيار الامبراطورية.....47
- حمدي عبدالعزيز: الصراع في إثيوبيا.....48
- بايدن وتحديات اليوم الأول: متابعة خاصة بالهدف.....53
- هاني حبيب: هل تتكرر الظاهرة الترامبية.....54
- الهدف الثقافي..
- عاطف سلامة: الانتخابات الأمريكية وفن الكاريكاتير.....56
- محنة الثقافة العربية الراهنة.....59
- حكيمة الشاوي: واقع المشهد الثقافي في المغرب العربي.....60
- وليد عبد الرحيم: بين الثقافة والسياسة.....62
- عبد الرحمن بسيسو: الأدب الفلسطيني مقاومة وتحديات.....64
- رامي مراد: مراجعة كتاب.....67
- ت: عبد الكريم بشاشا: حقائق وحقائق مضادة.....70

في حوار شامل مع الهدف

د. بول كيليمان: نضال الفلسطينيين وصمودهم مصدر إلهام لنا

أجرى الحوار: مشير الفرا-منسق لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني في مدينة شيفيلد/ بريطانية

لا تشكل اليهودية هوية قومية بالنسبة لليهود، بل هم مجموعات عرقية تعيش في دول مختلفة.

من هاجر إلى فلسطين - من اليهود- تحولوا إلى مستعمرين استيطانيين؛ يقهرون الفلسطينيين؛ السكان الأصليين.

الفكر النازي العنصري الذي أدى إلى ما عاناه اليهود في الهولوكوست «المحرقة»؛ يستخدم الصهاينة فكراً مشابهاً له.

ارتباط «كل اليهود» الذين هاجروا لفلسطين بالروايات التوراتية هي كذبة كبيرة.

إسرائيل لن تتمكن من الصمود لولا الدعم الهائل الذي تتلقاه من الدول الإمبريالية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا.

قال بايدن أنه لو لم تكن هناك إسرائيل لكان من اللازم اختراعها.



د. بول كيليمان: أستاذ علم الاجتماع بجامعة مانشستر 1975-2014، أكاديمي، كاتب ومؤلف، وأحد أهم أعمدة التضامن مع فلسطين في بريطانيا، منذ نهاية ستينيات القرن الماضي.

ولد في المجر لأسرة يهودية مجرية، والده كان معتقلاً في معتقل «هاوت هاوزن» النازي في النمسا، خلال الحرب العالمية الثانية، تركت أسرته المجر إلى بريطانيا عام 1957 بعد انتفاضة المجر.

بدأ اهتمامه بفلسطين مع نمو اليسار الجديد، مع اندلاع حرب فيتنام، وكان رد فعله: كيف لدولة عنصرية كإسرائيل أن ترتكب كل هذه الجرائم باسمه كيهودي، وباسم معاناة أسرته في الهولوكوست «المحرقة»؟



هاجر إلى فلسطين تحولوا إلى مستعمرين استيطانيين يقهرون الفلسطينيين؛ السكان الأصليين، ولهذا تبنت غالبيتهم أفكاراً محافظة ورجعية، هكذا تحولت التركيبة الأيديولوجية لليهود من التقدمية إلى الرجعية .

في أوروبا تمتك إسرائيل تأثيراً كبيراً على اليهود، معظمهم من الطبقة البرجوازية الصغيرة، تقنعهم بالرواية الصهيونية عن الخطر الكبير من الدول المحيطة، أي «إرهاب» الفلسطينيين والإسلاميين، لهذا تراهم لا يقرون بالظلم التاريخي والمورثات الإجرامية لدولة إسرائيل ضد الفلسطينيين .

* ماذا عن المحرقة، ألم تساهم أيضاً؟

* نعم، الأمر الآخر هو ما حدث لليهود من إبادة في الحرب العالمية الثانية، شجع المَعظم على تبني الفكر الصهيوني، هنا لا بد من ذكر أن معاناة اليهود في المحرقة تم ويتم استغلالها. من الصادم والمحزن أن يستخدم الصهاينة فكراً مشابهاً للفكر النازي العنصري الذي أدى إلى ما عاناه اليهود في الهولوكوست «المحرقة» . إن الفكر النازي العنصري الذي أدى إلى ما عاناه اليهود في الهولوكوست «المحرقة»، يستخدم الصهاينة فكراً مشابهاً له، أي فوقية مجموعة عرقية على أخرى، في منطقة أخرى في العام، فلسطين . أنا لا أقول إن الفكر النازي والصهيوني متطابقان، ولكنهما جزئياً يتبنيان نفس الفكر القومي العرقي، ومضمونه أن الأمة يجب أن تتكون من مجموعة عرقية واحدة متفوقة، وهذا خطير جداً .

* كيف تقيم ادعاء اليهود بارتباطهم التاريخي والتوراتي بفلسطين؟

* بالطبع اليهود الذين عاشوا في فلسطين عبر التاريخ لهم هذه العلاقة، أما بالنسبة لغيرهم فهو ادعاء أسطوري خيالي، هناك الكثير من البحوث والدلائل التي تتحدث عن تحول أعداد كبيرة في مملكة الخزر «منطقة أوكرانيا حالياً» إلى اليهودية في القرن الحادي عشر، بالتالي فإن ارتباط «كل اليهود» الذين هاجروا لفلسطين بالروايات التوراتية هي كذبة كبيرة .

معظم من يؤيدون «إسرائيل»
يمينييين، بعضهم يكره اليهود،
ولكنه يراها تتماهى مع أفكاره
في معاداة العرب والمسلمين
أذكر باعتزاز أننا في حملة
التضامن بشغيلد، بدأنا نشاطات
المقاطعة لإسرائيل عام 1997.

مع حقدام العدوان الأمريكي
على فيتنام في ستينيات القرن
الماضي، تبلور فكري السياسي
المناهض للمشروع الاستعماري
الغربي.

نشهد نمواً طاعياً في الدعم
اليساري للفلسطينيين، وشغيلد
هي أكبر مراكز هذا الدعم في
بريطانيا.

* ما هو رأيك في هوية اليهود، هل ترى أن اليهودية تمثل هوية قومية بالنسبة لهم؟

* لا تشكل اليهودية هوية قومية بالنسبة لليهود، بل هم مجموعات عرقية تعيش في دول مختلفة؛ يتحدثون لغة الدول الأم التي يعيشون فيها، صحيح أن معظمهم يدين بالديانة اليهودية، ولكنهم لا يشكلون أمة واحدة، حسب ما تدعيه الصهيونية، لكن نلاحظ أن اليهود الذين يعيشون في إسرائيل أصبحوا، طبعاً بجهود الدولة يشكلون هوية قومية . هذا لا يعني أن من حقهم تقرير المصير، فعندما نتحدث عن هذا الحق، هنا أنا أتكلم من ناحية اشتراكية؛ فليس من حقهم تقرير المصير عبر انتهاك حقوق السكان الأصليين لفلسطين عبر مشروع استعماري استيطاني، مفهوم حق تقرير المصير تبلور بعد الحرب العالمية الثانية، وهو لا يعني أن تسيطر أي مجموعة عرقية على الدولة سيطرة كاملة، من الممكن أن تكون مجموعات ضمن دولة معينة، تتمتع بحريتها الثقافية والدينية .

في رأيي الشخصي، إن كان هناك حل في المستقبل، فإن اليهود في إسرائيل، وبعد مرور عقود طويلة من الزمن، يجب ألا يكونوا أمة منفصلة، بل جزءاً من كيان أكبر يضمن الحقوق والمساواة الكاملة للفلسطينيين .

* هل لك أن تعطينا فكرة عن كيف تحولت الصهيونية قبل الحرب العالمية الثانية، من حركة هامشية عند اليهود إلى الحركات الأكبر والأكثر تأثيراً؟

* قبل الحرب العالمية الثانية لم يكن للحركة الصهيونية شعبية أو دعم كبير لدى يهود أوروبا؛ اليهود في أوروبا 13 مليون، كان معظمهم من الطبقة العاملة، لهذا كان من الطبيعي أن ينجذبوا للاشتراكية والشيوعية لنيل حقوقهم وحريتهم، بالتأكيد كان هذا هو الحال في بولندا مثلاً، حيث عاش العدد الأكبر من اليهود، في المجر مثلاً، حيث ولدت ولم تتجاوز نسبة الصهاينة بين اليهود الـ2% .

بعد الحرب العالمية الثانية حدث أمران: معظم اليهود، عدا من أبيدوا في المحرقة؛ هاجروا للولايات المتحدة الأمريكية وأعداد كبيرة هاجرت إلى فلسطين، معظم من هاجروا إلى أمريكا أصبحوا طبقة متوسطة؛ من

معادة السامية هي السلاح الأخير في يد الصهاينة

تأييد العنصريين المسيحيين للصهاينة في أمريكا لإسرائيل ، يعبر عن سياسة شديدة العنصرية والرجعية

ما لا يعرفه الكثيرون أن الصهاينة يستصعبون مواجهة الفلسطينيين كثيرا

* في ظل ما ذكرت، كيف استطاعت الحركات الصهيونية إذن «رغم صغر حجمها بين يهود أوروبا، التأثير في دوائر القرار لدرجة النجاح في إطلاق وعد بلفور عام 1917؟

* «أعتقد أن الحركة الصهيونية ما كانت لتنجح لولا إنها تزامنت مع حقبة تاريخية أرادت القوى الكبرى أن تستعمر حينها ذلك الجزء من العالم، أي مشروع استعماري استيطاني لا بد أن يكون له دعم إمبريالي، وإلا: فكيف ستمكن من طرد السكان الأصليين ونهب خيراتهم؟ لا بد أن يكون هناك دعم عسكري لمشروعك الاستيطاني الاستعماري، خاصة أن أعدادك في البداية تكون صغيرة جداً، هذا ما حدث مع إسرائيل تاريخياً ولا زال يحدث، إسرائيل لن تتمكن من الصمود لولا الدعم الهائل الذي تتلقاه من الدول الإمبريالية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا.

* ما تقوله ينسجم مع الفيديو الذي انتشر حديثاً لتصريحات جو بايدن عن أهمية «إسرائيل»؟

* نعم، قال بايدن أنه لو لم تكن هناك إسرائيل لكان من اللازم اختراعها، وفي فيديو آخر قال: تخيلوا عدد السفن الحربية والطائرات والأسلحة التي كنا سنضطر لإرسالها للشرق الأوسط، لو لم تكن هناك إسرائيل، هذه التصريحات وغيرها بالطبع، إثبات واضح لأن إسرائيل أداة إمبريالية استعمارية، مثلاً بعد انحسار الإمبراطورية البريطانية؛ تولت فرنسا مهمة رعاية «إسرائيل» لفترة وجيزة، وكانت من قدم لها المشروع النووي، ثم تولت الولايات المتحدة الأمريكية المهمة.

* بصفتك من المؤسسين الأوائل لنشاطات التضامن مع فلسطين في بريطانيا في نهاية ستينيات القرن الماضي، هل من الممكن إعطائنا فكرة عن البدايات والتطور؟

* مع احتدام العدوان الأمريكي على فيتنام في ستينيات القرن الماضي، تبلور فكري سياسي المناهض للمشروع الاستعماري الغربي، في البداية كان معظم اليساريين الغربيين، متأثرين بالعنصرية التي مورست ضد اليهود في أوروبا على يد الفاشية، لهذا تبلور مفهوم خاطئ عند معظم اليساريين، أن دعم اليهود هو ممارسة لنضال اليسار ضد الفاشية، وبالطبع، استغلت الحركات الصهيونية ببراعة هذا بترويجها لإسرائيل

كحامية لليهود، لشمها بهذا التعاطف .

«إسرائيل» روجت لنفسها أيضاً في البداية كمناهض للمشروع الاستعماري، مستغلة سوء العلاقات البسيط الذي حدث بينها وبين بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، هذه الكذبة بدأت تنكشف بعد قيام «دولة إسرائيل» والدعم الغربي لها، عندها بدأ جزء صغير من اليساريين التساؤل عن مصداقية هذا الزعم، ولكن هذا التساؤل لم يتخذ أي زخم يذكر حتى حرب 1967، حيث اعتبرتها قوى اليسار؛ بسبب الضابطة الإعلامية والانحياز «لإسرائيل»، حرب دفاع عن النفس اضطرت «إسرائيل» لخوضها، رغم أننا نعرف الآن أن إسرائيل هي من بدأت بشن الحرب؛ حرب 1973 كانت نقطة تحول صغيرة، أدرك الكثير بعدها أن «إسرائيل» لا تنوي إرجاع الأراضي المحتلة، بل تعمل على ترسيخ الاحتلال .

* برأيك هل كان غزو لبنان عام 1982 نقطة تحول مهمة؟

* «بلا شك، أحدث غزو لبنان ومشاهد القتل والحصار ومذبحة صبرا وشاتيلا، صدمة كبيرة، ليس لدى قوى اليسار فقط، بل حتى في أوساط الليبراليين البريطانيين، ثم جاءت انتفاضتي 1987 و2000، لتزيد الدعم، وتكشف للبريطانيين حقيقة إسرائيل العدوانية الإجرامية، إلى عدوان 2008/2009 و2014 على غزة والقتل والدمار الشديد الذي نتج عنهما .

ربما تذكر يا مشير، أنه عندما انشأنا معاً حملة التضامن في مدينة شيفيلد في مطلع تسعينيات القرن الماضي، كنا معدودين على الأصابع، والآن نشهد نمواً طائفاً في الدعم اليساري للفلسطينيين، وشيفيلد هي أكبر مراكز هذا الدعم في بريطانيا . أستطيع القول بثقة، أن الصورة انقلبت تماماً، حيث أصبح دعم إسرائيل مجسوراً على اليمين وبعض الليبراليين وجزءاً صغيراً جداً من يمين اليسار في حزب العمال، معظم من يؤيدون «إسرائيل» يمينيين، بعضهم يكره اليهود، ولكنه يراها تنمهي مع أفكاره في معاداة العرب والمسلمين، ويراه كقوة مانصرة للغرب في الشرق الأوسط .

* هل ترى في هذا التفكير تشابه مع المسيحيين الصهاينة في الولايات المتحدة ودعمهم لإسرائيل؟

* نعم هو نفس الفكر والممارسة، بلا شك .

* هل تعتقد أن هذا الدعم للفلسطينيين قابل للتراجع؟

* «من الصعب أن تعيد وضع الغمامة على بصيرة البشر، هناك الآن مصادر كثيرة عن العدوان الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين، أهمها ما ينتج عن الكفاح الفلسطيني نفسه، كذلك منظمات حقوق الإنسان، الناس تدرك الآن الطبيعة العدوانية لإسرائيل والتطهير العرقي الذي بدأ عام 1948 ولا زال مستمراً، حصار غزة، العقاب الجماعي، وآخره تدمير قرية «حمصا» في وادي الأردن منذ أيام قليلة، لقد توفر قنوات المعلومات البديلة، هذه ضرورية جداً، لأن الإعلام الرسمي، مناصر للصهاينة والإمبريالية بصفة عامة .



* مع هذا النمو، هل حدث تطور في نوعية النشاطات؟
* بالتأكيد، دعني بداية أوضح أن هناك أكثر من سبعين حملة تضامن في مدن وبلدات بريطانيا، وهذا يشمل ويلز، ناهيك عن حملة التضامن الأسكتلندية، والتي تشمل ما يقرب العشرين فرعاً؛ الآلاف يتلقون وبشكل دوري نشرات التضامن مع فلسطين. من ناحية التطور النوعي، أضفنا إلى نشاطات المحاضرات والاعتصامات والمظاهرات، تشكيل لجان مختصة بمواضيع معينة، مثلاً لجنة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والتي ينبثق عنها لجان مقاطعة ثقافية، أكاديمية ورياضية، إضافة إلى حملة مناهضة الصندوق القومي اليهودي الذي يصادر أراضي ويخصصها لليهود فقط التي ساهمت تاريخياً في طرد الفلسطينيين ولا تزال، ويتمتع فرعها في بريطانيا بتسهيلات ضريبية حكومية، كونه يملك رخصة جمعية خيرية، هذا بالطبع تواطؤ واضح من الحكومة البريطانية، هذه الحملة تحاول نزع الصفة الخيرية عن هذه الجمعية العنصرية لمساهمتها في التطهير العرقي للفلسطينيين، أكبر مثل التدمير المتكرر لقريّة العراقيب في النقب (180 مرة حتى الآن)، ومحاولة إخلاء سكان منطقة سلوان وما عائلة سمرين، إلا مثال واحد من عدة.

دعنا لا ننسى أنه هو منذ تأسيس صندوق النقد اليهودي في بريطانيا عام 1903 كان رؤساء الوزراء البريطانيون أعضاء شرف فيه، إلى أن جاء ديفيد كاميرون واعتذر، بعد توليه المنصب بسنوات عن الاستمرار في هذا المنصب الشرفي؛ بسبب حملتنا المضادة، لأنه لم يكن يرغب في تسليط الأضواء على هذا الموضوع بطريقة سلبية.

أريد أن أذكر باعتزاز أننا في حملة التضامن بشيفيلد، بدأنا نشاطات المقاطعة لإسرائيل عام 1997، أي قبل 8 سنوات من النداء المهم الذي وجهته 155 مؤسسة

* كيف تقيم الشراكة بين حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني في شيفيلد والمشاريع التي ترعاها في قطاع غزة - فلسطين؟
* أعتقد أن هذه الشراكة مع المشاريع في جباليا، النصيرات، وخان يونس وحديثاً خزاعة مهمة جداً؛ الناس هنا ينظرون لغزة فقط على أنها منطقة منكوبة، ولا يعلمون شيئاً عن البشر الذين يعيشون هناك؛ عن كفاحهم المستمر، كما كل الفلسطينيين، ضد الاحتلال لأجل الحرية، عن الجرائم التي ترتكب ضدهم، عن الحصار؛ قطع الكهرباء؛ تدمير الممتلكات؛ مهاجمة المزارعين وصيادي السمك، والسيطرة على كمية ما يدخل لهم من طعام. هذه المشاريع وعبر 2 عاماً ساعدتنا على تمرير هذه المعاناة، إضافة إلى تعريف البريطانيين بأن هؤلاء الناس قادرين على الإبداع والعيش وحب الحياة، رغم ما يعانونه على يد إسرائيل؛ أتمنى أيضاً أن تكون شراكتنا هذه تساهم في إدراك الفلسطينيين

يتهمنا الصهاينة دائماً بأننا يهود خونة، أنا شخصياً أدرج اسمي ضمن 500 اسم ليهود مناهضين للصهيونية في موقع اسمه «يهود خونة».

نحن نتابع نضال الفلسطينيين اليوم وصمودهم هو مصدر إلهام بالنسبة لنا

أنهم ليسو وحدهم، وأن هناك الكثير من البريطانيين يرفضون سياسات حكومتهم المنحازة لإسرائيل .

*** كيف ترى تأثير هذه الشراكة على المتضامين البريطانيين؟**

** هي فرصة لنا أيضاً لنعبر عن مبادئنا الراضية لسياسات حكومتنا الداعمة لكيان يُلقى القنابل الفسفورية على المدنيين، ويطلق النار عمداً على المتظاهرين في أرجلهم وركبهم، بهدف الإعاقة ويصادر الأراضي ومصادر المياه ويدمر البيئة في الضفة الغربية، نراها كوسيلة لممارسة فكرنا الأممي بالوقوف مع المضطهدين، بغض النظر عن عرقهم أو لونهم أو دينهم، وأيضاً ممارسة العمل المشترك بين الشعوب لمقاومة الاستعمار والاستغلال .

*** ما هو رأيك في نجاح إسرائيل وحلفائها في اتهام كل من ينتقدها بمعاداة السامية؟**

** هذا هو السلاح الأخير في يد الصهاينة، رغم أن الفكر الصهيوني الذي يدعو لتفوق يهودي في أرض فلسطين أو دولة إسرائيلية هو فكر عنصري بامتياز، يتبنى إقصاء الآخر تماماً .

*** والمثال الكبير الأخير هو جيرمي كوربين زعيم حزب العمال السابق**

** نعم، نجحوا في تشويه سمعة جيرمي كوربين واقصائه، ولكن هذا أيضاً، بسبب ضعف حزب العمال منذ أيام توني بليز وتأثره بالفكر اليميني، حتى النشاط السياسي، ركز على كيفية الفوز في الانتخابات، بدل التركيز على السياسات والمبادئ، هذا أيضاً ينطبق على سياسات الحزب تجاه الأمور الداخلية البريطانية . خارجياً أدى هذا الفهم لتشويه تعريف معاداة السامية لدى الكثير من أعضاء الحزب، لدرجة نجاح اليمين في إقناعهم بتبني المفهوم الخاطئ، أن معاداة إسرائيل والصهيونية هو معاداة للسامية .

*** هل أثر هذا على المناصرين للقضية الفلسطينية سلبياً؟ بمعنى، هل أرهبتهم هذه الهجمات على كل من ينتقد إسرائيل؟**

** أثر هذا على أعضاء حزب العمال، لأن القائد الحالي «كير ستارمر»، أصدر تعليمات بعدم نقاش قضية معينة؛ ما يختص بالجرائم الإسرائيلية، وهناك محاولات لكبح النقاش، فيما يخص إسرائيل، لكن فيما يخص المتضامين واليسار بصفة عامة، فقد ولد هذا رد فعل غاضب جدا ومعاكس، حتى بين أعضاء حزب العمال العاديين؛ أدت هذه السياسات إلى رد فعل غاضب، لأنهم كما جيرمي كوربين، عاشوا حياتهم يناضلون ضد العنصرية، بما فيها معاداة السامية، وها هم يتهمون لنقدهم لإسرائيل بمعاداة السامية!!!

أعتقد أن الصهاينة ارتكبوا خطأ كبيراً بهذا، وسينعكس سلباً ويشجع المعادين الحقيقيين للصهيونية، للتأكيد

على الصورة النمطية لليهود الذين يسيطرون على العالم ويسقطون قيادات وحكام .

*** تذكر أنه كان لنا معاً الشرف عام 2010 بتنظيم محاضرة في مدينة شيفيلد للبروفيسور اليهودي «حاجوميئر»؛ الناجي من المحرقة في معتقل «أوشفيتز» ببولندا، والذي اتهم أيضاً، بأنه يهودي خائن أو كاره لنفسه، هل توافق على مقولته الشهيرة بأنه: «في الماضي كان تعريف المعادي للسامية هو من يكره اليهود، والآن أصبحت، حسب الصهاينة، من يكره اليهود»؟**

** أعتقد أنها مقولة صحيحة جداً، أنظر إلى العنصريين المسيحيين الصهاينة في أمريكا، وكيف يؤيدون إسرائيل طمعا في عودة المسيح الثاني، بعد إنشاء إسرائيل الكبرى ليقتل اليهود، كيف يمكن ألا نسمي هذا عداً لليهود؟ مع هذا تتعاون إسرائيل والجمعيات الصهيونية حول العالم معهم وترحب بهم . ومن ناحية اليمين الغربي، فإن تأييدهم لإسرائيل، يعكس أيضاً سياسة شديدة العنصرية والرجعية، لأنهم يعتبرون إسرائيل عدو عدوهم، العرب والمسلمين، لهذا يعتبرون إسرائيل حامياً لمصالحهم ضد أي حركة تحرر تقدمية، قد تكتسب الحكم في العالم العربي، مما سيهدد مصالحهم .

*** ما هو رأيك بالعريضة الداعمة لجيرمي كوربين والرافضة لإتهامات معاداة السامية التي أرسلت حديثاً من فلسطين؟**

** أعتقد أنها في غاية الأهمية، ما لا يعرفه الكثيرون أن الصهاينة يستصعبون مواجهة الفلسطينيين كثيراً، لأنه في كل الحالات ينتقلون إلى موقف الدفاع أو تبرير ما يفعلون ضد الفلسطينيين؛ لماذا تصادرون المزيد من الأراضي؟ لماذا تقتلون المدنيين؟ لماذا تدمرون الممتلكات؟ لماذا؟ لماذا؟ كيف يمكنهم أن يبرروا هذه الجرائم؟! الصهاينة يجدون سهولة في اتهام اليسار في بريطانيا، وحتى في أمريكا، لهذا عندما تأتي رسالة كهذه أو أي نداء آخر من فلسطين، لا يمتلك الصهاينة الثقة لمواجهتها، كما يواجهون اليسار البريطاني والدولي . بالطبع يردون على الفلسطينيين، ولكن بصورة أضعف، وبادعاء أن المسلمين هم من يعادون اليهود وإسرائيل، هذا يصب في خانة معاداة الإسلام «الإسلاموفوبيا»؛ تصريح نتنياهو منذ أسابيع عندما قال: أن إسرائيل هي رأس الحربة في مواجهة التطرف والإرهاب الإسلامي، وأن الصهيونية هي الحامية للحضارة والفكر الغربي في المنطقة، ترسخ هذا الموقف الإعلامي، هذا الخطاب ليس له أي وزن عند التقدميين في أوروبا .

*** كيهودي معارض للصهيونية، هل تتعرض لمضايقات من الصهاينة؟**

** بالتأكيد، يتهمنا الصهاينة دائماً بأننا يهود خونة؛ أنا شخصياً أدرج اسمي ضمن 500 اسم يهود مناهضين للصهيونية في موقع اسمه «يهود

(د. بول كيلمان في أحد نشاطات التضامن مع الشعب الفلسطيني في بريطانيا)



الفلسطينيين، ولكن يجب التذكير بأن هناك نموا في المعارضة داخل الحزب الديمقراطي، من ديمقراطيين لم يعودوا يصدقوا الكذب الصهيوني ومؤسسات، مثل أيباك وغيرها، ولا بد من ربط هذا بنمو حركة «حياة السود لها قيمة» وحركات مناهضة العنصرية في أمريكا، والتي أدركت الآن أن هناك ما هو مشترك بينها، وبين الكفاح الفلسطيني .

في جعبة الستينيات عقدت حركة الحقوق المدنية اتفاقا مع إدارة الرئيس لندن جونسون يقضي، بأن يدعم الحزب الديمقراطي قضايا السود في أمريكا، مقابل دعمهم للحرب في فيتنام، «مارتن لوتر كينغ» كان جزءاً من هذا التفاهم، هذه الحقبة انتهت الآن؛ أنجيلا دافيس إحدى أهم قيادة السود، خرجت بتصريحات قوية داعمة للفلسطينيين ومناهضة للصهيونية، سيكون هناك تحول، ولكن هذا الأمر سيأخذ وقت .

* ما هي رسالتك للفلسطينيين تحت الاحتلال، القهر والحصار؟

* نحن نتابع نضال الفلسطينيين اليوم وصمودهم هو مصدر إلهام بالنسبة لنا؛ أتمنى أن ما نفعله، على تواصله، يمثل مصدراً لدعم هذا الصمود، وأقول إننا لن نتوقف حتى يحصل الفلسطينيون على حقوقهم في الحرية والعودة، حسب ما يقرروه هم، وليس ما نراه نحن مناسباً .

خونة». الشقوق بدأت تظهر في الجاليات اليهودية في الغرب، قبل عشر سنوات لم يكن هناك الكثير من اليهود المناهضين للصهيونية، ما زالت نسبتنا صغيرة جداً، ولكن هناك الكثير من اليهود، ممن لا يعادون إسرائيل، ولكنهم لا يشعرون بالارتياح، لأن يصنفوا كمؤيدين لما تفعله إسرائيل، ولا يشعروا أنهم جزءاً منها، خاصة في أوساط الجيل الجديد، لاحظت هذا خلال عملي في الجامعة؛ طلبة صفار السن لا يدينون إسرائيل علناً لخوفهم من أسرهم؛ أصدقائهم وأصدقاء أسرهم، ولكنهم يصرون بأنهم لن يزوروا إسرائيل ولن يذهبوا إلى الكيبوتسات، وهذا ما كان يحدث في الستينيات والسبعينيات. لا يستطيع أي أحد الآن الإدعاء بأن العمل في الكيبوتسات هو مشروع اشتراكي أو أن إسرائيل هي واحة للديمقراطية .

الملفت للانتباه، أنهم ينتقلون بعد كل فشل إلى شعار جديد، بعد صعود الليكود للحكم انتقلوا من الإدعاء بأن إسرائيل هي مشروع اشتراكي، إلى القول بأنهم الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، إلى الإدعاء الحالي بأن إسرائيل هي رأس حربة مكافحة ما يسمونه الإرهاب الإسلامي .

* كيف تقيم نتائج الانتخابات الأمريكية؟

* ندرك أن الإدارة الجديدة، جو بايدن وكامالا هاريس، ستكون قراراتها وممارساتها في صالح

الحركة الطلابية الفلسطينية: في تجربة جبهة العمل والقطب الطلابي

رلى أبو صو - أكاديمية وأسيرة مصررة/ فلسطين

الطلبة في الجامعات بدفعها لنسب عالية من أقساط التعليم الجامعي، هذا المتغير عنى تغير في (بنية) الطلبة الاجتماعية، من حيث الأصول الاجتماعية التي ينحدرون منها، فقد زادت بشكل ملحوظ أعداد الطلبة الوافدين من الأرياف والمخيمات؛ الأمر الذي أضفى طابعاً شعبياً متزايداً على بنية الحركة الطلابية، فيما كان الالتحاق بالجامعات حتى أواسط السبعينيات مقتصرًا على أبناء العائلات الثرية .

المفصل الثاني:

فهو الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في العام 1987، حيث لعبت الحركة الطلابية دور نضالي بارز في مقاومة الاحتلال، وزاد نشاط الطلبة في الجامعات، بمواجهة قوات الاحتلال القمعية، وأغلقت الجامعات بقرار من الحاكم العسكري الإسرائيلي معتقداً، بأن ذلك كفيل بتحجيم دورها النضالي.. وبعودة الطلبة إلى الأرياف الفلسطينية تم ردف الأرياف بكادرات الحركة الطلابية، والتي تدرست في العمل الوطني والتنظيمي والحزبي داخل الجامعات، ولعبت دوراً تنظيمياً وحزبياً وتعبوياً في الأرياف، ولدى جميع التنظيمات وفي ميادين الانتفاضة الشعبية. فمثلاً على صعيد الجبهة الشعبية كان القرار حل المنظمات الحزبية الطلابية في ظل إغلاق الجامعات وتحويل أعضائها إلى منظمات الريف أو تكليفهم ببناء منظمات حزبية وجماهيرية، حيث لا يوجد، وبطريقة ما فقد كان هذا التطور يشمل، بشكل أو بآخر، كل نشطاء الفصائل الجامعيين، وهذا أحدث نقلة في العمل النضالي والتنظيمي في الأرياف التي تحوي طاقة هائلة مخزنة للنضال الوطني، خاصة إنها معقل الطبقة العاملة الفلسطينية، لكنها كانت تفتقد لبنية حزبية متراكمة ومتماسكة، تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الاحتلال وتعيد بناء ذاتها، لذلك لعب النشطاء الحزبيون في الحركة الطلابية دوراً أساسياً على هذا الصعيد . وما يتوجب الإشارة له هو ما يتعلق

هذا المقال تحية خاصة لرفاق ورفيقات القطب الطلابي في سجون الاحتلال، الذين أعادوا بوصلة النضال الحقيقي للحركة الطلابية. لكم الحرية والنصر، وساحات فلسطيناً.



ليس غريباً أن تعلن سلطات الاحتلال القطب الطلابي حسب تعبيرها «إطار غير شرعي وامتداد لمنظمة إرهابية»، والمقصود هنا القطب الطلابي في جامعة بيرزيت وعلاقته في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. إن قرار الاستهداف للقطب الطلابي أعاد إلى الواجهة الدور التاريخي الذي لعبته الحركة الطلابية في مواجهة الاحتلال، وكانت الحاضنة والركيزة لانخراط الآلاف من الشباب الفلسطيني في النضال الوطني، وشكلت المعين الأساس الذي عزز صفوف التنظيمات بالكادر الفاعل والقوي، وكانت رأس حربة في مواجهة الاحتلال، خاصة عند الحديث عن الحركة الطلابية في فلسطين المحتلة.



أذرع طلابية للفصائل الفلسطينية (الجبهة الشعبية، حركة فتح والجبهة الديمقراطية على التوالي)، وترافق ذلك مع تحول كبير حصل على بنيتها التنظيمية والهيكلية ومكانتها في الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث غدت الحركة الطلابية الإطار الجماهيري الأوسع انتشاراً، والمرتبطة مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية. وما عزز من دور تلك الحركة آنذاك التوسع الحاصل في عدد الجامعات، وبالتالي أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، كما التسهيلات المالية التي قدمتها منظمة التحرير للالتحاق

وبجردية تاريخية سريعة وصولاً للحظة، يمكن تسجيل محطات أساسية في مسيرة الحركة الطلابية في فلسطين المحتلة :

المفصل الأول:

أن الحركة الطلابية لعبت دوراً قيادياً في النضال الوطني الفلسطيني بدءاً من نهاية السبعينيات من القرن الماضي، انطلاقاً من الجامعات، وشكلت أداة تنظيمية تعبوية في الشارع للتنظيمات، خاصة بعد تشكل الأطر مثل: جبهة العمل الطلابي التقدمي وحركة الشبيبة، وكتلة الوحدة، وكلها كانت منظمات جماهيرية هي بمثابة

النضال ضد إدارة الجامعة بشكل مباشر فقط، وإنما طرح التساؤلات المشروعة حول أثر سياسات السلطة والتمويل في عمليات الخصخصة وعدم دفع مخصصات الجامعات، وعلى الدور الوطني للحركة الطلابية. فيما تراجعت بشكل ملموس نضالات الحركة الطلابية على المستوى الوطني العام وتراجع الدور الريادي الذي لعبته تلك الحركة ما قبل أوسلو.

لقد وجدت الحركة الطلابية نفسها أمام واقع سيء ما بعد أوسلو، وخاصة الهم الوطني المستمر، حيث تحولت الى رأس الحربة في مواجهة الاحتلال بشكل أساسي، كونها الحاضن للشباب، وكحيز نشط، وبالمقابل رأت فيها الأحزاب والقوى التي تأكلت بفعل أوسلو أداة ومصدر لشريعة الفعل وقياس الوزن السياسي على الساحة الفلسطينية، فيما تنصلت من مسؤولياتها الأخرى كحاضنه تثقيفية وتوعوية ومصدر دعم وإسناد، وبذلك تركت الحركة الطلابية تحت سندانين؛ الاحتلال ومقطرة الواقع الاقتصادي السيئ الذي عكس نفسه سلباً على قدرة الفئات الشعبية والفقراء في الاندراج بالتعليم الجامعي، وكانت قد رفعت منظمة التحرير يدها عن تقديم المنح والرعاية المالية للجامعات وطلبتها.

أما القطب الطلابي وفي مواجهة هكذا واقع، والتزاماً بخط سياسي واضح في الجمع بين النضال الوطني والاجتماعي؛ أطلق شعاره ليتناسب والمرحلة: جامعة شعبية، تعليم ديمقراطي، ثقافة وطنية. ومن هنا ضح القطب الطلابي في أعضائه روح النضال الطبقي، ورفع الوعي الوطني والأهم الاشتباك مع العدو، فكانت شعاراته المتتالية من مشروع تصفوي قادم واصطفاف عربي مقاوم، إلى قوى وطنية تتوحد وتشتبك، هذه الشعارات التي رافقها فعل اشتباك واضح ثقافي وطبقي، ونضالي، هو الذي دفع الاحتلال لملاحقة أعضاء القطب واعتقالهم وممارسة أقصى أنواع التحقيق بحقهم.

إن تجربة جبهة العمل/القطب الطلابي، هي تجربة تستحق مزيد من الدراسة، وتشكل قاعدة تعبوية لأجيال الحركة الطلابية القادمة، فهذا الجيل اليوم؛ يتمرس في معمعان التجربة، ليس في الحرم الجامعي والشارع وحسب، بل في أقبية التحقيق وزنازين الاعتقال السياسي.

أكتاف مرحلة أوسلو وقيمها وثقافتها، ما أضعف روح العمل الجماعي، ومكانة التنظيم النقابي والحزبي، وقيم التضحية والإيثارية.

كما أن التعليم بعد أوسلو، توجه نحو الخصخصة، والتعليم الموازي؛ بناء على متطلبات البنك الدولي والدول المانحة، ما عكس نفسه طبقياً على قدرة الفقراء للانتحاق بالتعليم العالي، وهذا وضع أعباء إضافية على الطلبة، خاصة لاضطرارهم الجمع بين العمل والتعليم، ما قلص من مساهمة الطلبة في مهمات النضال الوطني على حساب توفير الأقساط التعليمية، وهذا عكس نفسه أيضاً على ظروف العاملين الأكاديميين والإداريين في الجامعات الفلسطينية، والتي أيضاً تضررت ظروف العمل سلباً، حيث لم تعد الرواتب وظروف العمل مناسبة، وهذا قاد لاحقاً لنضالات نقابية لتحسين ظروف المعيشة للعاملين في الجامعات.

في تجربة القطب الطلابي: جامعة بيرزيت

في العام 1979 تأسست جبهة العمل الطلابي، كإطار طلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنخرط مع بقية الحركة الطلابية للتنظيمات المختلفة في عملية النضال ضد الاحتلال كناظم أساس للحركة الطلابية عام وجبهة العمل خاصة، ما بعد أوسلو، وبمبادرة من جبهة العمل وضمن محاولاتها الساعية لتوحيد المعارضة، وتحديدًا اليسار في إطار واحد؛ انطلق القطب الطلابي في جامعة بيرزيت، ولكن كما تجارب عديدة تعثرت لتوحيد اليسار وجدت جبهة العمل نفسها ومع مجموعة من الطلبة المستقلين والذين يقتربون من اليسار وحدهم في القطب، بعد خروج كتلة الوحدة والاتحاد المحسوبتان، على الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب، وارتأى في حينه أعضاء جبهة العمل الإبقاء على الاسم، أملاً في استعادة الوحدة مرة أخرى. وفيما يتعلق بنضالات القطب مع الحركة الطلابية، فقد فرضت مرحلة ما بعد أوسلو واقع نضالي جديد لها، حيث تصدرت النضالات المطلبية النقابية نشاط الحركة الطلابية والقطب، وتحديدًا ضد سياسات رفع الأقساط، وظروف التعليم في الجامعة. إن رفع رسوم التعليم كان يعني بالنسبة للقطب وللحركة الطلابية ليس

بالبرنامج النقابي للحركة الطلابية، فقد كان لدى الحركة الطلابية قدرة هائلة للتوفيق بين برنامجها النقابي وبرنامجها الوطني. ففي ظل الاستعمار الكولونيالي الأولية للمسألة الوطنية، وليس الطبقي والاجتماعية، ولكن في لحظات معينة يجب أن تحظى المسألة الاجتماعية بأهمية معينة، على قاعدة الترابط الجدلي بين المسألتين الوطنية والاجتماعية، دون إضاعة بوصلة الهدف الأهم: التحرر من الكولونيالية، وهذا ما فعلته الحركة الطلابية، فقد استطاعت أن توازن بين العمل النقابي والعمل الوطني.

وإذا كان من الصحيح أن المنظمات الطلابية، مثل: جبهة العمل كانت روافد تنظيمية للحزب السياسي وبرنامجها الوطني؛ إلا أنه كان واضحاً أيضاً أنها تمتلك برامج نقابية وجهت نضالاتها، خاصة في الثمانينات ما قبل الانتفاضة الشعبية في العام 1987.

أما المفصل الثالث: فهو أن الحركة الطلابية لعبت دوراً أساسياً في بناء كادر وطني وقيادي على مستوى الوطن. إن مراجعة سريعة للصفوف القيادية والكادرية الأولى في الثمانينات والتسعينيات ومطلع الألفية للفصائل الوطنية، تؤكد حقيقة أن أغليبتها يتحدر من أصول طلابية تمنتست في العمل الطلابي؛ الوطني والنقابي، في مختلف الجامعات، وتحديدًا في جامعة بيرزيت، حيث كانت ملامح نضج الحركة الطلابية في تلك الجامعة أكثر بروزاً من غيرها، وبعض أولئك القيادات والكادرات لا زالت تحتل حتى اليوم موقعها في الصفوف الأولى للعمل الحزبي والفصائلي الوطني.

ما بعد أوسلو

أما الملمح الأهم، فهو تفكك الأطر الديمقراطية التي صاحبت منظمة التحرير في نضالها ما قبل أوسلو، ودخول مجمل الحركة الوطنية في حالة من الترهل والتشردم؛ أدى إلى ضعف الالتفاف الجماهيري وروابط العلاقة مع الحزب السياسي كما كانت في السابق، وهذا عكس نفسه على الحركة الطلابية ومبادرتها وحجم الملتفين حولها؛ ناهيك عن شيوع قيم الفردانية والاستهلاكية الليبرالية وفق منطلق (اللهم نفسي) كملح رئيس من الملامح الثقافية المحمولة على

مكانة المراجعة السياسية والنقدية في الفكر السياسي الفلسطيني

أبو علي حسن - عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/سورية



14

تكثيف لممارسة الوعي المجتمعي في إدارة شؤونه وأزماته وأسئلته الشائكة، وهي في السياق عملية نقد واعي وبناء يدرس في الأكاديميات الدولية، وظيفته إدارة الأزمات الوطنية والاقتصادية والسياسية... الخ.

إن النظرة للمراجعة ومفهومها الشمولي تنطوي على إشراك المجتمع وقواه الحية وثقافته وعلمائه ومبدعيه في تنشيط العقل النقدي، وتجديد روح المجتمع الوقادة، بما يساهم في خلق بنية مجتمعية ومبدعة وقادرة على المواجهة مع أسئلة الواقع المستعصية، وتعكس نفسها في خلق حالة ثقافية تؤمن بالتغيير والتطوير، وتدفع الموروث في جانبه السلبي إلى خارج المجتمع والبيئة السائدة. ولا يتوقف الأمر عند هذه الحدود، إنما المراجعة في سياقاتها النقدية تسهم في تطوير بنية المجتمع الديمقراطية، وتطوير حركة الإبداع، وبناء الجسور

كل شيء يتغير مع الزمن؛ فالظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والطبيعية والثقافية، هي في حالة تغير مستمر، فلا ثابت في الحياة؛ فالوجود بشموليته يتغير، والوعي الإنساني يتغير في علاقته مع الطبيعة وكافة الظواهر الاجتماعية، والوعي الإنساني مرتبط بجدل الواقع وحركته الدائمة، والثبات في الوعي الإنساني غير ممكن، وقد يتأخر الوعي الإنساني ولا يستجيب للمتغيرات في الواقع، مما يفضي إلى ثبات نسبي في مجتمع ما أو كيان سياسي، أو حزب سياسي، لكن حركة الواقع وجدليته وسيرورة تطوره، تسبق بعض الوعي الإنساني لدى بعض الشعوب أو المجتمعات بفعل تمسكها وإصرارها على موارث اجتماعية وقبلية وعاطفية مرتبطة

المظاهر الحياة المجتمعية والفكرية والسياسية ليوكب أو يصوب مسارات التطور، كما ظهر الأدب النقدي كأحد الأدوات الفعالة في تصحيح المعتقدات والمذاهب الفلسفية ومن ثم السياسية، وأضحت المراجعة بمعولها النقدي لا تقتصر على عنوان أو مجتمع دون الآخر.

إن مفهوم المراجعة لا يرتبط بالفكر السياسي وحده، بقدر ما يرتبط بشمولية حياة المجتمعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ فالمراجعة هي

يقول هيراقليطس « إنك لا تضع قدميك في النهر مرتين، لأن النهر متغير ومتحرك، وعندما تضع قدمك في المرة القادمة في النهر، لن تكون نفس المياه، ولا تكون أنت نفس الشخص»، فكل شيء في تغير، وكل شيء متحرك ومستمر... هذا التغيير وديمومة الحركة هي التي أفضت إلى هذا المستوى الحضاري الإنساني والتقدم العلمي على كافة المستويات بما فيها الحياة السياسية في المجتمعات المختلفة، ومن هنا نشأ علم المراجعة كعلم أصيل، يتناول كافة

نور حتى النصر



عموماً معها، لم تكن لتعطي أي قيادة فلسطينية الحق في الاعتراف بالكيان، تحت مبررات صعوبة النضال وتعقيداته وتجاربه، إنما كان يجب أن يترتب على هذه القيادة خيار المراجعة، لا التفريط بالوطن أو التخلي عن الجزء الأكبر منه، والنكوص عن الأهداف والمبادئ والتفريط بالحقوق، وعليه فإن هذا النفق الصعب كان يجب أن يترتب على هذه القيادة، أن تكون كقوة ومبدعة في مراجعاتها لكل مساراتها السياسية والكفاحية المسلحة، كي تتجاوز الصعوبات الجمة التي تواجه الشعب الفلسطيني جراء الاستراتيجيات العدوانية من ناحية، وجراء الأخطاء التاريخية للثورة الفلسطينية من ناحية ثانية؛ فالقيادة الفلسطينية لم تثبت جدارتها السياسية أو الفكرية على مراجعة برامجها السياسية والكفاحية والتنظيمية، ولم تدرك أصلاً أهمية النقد الواعي، باعتباره فعل مقاومة، والمراجعة باعتبارها تصحيح لنهج ورؤية المقاومة... فالتجربة في الأردن كانت تستدعي المراجعة والنقد وتصحيح المسار عبر المؤسسة الرسمية، وكذلك الحال في التجربة في لبنان، كان يجب أن تكون نموذجاً مختلفاً عن التجربة في الأردن، ولعل فعل الديموغوجيا السياسية قد تجلى في النزعات السياسية والإرادية في ما يسمى بالحل المرحلي، ولم يكن

والهادئة؟ وتالياً، هل البيئة السياسية الفلسطينية أصلاً كانت تملك ملكة المراجعة؟ أو منهاجاً نقدياً علمياً في سياق تجاربها؟ وهل الأوساط القيادية التي اعتلت ظهر (م.ت.ف) وفصائلها كانت مؤهلة ولديها الوعي الكافي لنقد التجربة ومساراتها؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة الاستنسابية تنطوي على فرضية فهم أعمق لكل محطات التجربة السابقة، منذ النكبة ومساراتها، مروراً بانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في صعودها وهبوطها، في إنجازاتها وإخفاقاتها، وصولاً إلى اعتماد نهج التسويات، وولادة اتفاق الإذعان الذي جسده أوسلو؛ عبر الاعتراف بالكيان الصهيوني الذي كافح الشعب الفلسطيني ضده منذ قرن من الزمان؛ الأمر الذي أدى إلى التفريط بما أنجزته الثورة الفلسطينية، وبالحيثاق الوطني الفلسطيني الذي كان الحارس للجغرافيا والتاريخ الفلسطيني.

إن الشعب الفلسطيني مر بتجارب كفاحية سياسية ومسلحة في مجابهته للعصابات الصهيونية، كانت غاية في التعقيد والاستثنائية والتمايز عن الثورات العالمية التحررية، هذه الخصوصية لنضالنا الوطني وتعميقاته وخصوصية الغزوة الصهيونية الغربية، ووقوف الغرب

بين الحاكم والمحكوم، وبين المسؤول والمواطن، كونها عملية سجل منهجي وعلمي بين أفكار سائدة وأفكار جديدة نقدية وتأميلية. وحين تصبح المراجعة مفهوماً تصحيحياً وسائداً، تتحول إلى قوة مقاومة مجتمعية فعالة لمواجهة كل أشكال الأزمات الوطنية والاجتماعية؛ فالدول والمجتمعات التي مارست المراجعة كمبدأ عام يتناول كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، استطاعت أن ترتقي بواقعها الفكري والسياسي والعلمي عبر قدرتها على التجديد الدائم لبنائها السياسي والديمقراطي ومؤسساته.

من هنا، فإن المراجعة يجب أن تلازم كل نشاط سياسي وفكري واقتصادي، ولا تتوقف عند حدود معينة، ولا تقف عند مرحلة دون أخرى، أو رؤية دون أخرى، كونها أداة معرفية نقدية لازمة لتغيير الواقع وتصويب المسارات.

إن هذا الفهم التجريدي لمفهوم المراجعة ووظيفتها الناقد في سلوك الكيانات السياسية والاقتصادية، بالضرورة يقودنا إلى أسئلة محورية تتعلق بالحالة الفلسطينية: هل كانت المراجعة السياسية، ومفهوم النقد البناء كمبدأ وكعمرنة لها مكان في الفكر السياسي الفلسطيني...؟ لماذا هزمنا...؟

لطالما ردد جورج حبش السؤال العلمي والفكري في أن: لماذا هزمنا؟ كان يستهدف من هذا السؤال؛ تشخيص الحالة الفلسطينية في أمراضها وتحديد النواقص والثغرات في أداء الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية التي أوصلتنا إلى النكبة، فانكب مع نخبة من الغيورين الوطنيين في تأسيس مركز الغد ليكون هو المؤهل للإجابة على هذا السؤال وشاكلته، في إطار مراجعة استراتيجية لمسارات القضية الفلسطينية ونكبتها وثورتها، لكن جملة من الأسباب والظروف الذاتية لم تسهم في تحقيق أمنيته ورغبته، فتحول مركز الغد بغيابه إلى شهيد ثقافي.

ثمة حاجة موضوعية وعلمية للإجابة على هذا السؤال المحوري، في ضوء ما سبق عن الوجود المتغير والسياسة المتغيرة، وعليه تتنازل الأسئلة تبعاً: هل التجربة الوطنية والثورية في الحالة الفلسطينية خضعت للمراجعة والنقد المسؤول، بما يصح المسيرة أو يضعها على طريق أكثر ملائمة وأكثر أمناً وسلامة؟ أم أنها افتقدت إلى هذه الخاصية الواعية

نتيجته فحص علمي وسياسي لطبيعة المرحلة وقوى الثورة من جهة، والقوى المعادية من جهة أخرى، أي أن ميزان القوى لم يكن لينتج بناء دولة فلسطينية على أي جزء يتم تحريكه...! بقدر ما كان يحول هذا الخيار إلى تنازل وهزيمة للثورة قبل أن ينضج ويصلب عودها، ويحرف خياراتها الكفاحية المسلحة، وما بين خيار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وخيار الحل مرحلي، بما ينطوي عليه من خلفية سياسية، كان يكمن العبث واللاوعي لطبيعة المجابهة مع العدو، وقد مرّ على خيار أو شعار الحل مرحلي (46 سنة)، أي جيلين من الشعب الفلسطيني، دون أن يتعرض هذا الخيار لأي مراجعة مؤسساتية من قيادة «م.ت.ف.» رغم أن الكثير من الباحثين والخبراء المستقلين، قد أكدوا على فشل هذا الخيار وبؤسه؛ إن كان كروية أو تكتيكاً؛ فالمرحلة كانت تستوجب تصليب عود الثورة وعنقوانها، وتعميق حضورها بين الجماهير العربية والفلسطينية؛ عبر إقامة العلاقات العضوية بين هذه الجماهير وقوى الثورة، أي العمل على توفير الحاضنة الشعبية للثورة والحاضنة الرسمية الإقليمية والدولية.

لم تمض بضعة أشهر على اعتماد الحل المرحلي والنقاط العشر كبرنامج سياسي لـ (م.ت.ف.)؛ إلا وقد انعقد مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974، وأقرّ بأن (م.ت.ف.) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بناءً على طلب (م.ت.ف.) وحينها مثل هذا القرار كما لو أنه انتصار استراتيجي للشعب الفلسطيني، وبعد مضي جيلين من الشعب الفلسطيني؛ ألا يحق ويستوجب أن يكون هذا القرار محل مراجعة سياسية واستراتيجية في ضوء ما آلت إليه الأمور؟ هل كان هذا القرار صحيحاً بالمعنى السياسي والاستراتيجي ضمن الرؤية لطبيعة المواجهة مع العدو؟ وماذا قالت التجربة بعد تطبيق هذا القرار؟ وهل كانت الهوية الفلسطينية فعلاً يمكن إذابتها وابتلاعها من قبل النظام العربي الرسمي؟ أم أن الهوية الفلسطينية كانت أعمق وأصلب من قدرة النظام العربي على ابتلاعها؟ ألم تكن الثورة الفلسطينية بفصائلها و (م.ت.ف.) في حينها تعبر عن الهوية الفلسطينية، وأن قرار مؤتمر القمة قد أفسح المجال

تدريبياً للتخلي عن المسؤوليات القومية اتجاه الحق الفلسطيني؟ هل وقفت القيادة الرسمية بمؤسساتها يوماً أمام هذا المفصل التاريخي في سياق المراجعة لتجاربها العديدة؟ أم أن «قراراتها التاريخية» تتحول إلى أقانيم وأساطير انتصارات؟

كان يجب أن نكون منذ زمن بعيد أمام مراجعة من طبيعة رؤيوية، وليست من طبيعة سياسية يحكمها الراهن والمستجد، حيث ليس من قبيل التسرع القول أن التجربة الفلسطينية الطويلة من النضال الضاري المسلح والسياسي والشعبي والاجتماعي الجماهيري، وحتى اللحظة؛ افتقدت لمبضع المراجعة السياسية، كمشاهدة نقدية تفسح المجال لبناء فكر سياسي مختلف ورؤية جديدة وأصيلة للصراع.

ولم يقف عجز (م.ت.ف.) وفصائلها عن القيام بالمراجعة، عند حدود تجربة الأردن ولبنان والحل مرحلي، إنما عجزت عن ممارسة فعل المراجعة في أدق مراحل المقاومة والمتعلقة بالاجتياح «الاسرائيلي» للبنان وطرده المنظمة من لبنان، هذه المحطة كانت ولا زالت تحتاج إلى مراجعات نقدية سياسية وعسكرية وتحالفية، وإذا كان صحيحاً أن (م.ت.ف.) قد صمدت (88 يوماً) أمام أعنى قوة عسكرية في المنطقة؛ فالصحيح أيضاً أن هناك فرضية لا زالت قائمة، بأن بإمكان فصائل الثورة أن تصمد أكثر، وتفضل أكثر في سياق مقاومتها للغزو؛ الأمر الذي يفتح الباب لأسئلة جديدة مشروعة: هل البناء العسكري للمقاومة الفلسطينية كان بناءً استراتيجياً قائماً على فهم علمي لأداء الثورة المسلحة؟ وهل الأداء العسكري ضد العدو (عمليات وقصف.. الخ) كان هذا هو الفعل المسلح الأفضل؟ وهل كانت سياسة حمل البندقية هي كفاح مسلح؟ أم كيفية إدارة وتوجيه بوصلة البندقية هي الكفاح الأهم من البندقية ذاتها؟ وهل بنت الفصائل علاقاتها مع أهل الجنوب على أساس إستراتيجي يستهدف خلق حاضنة شعبية استراتيجية لحماية الثورة؟ وما هي مقومات هذه العلاقة؟ ربما الأمر يستوجب استذكار أن العدوان «الاسرائيلي» قد بدأ ومدافع حركة فتح وأمل كانت تتبادلان النيران...!! لماذا تم احتضان الثورة في الجنوب اللبناني مع بدايات الثورة؟ وأنقلب نسبياً هذا

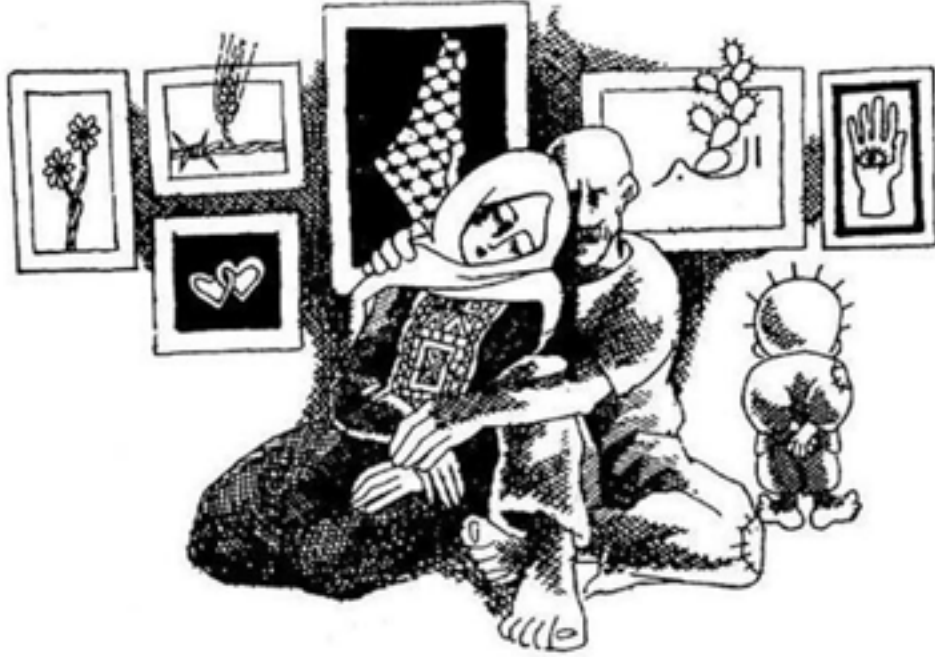
الاحتضان إلى عداوة مع أفول الثورة؟ وكيف أديرت العلاقات التحالفية مع الحركة الوطنية اللبنانية؟ على أساس زبائني أو عشائري أم على أساس حلفاء استراتيجيون للثورة، وحماة حقيقيون لهم مصلحة في بقاء الثورة؟

أما مرحلة التسوية الطويلة في مداها الزمني وأحداثها، منذ مؤتمر مدريد إلى اتفاق أوسلو وتوابعه، لم تخضع حتى اللحظة إلى أي عملية مراجعة علمية فكرية وسياسية، باعتبارها لدى القيادة الفلسطينية الرسمية «عملاً سياسياً وعقلانياً وواقعياً»، يستجيب للمتغيرات الإقليمية والدولية، وهنا يتجلى الوعي الزائف في مواجهة الوعي الحقيقي، والفرق بين المصلحة الفئوية الخاصة والمصلحة الوطنية العامة، ولا زالت هذه القيادة ممعنة في غيها وملتصكة بشعاراتها التسوية، رغم مرور ثلاثة عقود على مدريد المؤسس، دون أن تلمس أو تعترف بأن التجربة بحاجة إلى وقفة مراجعة علمية، بل لا زالت تدحض إعلامياً وسياسياً كل موقف نقدي للتجربة.

إن أحد العوامل التي تفسر غياب منهج المراجعة والنقد الجريء والبناء لتجارب الثورة والمقاومة، هي المتعلقة ببنية فصائل العمل الوطني، كونها بنية هشة فكرياً، وفاقدة للوعي الديالكتيكي والاستراتيجي، وهي بنية مسطحة تقدّس أفعالها، وأقرب إلى الشعارات العاطفية والخطاب الشعبي، بل هي كفاءة في إدارة فعلها عبر البروبغاندا الإعلامية والسياسية، كما أنها أحاطت نفسها بما أسمتهم «الكفاحيون» الذين يفتقدون إلى الوعي السياسي والعلمي والاستراتيجي على حساب المثقفين والمفكرين الذين يتمتعون ببنية عقلية نقدية؛ الأمر الذي ساهم في إحداث عملية نزف للكادر العقلاني من الفصائل، في حين بقي المصفقون من الموالاة إلى جانب هذه الفصائل، ليكونوا حراساً على إرثها من الأخطاء والتجارب. وهكذا افتقدت هذه القيادة إلى العقل السياسي المبدع الفاحص للتجربة في غنائها وأخطائها، حيث قدست السلاح بداية، وحين فشل السلاح؛ قدست التسوية، وحين فشلت التسوية؛ قدست السلطة، ولما كان المال هو خالق السلطة؛ قدست المال... وفقدت الحالة الفلسطينية «سمكة الثورة ماءها» على حد تعبير ماوتسي تونغ.

لا وحدة وطنية بوجود أوسلو

نزال عبد العال - عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين / لبنان



كل شيء كان محسوباً ومتوقعاً، رغم الحماس الظاهر من كل الأطراف للتلاقي والوعدة وإنهاء الانقسام، إلا أن الجميع كان يعرف الأسباب الظرفية التي دفعت باتجاه هذا التلاقي، وهنا بيت القصيد، كيف ينظر الفرقاء لمسألة الوحدة وإعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني؟ هل هي قضية مبدئية؟ أي مركز في استراتيجية إدارة الصراع؟ أم هي مسألة تكتيكية تستخدم في سياق الضغط على القوى الإقليمية والدولية، على أساس أن لدينا خيارات أخرى؟



بصراعات أخرى في المنطقة. المشكلة تكمن هنا، من الزاوية التي يتم من خلالها مقارنة الوحدة الوطنية، هل الانقسام هو الأزمة السياسية الوطنية التي يواجهها الشعب الفلسطيني؟ وبالتالي هل إنهاء الانقسام يؤدي حكماً إلى الوحدة الوطنية؟

عندما لا يتم اعتماد المراجعة السياسية الشاملة للأزمة السياسية الوطنية التي تعاني منها القضية الفلسطينية، تغيب الرؤية الوطنية للخروج من الأزمة الوطنية، وهنا يتحول التكتيك إلى إستراتيجية، أي تتحول السياسة إلى مجاملات ظرفية فارغة وتقلب بين ليلة وضحاها.

المؤسف، أن من يضيع الطريق هو ذاته من يفترض أنه يحمل البوصلة، الطرف الذي يقف خارج الانقسام، لأنه يعتبر الانقسام نفسه معضلة ظرفية، وليست جوهر الأزمة السياسية والضلال الوطني، بل إن توصيفه للأزمة الوطنية سابق

الظروف السياسية التي تدافعت في المرحلة الأخيرة، كشفت أن الفرقاء الفلسطينيين وصلوا إلى طرق مسدودة، فبانحيازه الكامل «لإسرائيل» أوصل فريق ترامب المولج في الملف الفلسطيني الإسرائيلي، الطرف الفلسطيني المراهن على مسار التفاوض وما يسمى حل الدولتين إلى اليأس، فلم يوفر فرصة إلا واغتنمها لتأكيد أن مصلحة «إسرائيل» حصرياً هي جوهر السياسة الأمريكية في المنطقة، والمفارقة هنا وعلى خلاف باقي الإدارات الأمريكية السابقة، لم يمارس ترامب تكتيكا، بل اعتمد بشكل كامل على تحقيق نقلات استراتيجية على رقعة الشطرنج، فحسم ملفات تاريخية الواحدة تلو الأخرى، من القدس إلى اللاجئين إلى الحدود.

على المستوى الإقليمي، حسمت أنظمة الرجعية العربية أمورها وقررت أن التطبيع ليس له علاقة بالحق الفلسطيني، بل بتحالفات مرتبطة

للانقسام ذاته، الانقسام هو رهان على إمكانية إدارة الصراع السياسي على أساس شرعية أوسلو، وهم السلطة وهامش المنافسة وأنت مغمض العينين، عله بذلك يختفي الاحتلال ومؤثراته وضاغطاته ومتطلبات مصالحه. رغم مساوئ الانقسام وضرره البالغ بالقضية والشعب الفلسطيني، إلا إنه ليس مصدر الخطر الرئيسي الذي تمر به القضية الفلسطينية، إن أوسلو هو المأزق الوطني الفلسطيني، وهو مصدر الخطر الذي تعيشه القضية الفلسطينية، وهو من فرخ المآسي وأنتج الانقسامات ومزق وفكك الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

إن وضع أوسلو كمحور في توصيف الأزمة الوطنية، يفرض اعتباره محور في رؤية الخروج من الأزمة الوطنية، هكذا يتم تصويب النظرة للوحدة الوطنية، باعتبارها مركز استراتيجي في إدارة الصراع، وليست تكتيك، وهكذا يتم إخراجها من بازار الرهانات في تقلبات السياسة الدولية والإقليمية، أو حتى تكتيكات الفرقاء الفلسطينيين، الوحدة الوطنية بالأساس هي برنامج سياسي تجمع عليه قوى التحرر الوطني في الصراع ضد القوى الاستعمارية. إن توصيف أوسلو كمحور في الأزمة

التعايش مع فيروس كوفيد 19 فلسطينيا إعادة بناء "مجتمع الصمود" وتعزيزه!

د. تيسير مصيبن - كاتب وباحث ومضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني



كنت بصدد إعداد الجزء الثاني من مقالي حول التعايش مع كورونا في الحالة الفلسطينية، حين طالعت على بوابة الهدف تقريرا بعنوان «جائحة كورونا تواصل الفتك بالأسر الفقيرة في قطاع غزة» وقد وجدت في الاقتباسات المذكورة ما ساعدني على كتابة هذا المقال.

من 100 ألف منشأة اقتصادية تعطلت من بين 147 ألف منشأة، تراجع الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب مع أزمة سيولة وتراجع الطلب، زيادة الإنفاق الحكومي على الاحتياجات الطبية والاجتماعية والاقتصادية، تعرض سبل عيش الأسر للمخاطر .

قبل كورونا، كان أكثر من ربع الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 30% في الضفة الغربية و64% في غزة، ومعدل البطالة إلى 27% (49% في غزة و15% في الضفة الغربية) .

أصيب حتى الآن أكثر من 10 آلاف مواطن من قطاع غزة، وما يتبع ذلك كله من تأثير على الصحة النفسية للأفراد وانتشار أوسع للمشاكل والاضطرابات، من قبيل الشعور بالهلع والقلق والاكتئاب والوسوسة . هذا وانقلب نمط حياة الناس رأساً على عقب، فلاحقت أضرار جسيمة بالمنظومة التربوية والتعليمية وبالعملية الإنتاجية، وتفاقمت المشكلات الاجتماعية الناجمة عن «العزل» وقيود السفر وتغيرت طقوس الزواج ونشيع الموتى وبيئات العمل .

تفاوتت حكومات العالم في أدائها، والاضطلاع بأدوارها المتوقعة منها، من حيث السيطرة على الفيروس والعمل على طمأنة الجمهور وتأمين احتياجاته الأساسية . في بلادنا ونظراً للسياق المذكور، اعتمدت الحكومة أساساً على إعلان حالة الطوارئ والقيام بتدابير

بينما يواصل الفيروس تفشيه، يسجل عدد الإصابات قفزة ملحوظة والعالم وفي بلادنا، ومع هذا، لم يطرح أحد بعد استراتيجية واضحة للتعامل مع الوباء، إذ يقتصر الأمر على بعض التدابير المرتبكة وأحياناً المتناقضة، وكأنها لا تشتق من رؤية واحدة وشاملة .

السياق الذي نشأت فيه «أزمة كورونا» في بلادنا سياق معقد، ينطوي على عديد من الأزمات السابقة وبعضها من طبيعة بنيوية ممتدة. إن التعايش مع الفيروس وتدابير احتوائه ليس عملية سهلة، أو حتى ممكنة إلا بجهود حثيثة ومستمرة، ومن محاذير التعايش أن يفرضي إلى «التكيف» مع أزمات ناجمة عن الاحتلال، أو يدفع باتجاه تعزيز التعاون معه، من عناصر هذا السياق استمرار الانقسام وتردي الأوضاع الإنسانية وتغول الاحتلال وانعدام الثقة في حكومة السلطة بشقيها، وضعف الإمكانيات .

ومثلما فاقمت كورونا الأزمات القائمة، عقدت هذه الأزمات جهود مكافحة الوباء، فأزمة الرواتب، مثلاً، فاقمت الأزمة الاقتصادية وأزمة الأمن الغذائي، والانقسام السياسي أخل بالتوازن الاجتماعي، وبالتالي القدرة على التكيف والتوافق، وأيضاً التحكم في أسباب التوتر والاحتقان ومواجهة التحديات ومدى القابلية الاجتماعية للتأقلم والتفاعل معها .

من بين أبرز التأثيرات السلبية الناجمة عن السياق المعقد والمركب أن أكثر

الوطنية، ومحوريته في الرؤية الوطنية للخروج من الأزمة، يعني أن المعادلة السياسية الوطنية التي أنتجت أوسلو لا يمكن أن تكون هي ذات معادلة الخروج من الأزمة الوطنية، وبالتالي الرهان على الإدارة الأمريكية، أي إدارة كانت ديمقراطية أو جمهورية، وبغض النظر عن الأسماء والصفات الشخصية لهذا الرئيس أو ذلك، لا يستوي مع صدقية النية بالرغم من الخروج من الأزمة والتطلع باتجاه الوحدة الوطنية، وكما وأيضاً لا يستوي مع الرهان على الأنظمة الرجعية العربية الخليجية وغيرها، وعلينا أن نتذكر بأن أوسلو لم يولد كأزمة في ظل إدارة ترامب، والخلاف العميق والخطير في الساحة الفلسطينية، هو مع فريق بات يعتبر أوسلو مشروع وطني، وأنه استبدل شرعيته الوطنية بشرعية أوسلو الدولية، حيث هنا يتجلى الخلاف العميق في توصيف الأزمة الوطنية، والخلاف العميق في الرؤى للخروج من هذه الأزمة، وهنا يتضح ركائز وسطحية النظرة لأهمية هذا اللقاء أو ذلك، بغض النظر عن من حضر وما تم توصيفه إعلامياً بأنه تاريخي، هو في كل الأحوال مجرد ممارسة تكتيكية لفرقاء يقف كل منهم في محوره الإقليمي والدولي ويحاول أن يضغط ليحسن موقعه ليس إلا .

إن نجاح المرشح الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية، لن يعيد الأمور إلى مربع الرهان على أوسلو، بل سيجري تعايش بين استعادة ظاهرية لأوسلو، واستمرار العمل بهدوء دون ضجيج بخطة صفقة القرن، ستعطي سلطة أوسلو ماء وجهها، مثل إعادة فتح مكتب المنظمة في واشنطن، وإعادة بعض المساعدات وغيرها، ولكن من ناحية أخرى لن يتم التراجع عن أي خطوة كانت مكسباً استراتيجياً «إسرائيل»، من القدس إلى الضم إلى التطبيع، بل سيجري تعزيز هذه السياسات، ويبقى السؤال الحقيقي هو ما العمل ؟

إن نجاح بايدن مناسبة لفرز حقيقي في الساحة الفلسطينية، على القوى التي هي خارج الانقسام السلطوي أن تحسم أمرها، فلم يعد من الممكن الرهان على النوايا الحسنة، أو على التعامل مع الوحدة الوطنية كتكتيك، وهي ليست مرهونة بمن هو رئيس الولايات المتحدة، والوحدة لا يمكن أن تقوم بوجود أوسلو، وعدا ذلك هو مضیعة للوقت والجهد والقضية .

أمنية.

ومما يلفت الانتباه أن إجراءات السلطة بشقيها لم تتخذ بالتشاور والمشاركة الفعلية مع الجمهور وممثليه ومنظماته، وانتم التطبيق في كثير من الأحيان بالقسوة والتعسف والارتباك. كما لم يكلف القائمون على إدارة الطوارئ أنفسهم -بعيداً عن تصريحات أشبه بالفرمانات- بشرح الموقف بانتظام وبشفافية (يشعر المواطنون أن رجال الأمن هم من يقودون حالة الطوارئ وليس المهنيون)، وعليه ليس غريباً أن تشيع حالات ليست قليلة من التخريب وانعدام الرقابة والفساد والقمع.

طبقاً للقانون الأساسي يتطلب تمديد حالة الطوارئ مصادقة ثلثي أعضاء التشريعي، في غيابه وغيوبته، يواصل الرئيس إصدار مراسيم التمديد للمرة التاسعة على التوالي، وتواصل «حماس» إظهار سيطرتها على قطاع غزة من خلال تشديد القيود وتخفيفها دون منطلق مفهوم، لوحظ أن المنع يتركز في الأطراف بينما يتمتع المركز بحرية الحركة أو يمكن أن يمنحك حاجز من الدخول إلى منطقة «حمراء»، بينما يشير لك شرطي بيده إلى طريق ترابي جانبي، وهكذا اتسمت إجراءات تقييد الحركة بالذاتية والاجتهاد الآني.

ولعل السؤال الذي يتداوله كثيرون من العامة ومن النخبة على حد سواء: أين تقع حالة الطوارئ وتدابير تقييد الحركة على متصل العلاقة بين الضرورة والخيار؟! وهل الانتقال من حالة الطوارئ إلى التعايش يعني الانتقال من «أرض الواقع» إلى «الفضاء التخيلي»، أو من الواجهة إلى الرقمنة؟ باعتبار أن أهم طريقة لوقف التفشي هي التباعد الاجتماعي؟!!

التعايش لا يعني أبداً «العودة إلى الحياة الطبيعية»، ليس فقط لأن الأمر مرهون بمدى وعي المواطنين والتزامهم بإجراءات وتعليمات السلامة والوقاية، وإنما لأن ذلك بات من المستحيل، فالعالم يتغير وتتغير معه أنماط الحياة.

تلجأ المجتمعات للتعايش للحيلولة دون وقوع الانفجار، وللتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولتجنب الفوضى نتيجة نقص الغذاء والماء والكهرباء والأدوية. في بلادنا، علاوة على ذلك، نصف الأسر التي لديها أطفال (6-18 سنة) لم تشارك في

أنشطة تعليمية عن بعد نظراً لعدم الاتصال مع شبكة الانترنت، وأغلب معيلي الأسر، إمامة وقفاوعن العمل خلال الإغلاق، أو تغيّبوا عنه أولم يتلقوا أجورهم، وما لا يقل عن 40% من الأسر انخفض دخلها بمقدار النصف، 41% انخفضت نفقاتها الشهرية على المواد الغذائية، 47% لم يكن لديها القدرة على تناول طعام صحي ومغذي، ومع ذلك لا يتفق الجميع على ضرورة التعايش، وإن كانت الأغلبية معه، ففريق الأغلبية يطالب بوضع خطط عاجلة للتعايش مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة، سواء إجراءات السلامة أو تدابير التخفيف من الأعباء كتسهيل القروض والمنح وإعادة تأهيل المدراس والمرافق العامة، ومن هذا الفريق من يدعو إلى التطبيق التدريجي، فريق آخر يرى أنه من المبكر التعايش، وأن الوصول إليه يتطلب تنمية ثقافة التعامل مع الوباء، اشتراط تساوي أعداد المصابين بالمتعافين. ويبقى السؤال: كيف نحد من انتشار الوباء بينما نواصل القيام بأنشطتنا الاجتماعية والاقتصادية المعتادة؟

نحن بصدد مرحلة جديدة، تتمثل بالانتقال من الإغلاق ومنع الحركة، إلى التعايش، ما يتطلب تبني سلوكيات جديدة للأفراد والمؤسسات، وتعميم إجراءات التوعية بآليات العمل في مختلف القطاعات والتواجد في الأماكن العامة وممارسة الفعاليات الإنسانية (التسوق، الترفيه، العمل، السفر) على نحو يقلل من مخاطر الإصابة بالفيروس. من بين أشياء كثيرة ربما يكون الوباء قد وجه ضربة كبيرة للعقل الإنساني، لكنه بذات القدر يدشن بداية عصر جديد من إعادة هيكلة الوجود البشري، التعايش، باعتباره شكلاً من أشكال التكيف والتعلم وإدخال أنماط جديدة من الفكر والفعل والسلوك والبنى المادية، هو نمط من أنماط «الصمود».

الصمود وبالتالي التعايش، ينمو ويتطور ويتعزز، بوصفه عملية اجتماعية وثقافية، ومن أبرز ركائزه: الاقتصاد الخلاق والمتنوع، القيادة الحكيمة والتنظيم المتناسك وتحقيق الإجماع، البنية التحتية الملائمة وتوفير الخدمات الأساسية، أخيراً التعلم والوعي والانفتاح وشبكات الأمان الاجتماعي. من منظور اقتصادي واجتماعي، التعايش فلسطينياً يعني التكيف مع

التدابير المتخذة ومحاولة تقليل الخسائر والمخاطر إلى الحد الأدنى وصولاً إلى التعافي، وأيضاً إتباع سلوكيات وأنماط علاقات تقلل الإصابة وتعزز الالتزام.

ثمة بعض الملاحظات: التدابير الاقتصادية المتخذة قاصرة وتعتمد على الجهود الذاتية أو تدخل المنظمات الدولية (الحماية الاجتماعية ومشاريع الطوارئ)، تواضع جهود الحكومتين في الإعفاء الضريبي والسيطرة على الأسعار وإعادة ضبط سلاسل التوريد، وبعضها متواطئ، طبقياً، فجوة في الاستعداد للتعامل مع الوباء (سلوكياً واجتماعياً واقتصادياً)، تسجيل حالات قمع وانتهاك للحريات والحقوق، الانقسام أضعف إمكانية التعايش وسمح بإساءة استخدام السلطة، وحال دون تحقيق الشراكة التي تعتبر شرطاً لازماً وضرورياً للتغلب على المحن وتحمل الأعباء دون تمييز (لجنة الطوارئ العليا اقتضت على جهة واحدة)، لم تهتم اللجنة بالتغذية الراجعة، إلا ما كان من صخب وسائل الإعلام أو نتائج لقاءات المسؤولين بالجمهور. لا أحد يجزم بصحة النماذج التي قدمتها لجان الطوارئ والاستدلال على صوابية الحلول من حيث التناسب والكفاية، بعض التدابير كانت تمييزية تجاه فئات معينة، وبعض التدابير الرسمية والسلوكيات الجماهيرية تفسر بالمروحة بين الرغبة في الاستجابة السريعة للكوارث وبين الحرمان من الموارد والوصول إليها.

اتسم سلوك أهل غزة باللامبالاة، والاطمئنان القدرى حتى أن بعضهم روج لمعجزة إلهية. لا يشعر الناس بالخطر وإن أصيبوا أو خالطوا مصابين، فالإصابة أقل خطراً مما خبروا من معاناة. أنماط جديدة من السلوك يمكن ملاحظتها سواء جاءت بقناعة أم بتأثير الخوف، من ذلك تغيير نمط الحركة عبر تقليصها واقتصرها على الضرورة وبالتزام صارم بالإجراءات، بروز ثقافة جديدة خاصة بالسوق وعمليات التسوق، التركيز على الاحتياج الفعلي، الشراء بالطلب، الاكتفاء بدائل منزلية. كما تغيرت العلاقات داخل الأسرة وداخل المجتمع، من حيث إعادة توزيع الأعباء وتبادل الأدوار، أهمية التواصل، تزايد العنف المنزلي، إيلاء كبار السن والمرضى المزمنين عناية خاصة، تراجع وتيرة المجاملات وتبدل أشكالها، كما تبدلت أنماط الترفيه والرياضة والندوات العامة والاجتماعات العائلية باتجاه مزيداً من الرقمنة، بديلاً عن كل الأنماط التي تقوم على التجاور واللقاءات الواجهية.

قضية اللاجئين: بين الحماية الدولية وتبديد المكانة القانونية

محمد صوان - كاتب فلسطيني / سوريا



20



من أجل أن يقرر الشعب الفلسطيني مصيره بنفسه لابد أن يحصل على حقه بالعودة، وهو حق أصيل لا يقبل الجدل ولا ينال منه مرور الزمن، لأن له كما للحق في تقرير المصير طابعا مقدسا خالدا، ولن يعود السلام الحقيقي العادل والشامل للمنطقة والإقليم، إلا بعودة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي فلسطين.

والممتلكات التي اقتلع منها. **اللاجئون والحماية الدولية** أدى اضطهاد الفلسطينيين في وطنهم التاريخي طوال أكثر من «72» عام، إلى نموذج مزمن من التهجير، لا يمكن وصفه، إلا بأنه شكل من أشكال طرد السكان «الترانسفير» أو التطهير العرقي. وتشير التقديرات إلى أن «ثلاثي» الشعب الفلسطيني هم من اللاجئين والمهجرين، وإلى أن شخصا واحدا تقريبا من كل ستة لاجئين في العالم هو فلسطيني، حيث يوجد حوالي سبعة ملايين لاجئ فلسطيني في العالم، منهم حوالي خمسة ملايين، هم ونسلهم لاجئو عام 1948، أربعة ملايين منهم مسجلين في قوائم المساعدة لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وحوالي «800,000» لاجئ من الضفة الغربية وقطاع غزة نزحوا لأول مرة عام 1967، وكذلك حوالي «400,000» مهجر داخل «الخط الأخضر»، كما أن هناك «150,000» مهجر في داخل الأراضي التي احتلت عام 1967، وهناك حوالي «750,000» لاجئ و «نازح» من الأراضي المحتلة منذ عام 1967، هم

حقاً، بل كان مجرد تأكيد لحق العودة الأصيل، وقد صدر أول قرار بشأن حق العودة عام 1948 ويحمل رقم «194»، الذي نصت المادة «11» منه على وجوب العودة في أقرب الآجال، وتكليف «لجنة التوفيق» بتسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وديارهم وممتلكاتهم وتعويضهم عن الأضرار والخسائر التي لحقت بهم. وبقيت القرارات المؤيدة لهذا الحق إلى غاية صدور القرار رقم «2628» عام 1970 الذي ربط حق العودة بالسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، كما أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - المكرسة بموجب قرار الجمعية العامة رقم «3376» المؤرخ في تشرين الثاني عام 1976 - عبرت عن قلقها الشديد لعدم إحراز أي تقدم نحو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره والعودة إلى الديار

حق الشعب في العودة وتقرير المصير عندما وُجِدَت إسرائيل في العام 1948 ظهرت قضية اللاجئين، فوجودها اليوم - إسرائيل - هو الثمرة المرة للتناكر التام لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره فوق أرضه، وحرمانه من عمق الجذور في وطنه، ووجودها أيضا -إسرائيل- هو نتيجة لتفاضي المجتمع الدولي عن حق شعب آخر في وطنه، وإحلال مجموعات وأفراد من مختلف الأصقاع محله، لا ينتمي أي منهم إلى تلك الأرض والوطن، ولا تربطه به أي رابطة، ومثل هذا الكيان المصطنع لا ينطبق عليه وصف «الدولة الشرعية»، ولا يمكن أن ينتمي إلى المجموعة الدولية، فهذا الكيان غير شرعي، ولا يسنده الأمر الواقع المخالف للشرعية الدولية، لذلك فالأمم المتحدة في قرارها الصادر في 1949/12/11 المعرّف باسم «قرار العودة»، لم يستحدث للاجئين

منها عام 1948. وكي تكون الحماية المؤقتة ذات معنى، ومرتبطة بالعودة والحل الشامل والدائم لقضية اللاجئين، فإنها ينبغي أن تشمل عناصر تدعم التوصل إلى حلول عادلة ومقبولة من الفلسطينيين، ومن الضروري إعطاء اهتمام أكبر لمجالات المساواة في النوع الاجتماعي، والتعليم العالي، والتدريب المهني، والنظام الصحي، ومنح فرص عمل مساوية لما يتمتع به المواطنون في الدول المضيفة، وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية إضافية!

إن الحماية المؤقتة تدعم الحجة القانونية القائلة: لا يتوجب على اللاجئين الفلسطينيين التخلي عن حقهم المطلق في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، من أجل تحسين ظروف حياتهم إلى أن تتحقق العودة، أما الحماية المؤقتة، فتقدم للاجئين في الدول العربية والغربية، وفي دول الشتات الأخرى، وضعا قانونيا معترفاً به، وانسجاماً مع مؤشرات الحماية المؤقتة في جميع دول العالم، فإنه ينبغي أن تمنح للفلسطينيين، ذات حقوق الحماية الرئيسية التي يتمتع بها آخرون، عندما يضطرون إلى الفرار من أوضاع طارئة، سواء كانوا لاجئين بحسب تعريف «اتفاقية اللاجئين لعام 1951» أم لا.. وتعالج الحماية المؤقتة تحدياً للحاجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين، كالحاجة إلى العمل، والتنقل بحرية، والعيش وفق الاختيار في دولة الحماية، والانضمام ثانية إلى أفراد العائلة، والسفر إلى الخارج والعودة، بتصريح خاص، كما تعالج الحماية المؤقتة أيضاً، مخاوف الدول المضيفة، من أن يكون عليها أن تختار بين منح اللجوء للاجئين وإعطائهم نوعاً من الوضع القانوني الأكثر ديمومة من جهة، أو أن ترفض استقبالهم من جهة أخرى.

إن الحماية المؤقتة تعالج قلق اللاجئين الفلسطينيين ومعهم منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلهم الشرعي والوحيد، من أن تؤدي مرحلة ما بعد أوسلو إلى إفساد الإجماع الدولي، على أن الحل العادل والدائم للاجئين هو العودة إلى ديارهم، واستعادة ممتلكاتهم، والتعويض عن كل الأذى والأضرار التي لحقت بهم، وبالتالي ممارسة حقهم الكامل في تقرير مصيرهم فوق تراب وطنهم، كما هو مجسد في قرارات الشرعية الدولية وبالمقدمة القرار «3376» المؤرخ في تشرين الثاني عام 1976، والقرار «194» لعام 1948.

على ظهور «ائتلاف عالمي تضامني» مع عودة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي. تتنكر «إسرائيل» وهي الكيان المسؤول عن كل المآسي والكوارث التي حلت بالشعب الفلسطيني من مسؤوليتها، وترى أن الاعتراف بحق العودة يعني «تدميرها»، وينص تشريع أمره الكنيست مؤخراً على منع عودة اللاجئين إلى ديارهم، إلا بموافقة أغلبية ثمانين عضو كنيست من أصل «120»، ومن المعالم الأخرى اللافتة للنظر في قضية اللاجئين، الغياب غير المسبوق لالتزام القوى الغربية بإطار قانوني دولي لمعالجة مسألة حماية هؤلاء اللاجئين، وعند المقارنة بالمبادئ التوجيهية المطبقة في حالات لاجئين آخرين.. نجد أن القوى الغربية، عالجت قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل مجتزأ ومن منظور مصالحها الجيوبوليتكية في المنطقة، وفي مقدمها أمن إسرائيل ورفاهها، وحيث أن إسرائيل تعتبر عودة اللاجئين غير اليهود، تهديداً لأمنها، وبالتالي فإن القوى الغربية تعتبر حق العودة في القضية الفلسطينية «أمراً غير عملي»، وتجري صياغة حلول إلى حد كبير في «سياق إنساني»، ولا تختلف اتفاقيات أوسلو ولا صفقة القرن الترامبية عن هذا التوجه، وربما أكثر سوءاً وانتقائية!

لقد شكّل الحصار الجائر وارتفاع نسبة البطالة وانعدام فرص العمل في العديد من المناطق التي يقيم فيها اللاجئ، مصدراً كبيراً لفقرهم، وبؤسهم وعدم استقرارهم، وسيكون برنامج الحماية المؤقتة أكثر قبولاً إذا تمكن متلقوه من العمل المنتج، بدل الإعانات الإنسانية، كما تعتبر حقوق السكن والتعليم والرعاية الصحية والتملك والتنقل، حقوقاً أساسية بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية ومعايير اللجوء، ويظهر ذلك جلياً في صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية.

خلاصة القول يتلقى معظم اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، من خلال «الأونروا» وسيكون من غير المنطقي بناء برنامج حماية مؤقتة، لا يوفر ضمانات مساوية لمعايير «الأونروا» وتمكينها من الاستمرار في مهماتها ووظائفها إلى حين تطبيق القرار «194» المتضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا

خارج هذه الأراضي، بسبب الخوف المبرر من التعرض للاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الرأي السياسي، وهم غير قادرين على العودة، بسبب «إلغاء وضع إقامتهم القانوني، أو بسبب إبعادهم أو رفض طلبات لم شمل عائلاتهم.. وغيرها من الأسباب». ومن الأسباب لهجرة ونزوح الفلسطينيين «مصادرة حقهم في تقرير المصير، والقهر اليومي، والاستيطان الكولونيالي، والتمييز العنصري، وممارسات الفصل الإثني والديني المشابهة لأشكال «الأبارتهيد».. ونتيجة لعدم وجود قيود على اضطهاد وقهر الشعب الأصلي في وطنه، إضافة إلى غياب المعالجة الفعالة، فإن هناك أهمية خاصة للحماية الدولية لهذا الشعب اللاجئ الذي لا دولة سيادية ناجزة له، حتى اليوم.

يمكننا القول بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة - رغم ما كان ولا يزال يكبل أيديها من قيود وسيطرة أمريكية وغربية - حاولت من خلال قرارها «194» العمل على عودة اللاجئين، وفي سبيل ذلك، وإلى أن تتم هذه العودة قامت بإنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، بموجب القرار رقم «302» لعام 1949، بهدف تقديم المساعدات المادية والعينية لهؤلاء اللاجئين، كما أنشأت «لجنة التوفيق الدولية» لفلسطين كي تكون الأداة الرئيسية لتقديم الحماية القانونية، والعمل على إيجاد الوسائل المناسبة لإعادتهم إلى وطنهم وفقاً لما نص عليه القرار «194»!

حماية مؤقتة تستند إلى الحقوق المشروعة

الحماية المؤقتة ليست مفهوماً جديداً، رغم أنها حديثة نسبياً في كونها وضعت معترفاً به، له صفة رسمية، تمنحه الدول لمجموعات يشملهم تعريف اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولعل أكثر ما هو لافت للنظر في حالة الشعب الفلسطيني اللاجئ على اتساع العالم، هو التزامه المبدئي والصامد بالعودة إلى أرضه ودياره التي هجر منها منذ «72 عاماً»، ويجري التعبير اليوم عن الرغبة الجماعية والفردية في العودة، عبر كفاحه المتواصل وإنشاء لجان وجمعيات ومنتديات وملتقيات، هدفها الحفاظ على ذاكرة حية تحفظ مدن وقرى المنشأ، وتنشر ثقافة العودة، علاوة

عروس عربتنا:

بين غياب فلسطيني وتواطؤ عربي وتهويد إسرائيلي

سعادة مصطفى أرشيد - كاتب سياسي / فلسطين



سنوات، و لكنها لم تأت ولن تأتي أبداً، وهو أمر لم يرغب عن إدراك من وقع ذلك الاتفاق أو من قرأه بعناية، فقد كان من الواضح والجلي أن ذلك التأجيل كان بحكم الإلغاء.

في عام 1994 وقعت اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة)، وفي حين غابت القدس تماماً - أجلت في اتفاقية أوسلو، أما اتفاقية وادي عربة قد ساد بعض بنودها غموض غير بريء، ومن ذلك ما يتعلق بالقدس، فقد نصت الاتفاقية على: احترام دور للأردن في إدارة المقدسات الإسلامية، ومن الطبيعي أن كلمة احترام حمالة أوجه وأن (دور) دون آل التعريف تذكرنا بال التعريف التي غابت في بعض نصوص قرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، كما نصت الاتفاقية على حق جميع أتباع الديانات في حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لديهم، وهذا يستتبع أن لليهود حقاً في ممارسة شعائرهم الدينية في الأقصى وقبة الصخرة اللتين تعتبران بزعمهم جبل الهيكل، وهي تسمية أخذت تتسرب مؤخراً وتتردد على ألسنة مسؤولين كبار في السلطة

مثل سقوط القدس بيد الفرنجة (الصليبيين) عام 1099، هزة عنيفة أصابت الأمة في القلب، والإيمان الشرقي بشقيه الإسلامي والمسيحي الأرثوذكسي، تنقل الحمام الزاجل حينها من بلدة إلى أخرى يحمل نداءات الاستغاثة للدفاع عن المدينة ويصف ما حل بها وبأهلها ومقدساتها، من أهوال على أيدي الفاتحين - المحتلين، لكن الرد كان بقصائد اللوعة والرتاء، مقرونة بالشكوى من سوء الحال وقلة الحيلة، إلى أن وصلت الأمور إلى قاع لا قاع دونه لتبدأ عملية الاستنهاض التي حررت المدينة بعد قرابة قرن من الزمن.

مؤسسة العرش القديمة للمدينة بمقدساتها المسيحية والإسلامية باعتبارها مصدراً من مصادر الشرعية، ورأت أنها وارثة للعهد العمري التي تنص على حقوق المسيحيين وتكفل رعايته وحماية أماكنهم المقدسة، وبالتالي فإن الأردن تمسك بحق رعاية مجموعة من المقدسات الدينية تشمل كنيسة القيامة وطريق الجلجلة والكنيسة الجثمانية، كما جامع عمر والخانقاه الصلاحية وغير ذلك كثير، لكن القدس اليوم تعيش أياما سوداء، تزداد حراجه يوماً إثر يوم، خط بياني هابط إلى الأسفل، منذ مساء الخامس من حزيران عام 1967، ولكنه أخذ في التسارع عند توقيع اتفاق أوسلو في أيلول 1993، حيث تم تأجيل بحث مسائل الحل النهائي - وهي المسائل الأهم - لمرحلة لاحقة تأتي بعد خمس

ينطبق الأمر بشكل ليس ببعيد عند سقوط المدينة في يد دولة الاحتلال عام 1967، حيث رفع علم (إسرائيل) فوق قبة الصخرة والمسجد الأقصى لبضعة أيام، إلى أن تلقى وزير الحرب موشي ديان في حينها نصيحة من السفير التركي بأن ينزل تلك الأعلام خشية، من ردة فعل العالم الإسلامي، الأمر الذي ثبتت عدم صحته عندما قام مهووس بحرق المسجد في صيف 1969، يوم أن التهمت النار المنبر الخشبي الشهير، حيث قالت رئيسة وزراء (إسرائيل) في حينه: «إنها لم تنم الليل قلقاً متوقعة أن يكون العالم الإسلامي يتأهب لسحق (إسرائيل)، لكنها أدركت في الصباح أن الأمر لن يعدهو إصدار البيانات المحشوة بفارغ التهديدات.

مارست الأردن الإشراف والرعاية على القدس بعد احتلالها، إذ لطالما نظرت



العربي شرعية لم توفرها لها القوة أو الروايات التوراتية .

دخلت الإمارات على الخط المقدسي بقوة، بالانسجام مع الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس وبرضا سعودي معني بتغيب الدورين الأردني والتركي، بدأت إشارات ذلك في حزيران الماضي، وقبل كشف المستور في العلاقات الإماراتية - الإسرائيلية، حين كشفت بلدية القدس عن مشروع تحويل وادي الجوز إلى مجمعات صناعية - تكنولوجية، وسياحية تجارية، أطلق عليه اسم سيلكون فالي تشبها بوادي السليكون في كاليفورنيا، حيث يتم إنتاج التكنولوجيا الحديثة، وحسب ما ذكرت صحيفة (إسرائيل هيوم) أن المشروع سيتضمن مجمعات صناعة تكنولوجيا وفنادق فاخرة ومرافق سياحية وتجارية، الأمر الذي سيقصص الفارق بين مستوى الحياة بين شرقي القدس وغربها، حسب زعمهم، وسيوفر عشرة آلاف فرصة عمل، وقد أعلنت نائبة رئيس بلدية القدس عن تسهيلات مهمة ستمنحها البلدية لرجال الأعمال الإماراتيين في شرقي القدس .

الإمارات كما يتضح لا تكتفي بالتطبيع الدبلوماسي، وإنما بالتحالف في شتى المجالات مع دولة الاحتلال وصولاً للعمق الاستثماري في القدس وفي المشروع المذكور، الأمر الذي سيوفر لها حضوراً مهماً في حياة المقدسيين في مواجهته ما تقدمه تركيا من مساعدات ومشاريع ترميم وبعثات طلابية، كل ذلك في غياب كل من رام الله وعمان .

و كانت النتيجة المعروفة سلفاً أن أصبح ارتباط المدينة وأهلها ببلدية القدس اليهودية التي تدير شؤونهم وفق سياساتها العنصرية الهادفة إلى تفريقها من أكبر عدد ممكن من ساكنيها الذين ازدادت معاناتهم بسبب تلك القرارات غير المسؤولة، وتسارع تسرب العقارات من ملكية المقدسيين لملكية جماعات استيطانية يهودية متطرفة، في حين التهب جنون بلدية القدس اليهودية، جاعلة حياة المقدسيين غاية في الصعوبة، بسحب هوياتهم وهدم بيوتهم .

بما أن الاهتمام الفلسطيني - الأردني الرسمي الجاد بالقدس قد تآكل، وأخذ بعداً لفظياً قد يصدقه البعيد، ولكن لا يلمسه أو يراه أو يصدقه المقدسي، فإن فراغاً قد حصل كان لا بد من ملئه، السعودي لديه الطموح أن يصبح الراعي للمساجد المقدسة الثلاثة التي تشد إليها الرحال، التركي يرى في القدس عنصراً من عناصر عثمانيته الجديدة، ومصدراً من مصادر الشرعية الإسلامية لتركيا ولحزب العدالة وللرئيس أردوغان، فيما الإمارات تدخل بقوة على خط القدس متحدية لا الدور التركي فحسب، بل الأدوار جميعها باستثناء الدور (الإسرائيلي) الذي تتكامل معه بعد أن أعلنت عن دخولها مسار التطبيع والتحالف على كل الأصعدة مع (إسرائيل) بما فيها - وإن بشكل تدريجي - تبنى روايتها التاريخية، و حكومة الاحتلال ترى فيها عاصمتها الأبدية، وقد منحتها إدارة ترامب وصفقة القرن، ثم هرولة التطبيع

الفلسطينية، كما يمثل ذلك تراجعاً في موقف الأردن التقليدي الذي كان يرى في نفسه وولايته على القدس استمراراً للعهد العمري التي تشمل المقدسات الإسلامية والمسيحية على حد سواء .

في عام 1995 تم توقيع وإعلان ما أطلق عليه في حينه اتفاق أبو مازن - بيلين، وذلك في عهد الرئيس السابق ياسر عرفات ومعرفته وموافقة غير المعلنة، فقد وافق الطرف الفلسطيني في تلك الوثيقة على إقامة العاصمة الفلسطينية في قرية أبو ديس المحاذية للقدس، على أن يطلق عليها اسم القدس، وباشرت مؤسسة صامد بإقامة مبان حكومية هناك، ومؤخراً تم إعطاء المباني لجامعة القدس، بعيداً عن ضجيج الخطاب الحماسي، إلا أن طرفي المسؤولية في رام الله وعمان قد أدركا بشكل صامت، أن القدس قد أصبحت جزءاً من ماض، وإن كان ذلك بشكل صامت، لذا أخذت تفقد الاهتمام الجدي بها، وتركت ترك يتيم على مائدة لئيم، وكانت حكومة الدكتور سلام فياض قد فكت الارتباط لا بين القدس والسلطة فحسب، وإنما بين المقدسيين وبين السلطة أيضاً، عندما تجلت العبقرية السياسية والاستراتيجية لدى أحد وزرائها اليساري جداً بإخراج القدس من دائرة اهتمام العمل الحكومي وعدم إدراج القدس ضمن اهتمامات التخطيط والميزانية والاستعاضة عنها بما يفي الحاجات الرمزية ومتطلبات العلاقات العامة وتحميل الحكومة (الإسرائيلية) و بلدية القدس اليهودية المسؤولية عن رعاية القدس ومواطنيها المقدسيين،

أمريكا والخليج: مآلات العلاقات بعد الانتخابات الأمريكية

رضي الموسوي - كاتب صحفي / البحرين

السعودي المؤسس عبد العزيز آل سعود بُعيد الحرب العالمية الثانية. لكن هذه العلاقات تعود إلى بداية الاكتشافات النفطية في العام 1932، عندما تدفق النفط بكميات تجارية في البحرين، ودخلت شركة «ستاندرد أويل» كعنوان لحقبة جديدة تبشر ببداية النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، وامتدت بعد ذلك بأربع سنوات إلى السعودية التي اكتشف فيها النفط عام 1936، ثم بقية الإمارات الخليجية.

لقد وجدت الشركات الأمريكية موطأ قدم لها بعد أفول نجم بريطانيا، المملكة التي لا تغيب عنها الشمس، وصعود نجم الولايات المتحدة كقائدة للمعسكر الرأسمالي في مواجهة الاتحاد السوفييتي الذي كان يقود المعسكر الاشتراكي بعد الحرب الكونية الثانية وبدء مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين. ومع إعلان بريطانيا الانسحاب من شرق السويس نهاية ستينيات القرن الماضي وحصول الاستقلالات السياسية لإمارات الخليج العربي مطلع سبعينياته، تكتف الحضور الأمريكي في المنطقة، وزاد من نفوذه الدور الكبير الذي لعبته المخابرات المركزية الأمريكية في الإطاحة بالزعيم الإيراني محمد مصدق والانقلاب عليه وإعادة شاه إيران إلى سلطة الإمبراطورية الفارسية عام 1953. كان النجم البريطاني يأفل بسرعة صعود النجم الأمريكي الذي أسس لوجود دائم على ضفتي الخليج، فكان شاه إيران محمد رضا بهلوي الأداة الطيبة في اليد الأمريكية التي دفعت به إلى أحضان الكيان الصهيوني أكثر؛ فترسخت العلاقات الإيرانية الصهيونية في صيغة تحالف استراتيجي، وتمكن الشاه من لعب دور الشرطي في الخليج، يقدم خدماته اللامحدودة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي الداخل الإيراني قام بهلوي بتغريب المجتمع الإيراني وانتزاعه من جذوره، مما شكل حالة عامة من الرفض أضيفت لحالة الفقر والقمع والإرهاب والديكتاتورية التي كان يمارسها جهاز المخابرات (السافاك) ضد المعارضين الإيرانيين بمختلف انتماءاتهم الفكرية والسياسية والأيديولوجية. كما كان يرفض رفضاً



«يجب على دول الخليج أن تدفع هي ثمن تأمينها، وليس الولايات المتحدة».
الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب



عليه دون حسم رسمي للنتائج النهائية حتى كتابة هذه السطور؛ بسبب عدم اعتراف الرئيس دونالد ترامب بهزيمته أمام منافسه جو بايدن الذي حصد أغلب الأصوات الشعبية وأصوات الولايات؛ فتوجّه وسائل الإعلام الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية. رفض ترامب النتيجة ولجأ لكثير من التكتيكات والحيل التي تعبر عن حالته النفسية والسلوكية وتصرفاته غير المتوقعة، بما فيها اتهامه قيادات في حزبه الجمهوري بأنهم تأمروا عليه مع منافسه الديمقراطي، وامتدت تصرفاته المتوترة إلى طاقمة في البيت الأبيض؛ عبر الاستغناء عن العديد من موظفيه وكبار المسؤولين بمن فيهم مسؤول الأمن السيبراني ووزير الدفاع وآخرين، مدعوماً باستشارات محاميه الخاص؛ جوليان الذي يبدو أنه قرر التفتيش في النظام الانتخابي الأمريكي بحثاً عن أي ثغرة ينطلق منها لرفع دعاواه القضائية المتعددة ضد الديمقراطيين الذين وجدوا في هذا السلوك تقويضاً للنظام الانتخابي برمته، وجريرة للديمقراطية الأمريكية إلى منحدرات لا يبدع اللعب في جحورها؛ إلا دونالد ترامب وبطانته والإعلام التابع والمناصر له داخل الولايات المتحدة وخارجها. لقد اهتزت العلاقات الرسمية الخليجية بالولايات المتحدة، كما لو أنها لم تحصل، منذ أن تم الإعلان عنها بقوة أيام الملك

لم تشهد العلاقات الأمريكية الخليجية تقلبات وتوترات وتوجسات وحالات خوف، مثلما شهدته حملة الانتخابات الرئاسية السابقة التي جرت في 2016 وقادت الرئيس الشعبي دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة، وقد ترجم تصريحاته «الازدرائية» بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي في عملية ابتزاز، تشبه السطو، قل نظيرها لثروات المنطقة، بدأت بنصف تريليون دولار في أول زيارة له للخارج بعد انتخابه رئيساً، ثم كرت السبحة في السنوات الأربع الماضية من خلال إطلاق تهديداته المتكررة، بسحب القوات الأمريكية من المنطقة «ليتعلم زعماءها اللغة الفارسية في اثني عشر يوماً»، كما يجب ترامب أن يردد أمام مناصريه، في إشارة للنفوذ الإيراني الذي سيملاً الفراغ في المنطقة، بعد مغادرة القوات العسكرية الأمريكية الخليج العربي، وفق ما تراه الإدارة الأمريكية في نظرتها للعلاقة مع دول الخليج العربية. البيت الأبيض أوجد معادلة جديدة في عهد ترامب هي «المال مقابل الحماية»، وظل ينفخ فيها ويخوف بلدان المنطقة من البعبع الإيراني حتى تمكن من فرض معادلة إضافية هي التطبيع مع الكيان مقابل البقاء والاستقرار.

في السباق الرئاسي الأخير للبيت الأبيض، والذي جرى في نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، وأسدل الستار

قاطعاً وصف الخليج بـ«العربي» وكان يردد دائماً أن هناك خليجاً فارسياً فقط، وليس عربياً.

في فبراير من العام 1979، شكل انتصار الثورة الإيرانية ضربة قاصمة للوجود والنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج وزلزلا عاصفاً، ليس فقط على مستوى هذه المنطقة، بل أيضاً على المستوى العربي والإسلامي، حيث تحولت المياه الراكدة إلى أمواج عاتية غيرت الكثير من المفاهيم والمعطيات، وأوجدت قوى جديدة، تستمد طاقتها من الوهج الذي أتت به الثورة الإيرانية المتوثبة للانقضاض والتوسع في المحيط القريب والبعيد، لتؤسس دولة ولاية الفقيه وترسخها، وقد فشلت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الإطاحة بها، فلجأت إلى حصارها منذ الوهلة الأولى التي وضع فيها الإمام الخميني قدميه على أرض مطار طهران؛ قادماً من منفاه في العاصمة الفرنسية باريس.

عاشت دول الخليج العربية أوضاعاً مضطربة؛ بسبب ما حصل في الضفة الأخرى من الخليج، وكانت تتربص المزيد من العواصف والزلازل وتردداتها وانعكاساتها على تلك الإمارات الفتية التي استيقظت على برميل بارود لا يزال يشتعل؛ فبعد سبعة عشر شهراً من انتصار الثورة الإيرانية، اندلعت الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، وكان يروج، حينها، أنها لن تدوم أكثر من أسابيع قليلة يسقط خلالها «نظام الملالي»، إلا أن الحرب استمرت ثمان سنوات عجاف وأتت على الأخضر واليابس في إيران والعراق ودول المنطقة. لقد كلفت الحرب البلدين أكثر من 00 مليار دولار كخسائر مباشرة، وسقط أكثر من مليون ضحية بين قتل وجريح ومشرّد وأسير ومفقود. أما دول الخليج فقد فرض عليها التسلح حتى أحمص قديمها، بعد أن جرى تخويفها وبث الرعب في مفاصلها، فتأخرت عملية التنمية المستدامة وصار الخيار الأول «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وتعزيز الجانب الأمني والعسكري.

في ضوء هذه المعطيات، وبعد أن تأكد للولايات المتحدة الأمريكية وأذرعها أنها غير قادرة على الإطاحة بالنظام الجديد في طهران رغم الحرب والحصار، وفي خضم تزاحم الأحداث والمتغيرات، تم الإعلان عام 1981 عن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية: السعودية، الكويت، الإمارات، عمان، قطر، والبحرين، وكان البيان الأول، يوضح طبيعة هذا المجلس الذي هو

عبارة عن حلف سياسي-أمني-عسكري، توج بالاتفاقية الأمنية بين دوله الست نهاية عام 1981. ورغم أن الاقتصاد كان حاضراً بعض الشيء في أول سنوات المجلس ممثلاً في الاتفاقية الاقتصادية عام 1983، إلا إنه لم يكن من المفاصل الرئيسية التي تتحرك عليها مؤسسات مجلس التعاون؛ فالعملة الخليجية الموحدة التي نصت عليها اتفاقية 1983 لم ترَ النور حتى اللحظة، وقيام دولة الاتحاد على طريقة الاتحاد الأوروبي، لم يجد له طريقاً، كما أن جواز السفر الموحد لم يعد يجري الحديث عنه.

في هذه الأثناء استغلت الولايات المتحدة هذه الأوضاع المضطربة في المنطقة؛ فعززت من حضورها العسكري والأمني وزادت من قطع بحريتها في مياه الخليج، خصوصاً وأن الحرب الباردة لا تزال قائمة حينها، وكان الاتحاد السوفييتي يمد نظره إلى مياه الخليج، بمبادرة «سلام» أطلقها الزعيم السوفييتي الراحل ليونيد بريجنيف، وتقضي بتحويل مياه الخليج إلى بحيرة سلام، هذه المبادرة سرعان ما ردت عليها واشنطن بغضب ورفض، باعتبار أن مياه الخليج، تعتبر جزءاً من أمنها الإقليمي رغم خسارتها إيران.

بعد حرب الخليج الأولى بسنتين، اجتاحت الجيش العراقي الكويت في الثاني من أغسطس 1990، وأعلن رأس النظام في بغداد «عودة الفرع إلى الأصل»، لتبدأ حقبة جديدة من الحضور الأمريكي المباشر؛ فبعثت صحراء الجزيرة العربية، بمئات آلاف الجنود الأمريكي والغربيين ومن عشرات الدول العربية والأجنبية، وشكلت أمريكا قوات التحالف الدولي، وقامت في فبراير 1991 بطرد القوات العراقية من الكويت، وتم فرم الجيش العراقي فرماً في الصحراء أثناء عودته إلى دياره، وضبت آلاف الأطنان من القنابل على مناطق مختلفة من العراق، توجت فيما بعد بحصار دام اثني عشر عاماً عاش فيه العراقيون في فقر مدقع وانهيار لسعر صرف عملتهم الوطنية، وترد في مستوى معيشتهم، ليأتي الغزو الأمريكي في أبريل 2003، ويحتل العراق بعد أن وجهت لنظامه السياسي اتهامات باطلة بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، لكن واشنطن لم تتمكن من إثبات ادعاءاتها التي جاءت بعد هجوم الحادي عشر من سبتمبر 2001.

كانت العلاقات الخليجية الأمريكية تتطور بهدوء، ولم يكن هناك ما يعرضها للاهتزاز، حيث ثبتت الولايات المتحدة معادلتها بعد 1991، سواء على المستوى الخليجي بإرساء تحالف أمني

عسكري استراتيجي بحضور أمريكي وغربي دائم في الخليج، وتواجد ثمان قواعد أمريكية وغربية كبرى منها قواعد أمريكية، وقاعدتين بريطانيتين، وقاعدة فرنسية واحدة، أو على الصعيد العربي، حيث فرضت واشنطن مؤتمر مدريد وعقدته في صيف 1991 كإحدى الثمرات الأساسية لحرب تحرير الكويت، وقد أفرز اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة. اليوم، وحيث تشتد الصراعات في المنطقة، وتحكم الولايات المتحدة الأمريكية قبضتها على الخليج، بغض النظر عن السباق الرئاسي الذي يلعب في الهامش أكثر مما يلعب في جوهر العلاقات الخليجية الأمريكية التي تقرها دوائر البنتاغون أكثر من وزارة الخارجية، فإن قوس التوتر والإضطراب في الخليج سيبقى مشدوداً لسنوات قادمة، وسوف تشهد الموازنات العامة استمراراً لحالة الاستنزاف في عقود عسكرية ومدنية أسطورية وأرقام فلكية بمئات مليارات الدولارات، حتى وإن بقت أسعار النفط دون الخمسين دولار للبرميل الواحد، بعد أن كانت تزيد على المائة دولار في 2013. ورغم غضب الإدارة الأمريكية من جنوح بعض دول المنطقة والشروع في حرب أسعار النفط وانهيارها وخروج عشرات شركات النفط الصخري الأمريكية من الأسواق، وتجاوز واشنطن تبعاتها على مضض؛ إلا أن أعصاب البيت الأبيض كانت مشدودة في أكثر من مكان، خصوصاً تجاه الصين التي حاولت استثمار ثغرات للدخول منها في تعزيز موقعها في الخليج.

واشنطن لا تمزح في الخليج

هكذا وجدناها طوال العقود الماضية، والمسألة لا تخضع لمزاج ترامب أو بايدن، بقدر ما تخضع للمصالح الاستراتيجية التي ترى في الخليج نقطة ارتكاز مهمة لمواجهة بكين في بحر الصين الجنوبي، حيث المواجهات المستقبلية المحتملة، ولذلك كان التصريح الذي أدلى به مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر في الأسبوع الأول من مايو (أيار) من العام الجاري 2020، واضحاً في تحذيره لدول الخليج في علاقتها مع الصين؛ قال شينكر: «على دول الخليج أن تأخذ علاقتها بالولايات المتحدة بعين الاعتبار عند التعامل مع الصين (..) على هذه الدول أن تفكر في قيمة شراكتها مع الولايات المتحدة (..)»، نريد أن تبدل الدول الشريكة لنا العناية الواجبة.. واللبيب بالإشارة يفهم.

العرب رهن إرادة الآخرين: لماذا؟

د. لييب قمصاوي - مفكر وكاتب سياسي/ الأردن



الفشل العربي المتكرر على صعيد العديد من الجبهات ومنها السياسية، يجعل من العرب أمة خارج إطار الفعل الذاتي، تستجدي الفعل من خلال الآخرين، أو تبقى قابعة بانتظار ما قد يجري لها ويفرض عليها بإرادة الآخرين وبقدرة غريبة، أقرب ما تكون إلى الاستسلام الإرادي الطوعي لما قد يفعله الآخرون بها ولها.

26

وتم نقل السفارة الأمريكية إليها، وتم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المستوطنات، وتم التقدم بما يسمى «صفقة القرن» لإغلاق ملف القضية الفلسطينية.

تعتبر صفقة القرن وما تلاها من «اتفاقات أبراهام» للتطبيع بين بعض دول العمق العربي وإسرائيل تنويجا لهزيمة العرب لأنفسهم وخضوعهم الطوعي لإرادة أمريكا، وبالتالي إسرائيل، كما أنها تعتبر مؤشراً على مدى الهبوط، بل والانحطاط في نظرة الآخرين للعرب وانتفاء الحاجة إلى أخذ مصالحهم ورغباتهم، وحتى رأيهم بعين الاعتبار، باعتبارهم كما تابعا لا قيمة له. وقد يكون في ذلك أحد الأخطاء الهامة في كيفية تطبيق إدارة ترامب للسياسات المتعلقة بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال انحياز علني وقاس وشرس إلى سياسات تنقيها، وليس بالضرورة إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، والتي قد تتطلب نمطاً أقل شراسة وعدوانية وأكثر عدالة في تحديد السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين، وهو ما قد تسعى إدارة بايدن الجديدة لفعله، دون أن يشكل ذلك إخلالاً بالعلاقة الاستراتيجية المشتركة بين الولايات

النفس أمام العالم الخارجي، خصوصاً الغربي، وجعل من مفهوم مقايضة التغاضي عن تلك الانتهاكات، بمزيد من الانحناء السياسي لتلك الأنظمة أمام القوى الغربية، أمراً عادياً وفي سياق الأمور في المنطقة العربية. واقع الحال هذا جعل من الانتخابات الأمريكية الأخيرة شأناً عربياً داخلياً بالنسبة للأنظمة والشعوب، وذلك في نتائجها وتبعاتها على الأنظمة المعنية، وعلى المنطقة نفسها سواء بسواء. إن غياب القدرة الذاتية للعرب على الحركة والتحرك وأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن مصالحهم الوطنية أو حمايتها جعل من الممكن لإدارة الرئيس الأمريكي ترامب أن تفرض أجندتها الخاصة بإسرائيل على الفلسطينيين وعلى العرب وبطريقة فظة وقهريّة أضافت على الهزيمة ذلاً وإذلالاً عز نظيره، فالممنوعات والخطوط الحمراء الفلسطينية تم انتهاكها أمريكياً بجرة قلم وباستهتار أدى إلى اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لدولة الكيان الإسرائيلي،

إن غياب الروح النضالية والاستعداد للتضحية، من أجل التغيير عن الأجندة الجماهيرية والشعبية العربية والافتقار إلى أي جهود جدية تسعى إلى الخلاص من الأنظمة الاستبدادية الحاكمة، قد تكون مسؤولة عن واقع الحال هذا. لقد ساهم ذلك الغياب في استمرار تلك الأنظمة الاستبدادية الفاسدة في الحكم في دول العالم العربي ولعقود طويلة، متمادية في استبدادها وفسادها وبعيدة في نهجها وسياساتها عن آمال وطموح ومصالح شعوبها، وإلى الحد الذي جعل منها أنظمة معزولة عن شعوبها ومعتمدة على أنظمة دولية خصوصاً أمريكا في توفير بديلا للدعم الذي تفتقده من شعوبها.

إن غياب التعددية السياسية والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، والتي تمارسها تلك الأنظمة كوسيلة لضبط الأمور والسيطرة على أية معارضة أو احتجاج داخلي، قد وضع تلك الأنظمة في موقع الدفاع عن

التطبيع كآلية للاستعباد

خاص الهدف



وسعت النظم العربية المتحالفة مع العدو الصهيوني من نطاق هذا التحالف وتعبيرها عنه بأشكال متطرفة؛ من العدوان على القضية والحقوق الفلسطينية، فلم تعد هذه النظم تقصر خطابها على تبرير التطبيع أو تغطيته أو اتهام الفلسطيني بخذلان قضيته، أو بكراهية الخليج وأهله، وغير ذلك من الديباجات القديمة، بل باتت تتبنى بشكل كامل الرواية والرؤية الصهيونية عن هذا الصراع، وتعلن التماهي الكامل مع مصالح وخطط واستراتيجيات العدو بشأن الإقليم و تتشاركها معه -من موقع التابع الذليل طبعاً- وهنا الهدف قد تجاوز تحقيق صدمة لوعي الجمهور العربي ليقتبل التطبيع، بل انتقل لأطوار أشد خطوة وعدوانية.

الطريقة التي قدم بها طيران الاتحاد إعلانته عن الرحلات للعدو الصهيوني، لا تهدف لكسب الزبائن وزيادة الأرباح والمصالح، فالشركة الإماراتية تدرك أن هذا الإعلان يشكل استفزازاً لأي عربي متردد في موقفه من التطبيع والانخراط في مساراته، كما أن ما قدمته الشركة من نسب معالم ورموز فلسطينية للصهاينة، يشكل بالتأكيد مادة للدعاية ضد التطبيع وضد الشركة، ويكشف ويفضح زيف أي تبريرات سابقة قدمت للتطبيع.

خيار التحالف مع العدو الصهيوني أمنياً وحتى عسكرياً مفعلاً منذ سنوات لدى دول مثل الإمارات، والإعلان عنه لم يكن سوى شارة انطلاق لمرحلة جديدة، فقد باتت سياسات خدمة العدو الصهيوني هي الناظم العام لعمل المؤسسات الإماراتية، وكأنما هذا الهدف وضع كأولوية قصوى ومصحة استراتيجية عليا لا يعلو فوقها شيء أو قيمة، بما في ذلك المال والمصالح التجارية التي تعتبر قرة عين المنظومة الإماراتية. وحتى تكون الصورة أوضح، يمكن الذهاب نحو بعض التفاصيل، لا تقدم الولايات المتحدة أقرب الدول الحليفة للعدو الصهيوني - باستثناء فترة ترامب - السردية التي قدمتها الشركة الإماراتية، بشأن المعالم الفلسطينية، بل إن هناك انقسام حقيقي في مجتمع المستوطنين الصهاينة على أرض فلسطين، بشأن «الرغبة» بنسبة هذه الأماكن لهم وادعاء ملكيتها التاريخية.

ما اختارته المنظومة الإماراتية -وليس وحدها- هو المزايدة في صهيونيتها، ورفع سقف التعاون المطلوب مع العدو من المطبعين العرب القادمين؛ فقاغلة المطبعين لم تنتهي، وما تريده الولايات المتحدة من اتباعها، هو أن يقدموا للعدو الصهيوني ذات الدرجة من التبعية والطاعة والخضوع التي يقدمونها لها، وإحالة بلادهم لقواعد وأجسام تنفيذية تعمل في خدمته، أي تغيير في شروط العبودية، وإعادة نظم قواعد وجود هذه الدول وتغيير في أدوار ووظائف الدولة والقطاع الخاص والمجتمعات.

ما ينتظره العربي في أي من الدول المطبوعة سيجعله يدرك حقائق مهمة حول ماهية العدو الصهيوني، ومعنى الخضوع له، وتأثير ذلك على حياته وفرصه، وعلاقته بمجتمعه وذاته وحكومته والإقليم والعالم. وعلى عكس المستوطن الصهيوني الذي يحظى بالتفضيلات والدعم الدولي، سيكون هؤلاء دائماً في موقع العبودية، ضمن التراتبية لمجتمع الأتباع، في محيط المستعمرة المركزية المتمثلة في الكيان الصهيوني.

المتحدة وإسرائيل.

الدول الديمقراطية المتقدمة هي بطبيعتها دول مؤسسات، لا تتغير فيها المصالح الوطنية بتغير الحاكم، بل تتغير فيها السياسات فقط، فالمصالح ثابتة وعلاقة دولة مثل أمريكا مع إسرائيل هي علاقة مصالح، وهي لذلك ثابتة والتغيير يأتي في السياسات المتعلقة بكيفية ترجمة تلك العلاقة فقط، وهكذا، فإن انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة عوضاً عن ترامب لن يعني تغييراً في المصالح، بل في السياسات التي تترجم تلك المصالح. إن تعلق العرب، مثلهم مثل الفريق، بقشة، لن تعني تغييراً في علاقة أمريكا الاستراتيجية بإسرائيل بمجرد أن يتغير الرئيس. كل ما يمكن أن يحصل هو أن تكون السياسات بالنسبة للعرب أقل فضاظة وأقل عدوانية وأقل إذلالاً، ولكن الجوهر سوف يبقى نفسه حتى ولو تغير الرئيس والإدارة.

على العرب التوقف عن التعلق بالأوهام أملاً في أن يأتي الفرج والتغيير من خارجهم، التغيير الحقيقي لن يأتي إلا من داخل العرب، وعلى العرب فرض أنفسهم ومصالحهم على الآخرين وليس استجداء الدعم لمصالحهم والمشكلة أن الحكام العرب المستبدون يعتبرون أن مصالحهم الذاتية والشخصية هي تجسيد لمصالح شعوبهم والأوطان التي يحكمون، وهنا تكمن المشكلة.

العرب وأمريكا، بل وإسرائيل يعلمون أن شراء ذمة أي حاكم عربي أو استرضائه، يعني عملياً شراء ولاء الوطن أو الأوطان التي يحكمون، هكذا وببساطة تجري الأمور. فقد علم الحكام العرب العالم: كيف يتعامل مع العرب ومع مصالحهم ومصائرهم بكل استخفاف وربما استهتار أو احتقار في بعض الأحيان، وهناك من الحكام العرب من قايض مصالح وطنه مقابل بقاءه في الحكم، بعد أن ارتكب جرائم القتل بحق بعض مواطنيه؟

إعادة بناء الموقف العربي يبدأ من الداخل، وليس من الخارج، وموقف الشعوب السلبى مما يدور حولهم من تجاوزات وخيانات ومآسي، يتطلب استعداداً جدياً ومثابراً للتضحية، من أجل التخلص من الاستبداد والفساد، وهو أمر غير ملحوظ حتى الآن على الساحة الجماهيرية العربية.

أداء اليسار المغربي خلال عقدين (2000-2020) قراءة نقدية

د. علي بو طوالة - الكاتب العام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
الناطق الرسمي للجهة العربية التقدمية/ المغرب



في الاستفتاء على التعديل الدستوري في شتنبر من نفس السنة بعد حوالي ثلاثين سنة من مقاطعة الاستفتاءات على الدساتير الممنوحة، أي منذ 1962. وهكذا وبعدها اطمأن الملك الراحل الحسن الثاني لاستعداد أحزاب الكتلة الديمقراطية للمساهمة في توفير أفضل الشروط لانتقال العرش لابنه بعد وفاته (لأنه كان متيقنا من دنو أجله بسبب مرض السرطان القاتل الذي أصيب به)، شرع في تحضير شروط تكوين حكومة «تناوب» بين أحزاب المعارضة الديمقراطية، والأحزاب الموالية للقصر، بعد تعديل دستوري وانتخابات تشريعية. في هذا السياق سيتم تكليف الأستاذ اليوسفي بتشكيل الحكومة في 28 فبراير 1998. وبعد سنة وأربعة أشهر، توفي الملك الحسن الثاني، وسمي عهد ولده محمد السادس «بالعهد الجديد»، آملا في تحقيق

تقديم: هناك دائما صعوبة منهجية في عزل مرحلة تاريخية من مسار حركة سياسية وتقييمها، خاصة إذا تم تحديد هذه المرحلة بعقد من الزمن واقتطاعها من سياق تاريخي خاضع لدينامية الصراع الطبقي بمستوياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإيدولوجية، وفي تفاعل مستمر مع التطورات الجهوية والدولية. رغم هذه الصعوبة، سنحاول تقديم قراءة مختصرة لما عاشه اليسار المغربي بين 2000-2020 مركزين فيها على ما نعتقده جديرا بالإبراز والتسجيل من خلاصات ودروس تتعلق بأداء سنة أحزاب يسارية هي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب النهج الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، بعد عقده لصفقة المغبون مع القصر سنة 1996. لقد قدم زعيم الاتحاد الاشتراكي آنذاك ضمانات على التزامه بالاتفاق مع القصر، من خلال توقيع المركزية النقابية المرتبطة به «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» على اتفاق فاتح غشت 1996 بين المركزيات النقابية والحكومة، وخاصة بدعوته مع أحزاب الكتلة الديمقراطية على التصويت بنعم

1- تداعيات حكومة توافق الكتلة الديمقراطية مع القصر (1998-2007)

لا يمكن فهم ما عاشه اليسار المغربي من مخاض، وما عرفه من تراجع كبير في شعبيته في العقدين الأخيرين، دون التذكير بالتداعيات السلبية لمشاركة حزبيه «الكبيرين» والتاريخيين في حكومة ما سمي بالتناوب التوافقي التي قادها الاتحاد الاشتراكي بزعامة



على وسائل التواصل الاجتماعي، وقدمت هذه المجموعة لائحة من عشرين مطلباً أهمها العدالة الاجتماعية، والتشغيل، والتوزيع العادل للثروة، واحترام حقوق الإنسان وإقامة ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم. وهذا مطلب قديم لليسر المغربي يعود إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي، بعد الانتقال الذي حصل في إسبانيا من ديكتاتورية فرانكو إلى ملكية خوان كارلوس.

بعد انطلاق الحراك الشعبي بأسبوعين تقريبا، بادر الملك محمد السادس، وفي خطوة استباقية، إلى إعلان قبوله بجزء المطالب في خطاب مارس 2011 الذي وصف بالتاريخي، وقرر بعد ذلك إطلاق الحوار على واجهتين: الواجهة الاجتماعية بحوار بين الحكومة والمركزيات النقابية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وعلى الواجهة السياسية بتكوين لجننتين، لجنة خبراء لصياغة مشروع دستور جديد، ولجنة سياسية من قادة الأحزاب السياسية بتأطير وتنسيق مستشار له للتوافق على مضامين الدستور الجديد وتدبير المرحلة الانتقالية وترافق ذلك بحملة إعلامية واسعة النطاق في الإعلام العمومي، أعطيت فيها الكلمة لجميع الفعاليات السياسية بما في ذلك أقصى اليسار.

الحقيقة أن تداعيات الانتفاضات الشعبية العربية في اليمن والبحرين وليبيا وسوريا التي تحولت بفعل التدخلات الخارجية إلى حرب طاحنة على السلطة، ستساهم في تراجع فئات من الطبقة الوسطى المغربية المتمثلة في قيادات وأطر المركزيات النقابية

الموقف بتوحيد أحزابها في إطار «تجمع اليسار الديمقراطي» لكن هذا الأخير بدوره لم يتمكن من الاستمرار بسبب الخلاف حول الموقف من انتخابات 2007 البرلمانية، حيث انفرد حزب النهج الديمقراطي بمقاطعة الانتخابات، بينما شكلت الأحزاب الثلاثة الأخرى، الحزب الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي تحالف اليسار الديمقراطي الذي سيتحول إلى فيدرالية اليسار الديمقراطي منذ 23 مارس 2014. لقد كشفت نتائج انتخابات 2007 التراجع الكبير الذي عرفته أحزاب اليسار المغربي سواء كانت مشاركة في الحكومة أو المعارضة لها، لأن حملة الإعلام الرسمي وشبه الرسمي (الصحافة المستقلة) حملت مسؤولية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لليسر بالرغم من أن اختيارات القصر الخاضعة لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية هي التي جرى تطبيقها، لكن تزكية أكبر أحزاب اليسار لها جعل اليسار بكل مكوناته ضحية لتداعياتها السلبية، ولم يلق خطاب اليسار المعارض أذانا صاغية، خاصة في سيطرة الأحادية القطبية والعولمة المتوحشة، والثورة الرقمية، وتأثير الفضائيات الخليجية على الشعوب العربية.

٢- الحراك الشعبي لـ ٢٠ فبراير أو الفرصة الضائعة

على غرار ما حدث في عدة بلدان عربية، وسمي بالربيع العربي الذي انطلق بالثورة الشعبية في تونس، بين منتصف دجنبر 2010 ومنتصف يناير 2011، ثم في مصر في 25 يناير 2011. انطلق حراك الشعب المغربي بالدعوة له من قبل مجموعة من الشباب التقدمي

إصلاحات كبرى، وإحداث قطيعة مع ما عرف بسنوات الجمر والرصاص. وقد تمكنت الحكومة بالفعل من تحقيق التوازنات المالية بفضل مداخل عمليات الخصخصة، وتشكلت هيئة «الإنصاف والمصالحة» لتعويض ضحايا القمع والاعتقالات خلال الفترة 1959-1999، وصدر تقرير الخمسينية الشهير الذي وقف بالتحليل على الحصيلة السلبية للعهد السابق واقترح الخطوط العريضة للإصلاحات الهيكلية الضرورية، لكن القصر سرعان ما سينقلب على اتفاهه مع الكتلة الديمقراطية سنة 2002 رغم حصول الاتحاد الاشتراكي على المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية، ويعين شخصية موالية لتكوين حكومة جديدة. ورغم انتقاد قيادة هذا الحزب للخروج عن المنهجية الديمقراطية، إلا أنها قررت مع ذلك المشاركة في تلك الحكومة بدعوى مواصلة أورش الإصلاح! هكذا، وبعد تبخر وعود الإصلاح والتغيير في إطار الاستمرارية، وتغول لوبيات الفساد والاستبداد من جديد، أصيبت الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي باليأس والإحباط، وغضب على أحزاب اليسار وتحميلها مسؤولية تزكية السياسات اللاشعبية واللامدقراطية المتبعة، وتحول الرأي العام الشعبي لصالح تنظيمات الإسلام السياسي خاصة وأن السياق الدولي المطبوع آنذاك بالغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق واحتلالهما، سيجعل هذه الحركات تبدو بمثابة بديل لحركة التحرر الوطني العربية بكل مكوناتها الليبرالية، والقومية واليسارية على السواء.

كانت أولى التداعيات، حصول انشقاقات عمودية كبيرة في منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أولا قبل تشكيل حكومة التوافق نفسها، بسبب إصرار جناحها اليميني على الموافقة على دستور 1996 والمشاركة في الحكومة باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ثم حدث أخطر انشقاق في الإتحاد الاشتراكي، والمركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سنة 2002. لم تتأخر التداعيات السلبية في الظهور، حيث تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية إلى أدنى نسبة لها من المسجلين في اللوائح الانتخابية 37%؟.

حاولت تنظيمات أحزاب اليسار الراديكالي المعارض ومنذ 2004 إنقاذ

والأحزاب الوطنية الديمقراطية، عن المشاركة في الحراك ودعمه، خاصة بعد هيمنة شعارات التنظيمات الراديكالية الإسلامية واليسارية عليه في المسيرات الأسبوعية.

هكذا، وفي سياق التخوف والترقب لما يجري في بلدان المنطقة، توصلت لجنة الحوار الاجتماعي إلى اتفاق بمثابة حل وسط بين الحكومة والباصلرون من جهة والمركزيات النقابية من جهة أخرى. كما أنهت لجنة صياغة مشروع الدستور الجديد عملها بنص طرح للنقاش العمومي قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي في فاتح يوليو 2011. المؤسف أن الأحزاب المحسوبة على الصف الديمقراطي لم تتشبت حتى بما أعلنه الملك من إصلاحات، وتراجعت مذعورة عن مطالبها التاريخية أمام تنامي المد الأصولي في المظاهرات.

وقد قاطعت أحزاب اليسار الديمقراطي والكونغرفالية الديمقراطية للشغل ذلك الاستفتاء الذي كانت نتيجته محسومة سلفاً، بسبب ما عرفته العملية الاستفتاءية من خروقات سافرة، وتجيش غير مسبوق، ساهمت فيه حتى الزوايا والجمعيات الدينية.

في هذا السياق، استغل حزب العدالة والتنمية الأصولي المعارض آنذاك، أجواء التخوف السائد لدى الدولة والنخب الاقتصادية، وعقد صفقة سياسية مع النظام، بتوليته قيادة الحكومة الجديدة مقابل تأييده للملكية التنفيذية وإسقاطه لمطلب الملكية البرلمانية، وقيامه بما سمي بالإصلاحات الاجتماعية، التي تمثلت في التراجعات الحقوقية، والمكتسبات الاجتماعية التي حققتها الطبقة العاملة بعد عقود من الكفاح (الضمان الاجتماعي، ودعم المواد الأساسية، وصناديق التقاعد، مجانية الخدمات العمومية مثل التعليم العمومي والخدمات الصحية).

لقد بدأ الإجهاز التدريجي على ما تحقق بفضل حراك 20 فبراير، وحتى على مع تحقق من مكاسب جزئية خلال المرحلة السابقة بفضل كفاح اليسار وصموده في مواجهة القمع منذ 2011، أي في ظل أول حكومة يقودها الحزب الأصولي، ومع ذلك وهنا تكمن المفارقة، سيتمكن هذا الحزب من جديد من الحصول على أول رتبة في الانتخابات الجماعية لسنة 2015. وفي الانتخابات البرلمانية لسنة 2016! وذلك لسبب بسيط هو أن أحزاب

اليسار لم تخرج من الدوخة الكبرى التي أصابها منذ انهيار الإتحاد السوفياتي، وخاصة بعد فشل التناوب التوافقي في تحقيق الانتقال الديمقراطي، وخصوصاً بعد المخاض العسير لبداية القرن الذي انتهى بتشتت قوى اليسار، مما ساهم في انكماش قاعدتها الاجتماعية.

٣- الحاجة للوحدة وإعادة البناء

لقد أضع اليسار المغربي فرصة حراك 20 فبراير 2011 ليعود لساحة النضال بقوة، خاصة وأنه ظل لأربعة عقود يمثل القطب الأساسي في مواجهة القصر والدولة العميقة، وخاض مختلف أشكال التنظيم والنضال لتحقيق التغيير الجذري للنظام السياسي بما في ذلك الكفاح المسلح (1973) والإضرابات العامة التي توجت بانتفاضات جماهيرية (1965-1981 - 1990) ونضالات قطاعية لا حصر لها بما فيها الإضرابات عن الطعام للمعتقلين السياسيين. كل تلك النضالات سقط على إثرها شهداء، واعتقل الآلاف، ومع ذلك فشلت كل المشاريع الثورية لليسار المغربي. لكن رغم الفشل، تجسدت الحصيلة العامة للصراع في تعددية حزبية راسخة، ومكتسبات حقوقية واجتماعية لا بأس بها، مقارنة مع البلدان العربية والإفريقية، وهامش ديمقراطي يضيق ويتسع وفق تطور ميزان القوى.

وعلى المستوى الثقافي ساهمت كتابات عبد الله العروي ومحمد عابد الجابري وكمال عبد اللطيف وعبد الإله بلقزيز والخطيبي ومحمد سبيلا وآخرون في توفير اليسار المغربي على مرجعية فكرية ونظرية تتميز بالنأصيل والاجتهاد عكس الدوغمائية التي سادت عند الحركة الشيوعية العربية.

في ظل الهامش الديمقراطي الذي ساد في العقدين الأخيرين عقدت كل أحزاب اليسار المعارض للحكم والحكومة ثلاث مؤتمرات على الأقل لكل منها، ونظمت وقفات وتظاهرات احتجاجية، ومهرجانات خطابية وندوات تكوينية إشعاعية. من حين لآخر، خاصة في السنوات الأخيرة حدثت مناقشات مع السلطات المحلية وحتى على المستوى الوطني بسبب منع بعض الأنشطة السياسية والحقوقية، لكن دون صدامات كبرى.

بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في

المناطق التي عانت من الإقصاء والتهميش لعقود، لجأت الدولة بعد أسابيع على اندلاعها إلى القمع والاعتقال والمحاكمات الصورية التي صدرت عنها أحكام جائرة وقاسية في حق نشطاء الحراك، للعقاب ولتوجيه رسائل الردع والترهيب لمن يعينهم الأمر من المناضلين اليساريين والحقوقيين، كما تمت متابعة الصحفيين المستقلين، والمدونين بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية منذ بداية شهر مارس 2020.

لم تكن الأسباب الموضوعية وحدها عائقاً لتحقيق المشروع المجتمعي لليسار المغربي. هناك أوهام كبرى لازالت تكبل قواه، وتحول دون استعادته لمكانته التاريخية لدى الشعب المغربي. ورغم الحديث المتكرر، والكتابات العديدة حول أزمة هذا اليسار إلا أن الهوة بين الخطاب والممارسة لازالت عميقة، وأخطر من ذلك سوء تدبير الزمن السياسي الذي يتجلى في إجهاض مشاريعه الوحدوية. أول هذه الأوهام أطروحة الإصلاح أو التغيير من الداخل، أي من داخل النسق الحكومي بالمشاركة في الحكومات المتعاقبة بغض النظر عن اختياراتها وطبيعة رئاستها ومكوناتها. هذا الوهم قاد الأحزاب التي تتبناه إلى إفلاس، أو شبه إفلاس، لا نعتقد أنها ستجاوزه في الأمد المنظور. وخدمت بذلك مصالح القوى المحافظة، بنوعها الطبقي والدينية.

الوهم الثاني المعرقل لتوحيد قوى اليسار المغربي ونهوضه من جديد، يتمثل في خطاب «الثورة الآن»، أي في المراهنة الدائمة على التأثير السحري لتفاقم الأزمة الاجتماعية، والخطاب التحريضي المواكب لها لدفع الجماهير للاحتجاج العفوي والانتفاضة في غياب شروط التنظيم والتأطير التي تشدد عليها جميع أدبيات اليسار. هكذا تضخم الحديث عن «السيرورات الثورية» وكأنها خاضعة لقانون فيزيائي، يكفي القيادة الثورية نشر نداء الآخر، لتتحقق الثورة المظفرة. وطبعاً يتم تبخيس أي نضال ديمقراطي وحصره على البعد الجماهيري المطلي والاحتجاجي في تجاهل تام لأية مردودية ممكنة للنضال المؤسساتي في تحقيق التراكم



الانتفاضة التي فشلت بسبب الخيانة والإجهاض، وخلفت عشرات الشهداء ومئات المعتقلين من خيرة مناضلي وأطر يسار الاتحاد الذي أصبح يحمل فيما بعد اسم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

في نفس السياق تأسست سنة 1970 منظمات اليسار الجديد التي تأثرت كثيرا باليسار الفلسطيني في توجهاتها الإيديولوجية والسياسية، وفي نفس الفترة تأسست الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني من كل مكونات الصف الوطني الديمقراطي، وقد لعبت هذه الجمعية دورا كبيرا في تحضير وخوض الأنشطة النضالية المتعلقة بدعم كفاح الشعب الفلسطيني مثل المهرجانات الحاشدة، وجمع التبرعات وتنظيم مسيرات مليونية.

في العقدين الأخيرين وبعد اتفاق أوسلو بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكية، بادرت مكونات اليسار المغربي بالتعاون مع فعاليات مدنية وسياسية إلى تأسيس تنظيمات أخرى لدعم الكفاح الفلسطيني ومحاربة التطبيع مثل المرصد المغربي لمحاربة التطبيع، ومجموعة العمل الوطني لدعم فلسطين، وشبكة التضامن مع الشعوب.

هذه التنظيمات نظمت أنشطة متعددة للتنديد باتفاقيات الخيانة والتطبيع التي وقعتها البحرين والإمارات العربية المتحدة والسودان رغم ظروف حالة الطوارئ الصحية التي أصبح يخضع لها المغرب منذ بداية مارس 2020.

خلال العقد المنصرم، وهي تترجم بالتأكيد قناعة الحزبين بالنضال ضد الصهيونية والإمبريالية والعلومة الليبرالية المتوحشة جنبا إلى جنب مع قوى اليسار في العالم.

٤- اليسار المغربي والقضية الفلسطينية

منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي اعتبرت أحزاب اليسار المغربي القضية الفلسطينية قضية وطنية، وقد كان الشهيد المهدي بن ركة أبرز قادة هذا اليسار أول من نبه في محاضرة شهيرة له بالقاهرة في نهاية مارس 1965 لخطر التغلغل الصهيوني في إفريقيا وكون إسرائيل أداة بيد الاستعمار الجديد والامبريالي لضرب الثورة العربية والجدير بالذكر وتعطيل مشروعها، أن المخابرات الأمريكية والإسرائيلية قد ساهمت بفعالية مع المخابرات المغربية في اختطافه واغتياله بباريس ستة أشهر بعد ذلك.

بعد نكسة 1967 وتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التحق عددا من مناضلي الجناح اليساري لحزب المهدي بن بركة (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية آنذاك) بصوف منظمات المقاومة الفلسطينية سقط منهم العديد من الشهداء كالمهندس حسين الطنجاوي وعبد الرحمان أمزغار وابراهيم الداير ومصطفى الصديقي والركراكي النومري، وتلقى أغلبهم تدرييب عسكرية في صفوف فصائل الثورة الفلسطينية، وفي سوريا وليبيا في إطار التحضير لانتفاضة مسلحة بالمغرب في بداية السبعينات من القرن الماضي، تلك

الإيجابي في الصراع الطبقي ضد على كل دروس التجارب الثورية. الوهم الثالث الذي حال ولازال يعرقل توحيد اليسار وإعادة بنائه رغم دروس التجارب العديدة، الناجحة والفاشلة في العالم، وهم الإنفراد الحزبي بالزعامة أو بالقيادة الثورية، ويتمظهر هذا الوهم في تنظيرات وممارسات تجاوزها الزمن، وأصبحت مثل الأدوية المنتهية الصلاحية، تراكم الإحباط والفشل، ومع ذلك يتباهى أصحابها بما حققوه من «إنجازات خيالية».

إن استعادة اليسار المغربي لفعالته النضالية، ومكانته الاعتبارية في المجتمع تمر أولا وقبل كل شيء، بمصداقية خطابه السياسي، وتجاوز أزمة الثقة بين مكوناته، وجماهير الشباب المغربي الذي يحتج وينتفض من أجل الشغل والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية كما حدث بالمناطق التي تعاني الإقصاء والتهميش في الريف والمغرب الشرقي، وجنوب البلاد. والجدير بالذكر أن تلك الاحتجاجات انفجرت مباشرة بعد انتخابات 2016 التي تميزت بالحماس الذي طبع الحملة الانتخابية لفيدرالية اليسار الديمقراطي، والذي لم يترجم إلى نتائج بسبب وجود آلاف الشباب خارج اللوائح الانتخابية. طبعا لم يكن هناك وهم بتحقيق «قفزة كبرى» تغير موازين القوى، ولكن مع ذلك انتعش الأمل لدى مناضلي اليسار الديمقراطي وأنصاره في نهوض جماهيري لليسار لمواجهة الدولة العميقة، والحركة الأصولية معا.

على الواجهتين العربية والدولية، انخرطت بعض مكونات اليسار المغربي في اللقاء اليساري العربي منذ 2009، الذي عقد إحدى ندواته الناجحة بالمغرب سنة 2017، وفي الجبهة العربية التقدمية التي عقدت مؤتمرها الأول بطنجة في نهاية شهر أكتوبر 2019 في استضافة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي. وفي المحصلة كانت مساهمات حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب النهج الديمقراطي على مستوى العلاقات الخارجية مع الأحزاب اليسارية أكثر بروزا

إعادة إنتاج المشروع الصهيوني: من بروتوكولات هرتسل إلى بروتوكولات حكماء هرتسليا!

نواف الزرو - كاتب متخصص في الشأن الإسرائيلي/ الأردن

أوراق العمل الاستراتيجية المختلفة التي قدمت على «الخطوط الرئيسية والاستراتيجية للدولة الإسرائيلية تجاه الملفات الساخنة وفي مقدمتها المواجهات المستمرة مع الفلسطينيين وسبل احتوائها والسيطرة عليها وفق الرؤى والاشتراطات الإسرائيلية وكذلك في الملفات الكبيرة».

وإن كان مؤتمر هرتسليا الأول قد ركز إلى حد كبير على سبيل المثال على ما أسموه آنذاك «التهديد الديموغرافي العربي» و«الدلالة الأمنية الخطيرة التي ينطوي عليها التكاثر السكاني العربي» ما دعا عدداً من المتحدثين المنظرين الاستراتيجيين إلى الدعوة الصريحة إلى تنفيذ حملة «ترانسفير» ترحيل جديدة ضد العرب، و«الإعلان عن حالة طوارئ أمنية في إسرائيل»، فإن المؤتمرات اللاحقة، إنما أكدت على المضامين الأساسية التي وردت في أوراق المؤتمر الأول، وعلى نحو حصري ما يتعلق ب «القنبلة الديموغرافية العربية» وكيفية تفكيكها.

وما بين المؤتمرات السابقة والمؤتمر العشرين، تطورت استراتيجية مفصلية وقعت، ورغم أن التحديات الرئيسية في الكيان الصهيوني بقيت على حالها تقريباً في عناصرها الأساسية، إلا أن انعقاد المؤتمر الأخير في ظل جائحة كورونا التي تضرب الكيان بعنف، والحملة التطبيعية المتنامية لدول عربية مع الكيان، يضيف أهمية إضافية إلى هذا المؤتمر، ومما قاله مدير المؤتمر الجنرال احتياط عموس جلعاد في مقدمته للوثيقة، الصادرة عن المؤتمر، أن المؤتمر ينعقد على خلفية الأحداث الدراماتيكية التي مرت بها «إسرائيل»، ويقوم على ركيزتين: التهديدات والتحديات الاستراتيجية الأمنية التي تواجه الكيان في المنطقة والمخاطر التي تهدد «الصمود الوطني من الداخل-ورأى كما هم وارد في الوثيقة أن الأهم في المستقبل المنظور: التهديد الإيراني،



(ما يزال «مؤتمر هرتسليا» يستقطب منذ انعقاده للمرة الأولى عام 2000، اهتماماً واسعاً لدى مختلف الأوساط المحلية والإقليمية والدولية، المهتمة والمتابعة للشأن الإسرائيلي وملف الصراع العربي-الصهيوني.



صميم ذلك الجدل؛ وصل ذلك الجدل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ايلول / 2000 ذروة لم يعرفها على مدى عمر «الدولة الصهيونية»، وذلك خلال ما عرف بـ «مؤتمرات هرتسليا» التي عقد الأول منها لأول مرة تحت اسم «ميزان المناعة والأمن القومي - اتجاهات السياسة عامة»، وذلك في الفترة ما بين 19 و21 كانون الأول/ 2000، وصدرت عنه وثيقة جرى تعميمها في أواسط آذار/ 2001 ضمن كراسة خاصة.

حسب المصادر الإسرائيلية نفسها، فإن ذلك المؤتمر فتح عهداً جديداً في الجدل السياسي والاستراتيجي الإسرائيلي المتعلق بمستقبل «إسرائيل»، لدرجة دعت د. عوزي اراد رئيس المؤتمر وروحه النابضة للقول على سبيل المثال: «إن الذي لم يتواجد هناك كأنه غير محسوب في عداد القيادة الإسرائيلية العليا». وما بين مؤتمر هرتسليا الأول/ 2000 ومؤتمرها العشرين، في 19 أيلول/سبتمبر 2020، أجمعت

وتنبع الأهمية الفائقة للمؤتمر من نوعية المشاركين فيه أولاً، ثم من طبيعة المحاور والقضايا الاستراتيجية التي يتناولها ويغطيها، يضاف إليها الأفكار والمقترحات والتوصيات التي يتقدم بها المشاركون فيه، وهم عادة نخبة النخبة من المفكرين والباحثين الاستراتيجيين والأكاديميين، ونخبة من كبار الجنرالات والساسة الإسرائيليين).
الجدل السياسي والاستراتيجي الإسرائيلي حول ملفات وآفاق الصراع في فلسطين من جهة، وحول ملفات وآفاق الصراع مع الأمة العربية من جهة ثانية، وحول التحديات والتهديدات الاستراتيجية والوجودية التي تواجهها «الدولة الصهيونية» وسبل التصدي لها من جهة ثالثة، لا يتوقف أبداً، وكل المؤسسات السياسية والأمنية/العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية، تنخرط في هذا الجدل بشكل أو بآخر.. وكل المفكرين والباحثين الاستراتيجيين وكبار الجنرالات والعلماء يتفاعلون في

حكما صهيون إلى بروتوكولات حكما هرتسليا، يتجدد أمامنا على امتداد مساحة فلسطين؛ فالذي جرى في هرتسليا على مدى مؤتمراتها الموثقة التي عقدت تباعاً خلال السنوات الأخيرة، إنما يربط لنا ربطاً استراتيجياً واضحاً ما بين المنطلقات والركائز والسياسات والأهداف التي تبنتها الحركة الصهيونية، منذ بداياتها الأولى؛ منذ عهد هرتسل، وما بين المنطلقات والركائز والسياسات والأهداف التي تقتدي بها وتطبقها الحكومات الإسرائيلية على أرض فلسطين، وصولاً إلى عهد هرتسليا، ما يجعلنا نوثق أن مؤتمرات هرتسليا هي التي تصوغ الصياغة النهائية لخريطة الادراكات والأهداف الصهيونية.

الأدبيات التوراتية والسياسية الإسرائيلية ولذلك، إن كانت الأدبيات اليهودية التوراتية التاريخية - المزعومة، قد تحدثت في الجوهر عن «دولة يهودية على أرض إسرائيل الممتدة من النيل إلى الفرات»... وإن كانت الأدبيات السياسية للحركة الصهيونية، قد تحدثت منذ مؤتمرها الأول (في بازل 1897)، بقيادة نبيهم هرتسل عن «إقامة الوطن اليهودي - الدولة العبرية النقية في أرض اسرائيل»، فإن كل الأدبيات اليهودية المترجمة، منذ عهد هرتسل والمترجمة ترجمة مكثفة في البرامج الإرهابية للتنظيمات السرية اليهودية، قبل قيام الدولة العبرية، ثم في البرامج السياسية للأحزاب والحركات والمؤتمرات الإسرائيلية التي قامت واستمرت بعد قيام الدولة العبرية، وصولاً إلى اللحظة الراهنة... كلها تتحدث عن «الدولة اليهودية النقية» بـ «أقل عدد ممكن من العرب.. وبأكثر مساحة ممكنة من الأرض».

فمنذ ذلك العهد هرتسلي، مروراً بالجابوتنسكية، والبن غوريونية، والبيغينية، والمثيرية، والرابينية، والشاميرية، والباراكية، والشارونية، ثم النتنياهوية، فإن المعادلة الرئيسية المحورية في السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين وأهلها هي «العلاقة الجدلية ما بين الديمغرافيا - السكان - والجغرافيا»، وكيف يمكن الموازنة بينهما؟ وكيف يمكن تغليب الديمغرافيا اليهودية على العربية؟! وبالتالي بناء وتكريس الدولة اليهودية النقية على انقراض السكان

كانت متشابهة، ومفادها: «أن إسرائيل قوية، والفلسطينيين أيتام والسوريين معزولون، والعالم كله مع إسرائيل».

هرتسليا-الصياغة النهائية لخريطة الادراكات والأهداف الصهيونية

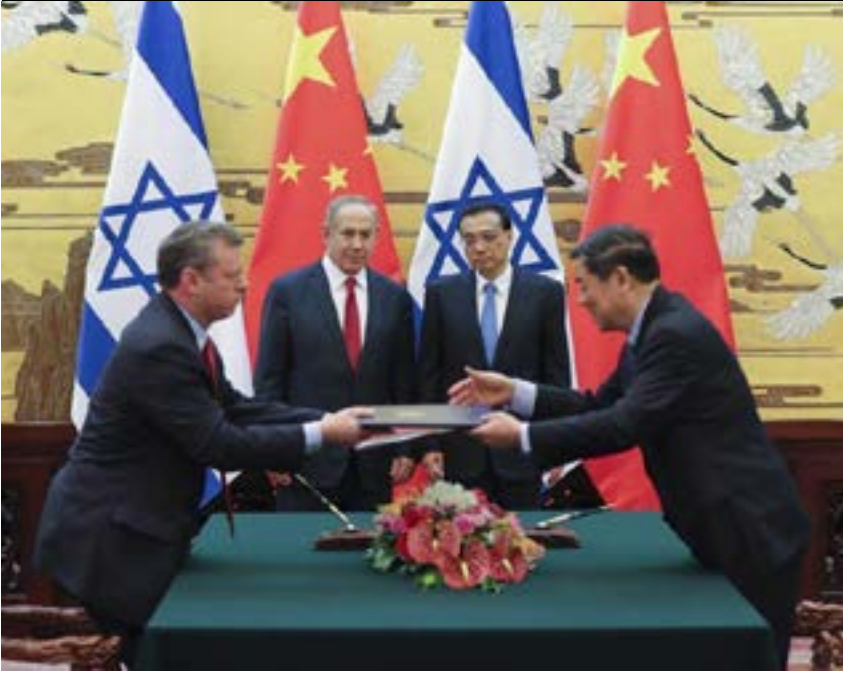
ولذلك، وعلى خلفية كل ذلك، حينما أعلن شارون في عهده بمنتهى الوضوح «أن الفصل فقط هو الذي يحقق السلام المنشود لإسرائيل، وأن من يسمع عويل الفلسطينيين؛ يدرك بأن الفصل يشكل ضربة قاضية لهم» - الصحف العربية 2004/4/12، وحينما كتب في صحيفة معاريف 2004/5/1، ملخصاً أفكاره حول خطته لفك الارتباط والانسحاب من قطاع غزة، مؤكداً: «أن خطة فك الارتباط تخلق تغييراً استراتيجياً في التوازن السياسي في المنطقة، إذ تبادر إسرائيل إلى خطوة تمكثها من الحفاظ على احتياجاتها الأمنية، وعلى الكتل الاستيطانية الكبرى في يهودا والسامرة، وعلى قدس موحدة وكبيرة، فإنه يكون قد كثف المضامين والأهداف الحقيقية لمجزرته المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني، والتي واصلها أولمرت ثم نتنياهو، والتي تبدأ في هذه الأيام بالحصار الاقتصادي/المالي/التجويعي على الشعب الفلسطيني. وحينما أعلن أيضاً الجنرال شاؤول موفاز وزير الحرب الإسرائيلي سابقاً من جهته «أن خطة الفصل تعزز أمن المستوطنات في الضفة الغربية وترسم الحدود النهائية لإسرائيل»، فإنه يعزز بذلك ما ذهب إليه شارون أعلاه؛ مشيراً ببالغ الوضوح أيضاً إلى «أن خطة فك الارتباط والجدران العنصرية، إنما هي بمثابة الصياغة النهائية لخريطة الاستيطان والتهويد في أنحاء الضفة الغربية».

تحملنا هذه التصريحات والمواقف الإسرائيلية الصريحة في قصة «فك الارتباط» وتكريس الاحتلال والاستيطان مباشرة إلى المشروع الاستيطاني الصهيوني على حقيقته منذ بداياته الأولى ووصولاً إلى بلدوزهم الاستيطاني شارون، كما صاغه في مؤتمر هرتسليا الخامس، وأكدته أولمرت في المؤتمر السادس، ويواصل نتنياهو وأقطاب حكومته من اليمين الفاشي التأكيد عليه على مدار الساعة؛ فالمشروع الصهيوني من هرتسل إلى هرتسليا، ومن بروتوكولات

التحدي الفلسطيني في الداخل - وهنا بالمعنى الشامل وعلى نحو خاص بالمعنى الديموغرافي -، ومكانة الكيان في المنطقة والعلاقات معه، وعصر الاضطرابات في الشرق الأوسط - بوابة الهدف - الجمعة 16 أكتوبر 2020. وإن كان ذلك المؤتمر الأول قد ركز أيضاً على احتواء الانتفاضة الفلسطينية وإعلان الحرب الشاملة على الشعب الفلسطيني، تحت ذريعة «الإرهاب» وعدم وجود شريك فلسطيني للمفاوضات مع إسرائيل»، فإن شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك الذي اعتبر انه يمثل خلاصة الفكر والمشروع الصهيوني، نجح خلال مؤتمر هرتسليا الرابع/ 2003 والخامس / 2004، بإعادة صياغة مرتكزات السياسة والاستراتيجية الإسرائيلية، وإعادة صياغة المشروع الصهيوني برمته؛ الأمر الذي تبناه أيضاً أيهود أولمرت خليفة شارون في «كديما» ورئاسة الحكومة الإسرائيلية القادمة، وفقاً للمؤشرات الإسرائيلية؛ والتزمت به الحكومات السابقة وصولاً إلى الراهن الإسرائيلي، بل يمكننا القول استناداً إلى المضامين الحقيقية لأوراق العمل الاستراتيجية التي قدمت في المؤتمر الخامس مثلاً: «أن شارون أعاد إنتاج المشروع الصهيوني»، كما «جدد وكرس لاءاته وشروطه واشتراطاته، فيما يتعلق بأفاق المواجهة أو التسوية مع الفلسطينيين»، فيما رسم بوضوح - حدود التسوية النهائية مع أبو مازن عبر إعلانه الصريح والحاسم «أن لا عودة لحدود حزيران/ 1967»، و«أن لا تقسيم للقدس الموحدة»، و«أن لا عودة للاجئين الفلسطينيين»، و«أن تكتلات المستوطنات سوف تضم إلى السيادة الإسرائيلية»، وأن كل ذلك بالاتفاق والتفاهم مع الإدارة الأمريكية، وما بين شارون واليوم، نجد أيضاً أن نتنياهو يتبنى نفس الشروط واللاءات الشارونية، وحسب المحلل السياسي لصحيفة «هآرتس» العبرية ألوف بن مثلاً، فإن «أوراق العمل التي قدمت في هرتسليا؛ جددت صيغة «السلام مقابل السلام» على حساب صيغة «الأرض مقابل السلام»، وهي نفس الصيغة التي نجح نتنياهو/2020 في فرضها على العرب المتهافتين على التطبيق. وأكد «الوف بن» أن الرسالة التي ركز عليها معظم المتحدثين في المؤتمر

العلاقة الصينية الإسرائيلية: أسئلة وتداعيات

محمد أبو شريفة - كاتب سياسي فلسطيني/سوريا



انتقلت الصين منذ انتهاء القلبية الثنائية وأقول عصر الحرب الباردة إلى التحالفات غير العنصرية، والتي أصبحت فيها شبكة المصالح هي التي تقرر فعوى السياسة وحركة الاقتصاد، وبدأ الفعل الجيوسياسي الصيني يتزايد مع نجاحها في تطوير اقتصادها في أواخر السبعينيات وتظهر المرونة والأدبلوماسية وشكلت "خارطة طريق" لرؤيتها الخارجية، سعت فيها إلى تجنب الاصطدام مع الآخرين والنأي بالنفس عن الصراعات الرئيسية الكبرى ذات المقاييس التقليدية العالمية، واستمرت ورغم التحديات التي واجهتها في العقود الماضية بصياغة صورتها الذاتية ودورها العالمي في المستقبل، باعتماد استراتيجية انمائية سلمية وتعزيز مساهمتها في العالم بنموها الاقتصادي القوي الخاص بها. وأصبحت فيالعام 2012 ثاني أضخم اقتصاد في العالم بعد أميركا، مما كان له انعكاسات جيوسياسية على الصين، وبدأت تتساءل ماذا سيفعل الصعود السلمي؟ أو بالأحرى ما هو موقع الأمة الصينية بعد الصعود السلمي؟

العظيم، وأضحت منافساً استراتيجياً على مستوى العالم، ومارست ديبلوماسية بحرفيه تجاه مختلف الدول والقوى والتكتلات، وارتكزت في علاقتها مع الشرق الأوسط على الاحترام المتبادل والإرث التاريخي المشترك من التجارة عبر المحيطات أو عبر طريق الحرير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واهتمت الصين بمنطقة الشرق الأوسط كونها تقع على مفترق طرق القارات وتكتنز مخزون طاقوي هائل

لقد أكد الرئيس الصيني من خلال التقرير الصادر عن المؤتمر الوطني ال 18 للحزب الشيوعي الحاكم "أنه سيتم التعامل مع جميع دول العالم على إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، وإقامة مصير مشترك للبشرية". وقام الرئيس شي جين بينغ منذ المؤتمر الوطني ال 18 بزيارة (57) دولة واستقبل في بكين أكثر من (110) من رؤساء الدول، وبالتالي أخذت الصين، وبشكل واضح بالتحرك خارج سورها

العرب أهل البلاد؟! ومنذ هرتسل إلى هرتسليا أيضاً تكرر الهاجس الصهيوني المتعلق بالأرض أولاً، وبالوجود والتكاثر السكاني العربي ثانياً، ولذلك ليس عبثاً أن اعتبر كبار الاستراتيجيين الإسرائيليين في مؤتمرات هرتسليا «أن هناك تهديدين استراتيجيين مباشرين للدولة العبرية هما الدولة الفلسطينية المستقلة السيادية.. والمشكلة الديمغرافية - السكانية - العربية»، ولذلك بنيت السياسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، وفي كافة المجالات على ركائز محورية متكاملة هي مصادرة وتهويد المزيد والمزيد من الأراضي العربية في فلسطين واستقدام وتوطين أكبر عدد من اليهود القادمين من بقاع العالم في أكبر عدد من المستعمرات والبؤر الاستيطانية المنتشرة سرطانيا في أنحاء الأرض الفلسطينية.. وتهجير/ ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان العرب بكافة أشكال الترغيب والترهيب، وقبل وخلال وفوق كل ذلك بناء قوة عسكرية ضاربة متفوقة لحماية التطبيقات العملية للمشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية. ولذلك نقرأ في خطابات هرتسليا الممتدة حتى الساعة/2020 كافة الأفكار والعناوين الصهيونية التي تكرر المضمين الجوهرية للمشروع الصهيوني على حساب إلغاء وشطب الآخر العربي الفلسطيني؛ شطباً كاملاً، هذا هو المشروع الصهيوني في مضامينه الجوهرية والاستراتيجية من هرتسل إلى هرتسليا/2020، ومن بروتوكولات حكماء صهيون إلى بروتوكولات حكماء هرتسليا.

تتطلع الشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعب العربي الفلسطيني إلى يقظة وطنية وقومية تحررية حقيقية، وإلى إطلاق الإرادة السياسية التحررية العربية المقموعة والمعيقلة منذ النكبة الأولى.. وصولاً إلى نكبة الاجتياحات والجدار والتسوية المخادعة المحتملة عبر خريطة الطريق أو سواها من الخرائط والوثائق المتلاحقة وأقربها وأخطرها صفقة القرن الترامبية؛ فخطاب هرتسليا الصهيوني لا يعطله سوى خطاب عربي جديد وإرادة سياسية عربية مغايرة جادة وحقيقية.

صينيين؛ أن تؤثر العلاقة مع إسرائيل على العلاقة الوثيقة مع دول عربية أساسية في المنطقة، ومع دول آسيوية أخرى، لا سيما أن حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف برئاسة نتنياهو؛ تصر على مواقفها بمواصلة الاستيطان والتهويد وخلق سياسة أمر واقع لقضم وضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أن الصينيين ينظرون بعين الريبة والحنق إلى الدعم الإسرائيلي العسكري والتجاري المتواصل إلى تايوان. وفي المقابل حذر قادة صهاينة من الاندفاع بالعلاقة خلف الصين؛ بسبب تحالفاتها الوثيقة مع «الأعداء» في إشارة إلى إيران وحلفائها؛ مما سيؤدي إلى إغضاب حلفاء إسرائيل في الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص. بالإضافة إلى التخوف من نوع وحجم المشاريع مع الصين، حيث تسيطر الصين على الحصة الاستثمارية الأكبر في العديد من المشاريع التكنولوجية مع إسرائيل وتشرف الشركات الصينية في تخطيط وتنفيذ؛ خط القطار؛ من تل أبيب إلى إيلات، مما يشكل مساساً بالاستراتيجية الصهيونية ويثير القلق لدى صناع السياسة الإسرائيليين. ويمكن أن نلاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين مزدهرة، خلافاً للعلاقات العسكرية والسياسية؛ لأنه من الممكن نشوء خلافات بينهما؛ بسبب التناقض والتعارض في المواقف والأهداف السياسية. وتدرك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حساسية الموقف الأمريكي تجاه تزايد علاقاتها مع الصين، ولذلك تبقى الكلمة الفصل لواشنطن في تحديد مسار العلاقة، حيث تجسد الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي والداعم الأول لكيان الاحتلال الإسرائيلي.

من المرجح أن تبقى العلاقة الصينية الإسرائيلية ضمن حدودها الحالية، فبرغم تطورها؛ إلا أنها لم تصل بعد إلى الشراكة التحالفية أو الاندماجية التي يحلم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ بسبب صعوبات عديدة، ولكن يؤمل من الصين ألا يكون جوهر العلاقة الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل على حساب الأخلاق والمبادئ والسلام التي تتمسك بهم؛ السياسية الخارجية الصينية، والتي تنادي إلى احترام قرارات الشرعية الدولية وتدعيم الاستقرار بالمنطقة.

الكلية من رأس المال الاستثماري الخارجي، وتوطدت العلاقات بين الطرفين في مجال التعليم والثقافة والسياحة والصحة وتبادل البعثات العلمية نتج عنها افتتاح أربعة جامعات إسرائيلية في الصين (جامعة حيفا، جامعة بن غوريون، جامعة تل أبيب ومعهد تخنيون)، وافتتحت الصين جامعة واحدة لها في إسرائيل ومعهد كونفوشيوس في الجامعة العبرية في القدس وجامعة تل أبيب.

وتقوم العلاقة الصينية مع إسرائيل على ركيزتين هامتين الأولى اقتصادية وتتعلق بالتطور التكنولوجي بشقيه؛ المدني السلمي، والأمني العسكري، وتعتبر بكين أن «تل أبيب» جزءاً هاماً من مبادرة الحزام والطريق، وتريد لإسرائيل أن تكون همزة الوصل بين خليج العقبة وقناة السويس. والركيزة الثانية سياسية؛ حيث ترى الصين أن إسرائيل رقماً مهماً في الشرق الأوسط، يجب التعامل معه وعدم إغفاله، خاصة مع تراجع التدخل الأميركي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وينظر الصينيون بحسب مراقبين إلى أبعد من ذلك في محاولة لنسج علاقة مع اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لما يمتلكه من نفوذ يؤهله لاتخاذ قرارات في صالح بكين لدى المطبخ السياسي الأميركي وتلطيف الأجواء عند اللزوم؛ في حال التوتر مع إدارة البيت الأبيض. بينما إسرائيل لا تتوقف عند الاقتصاد، بل تسعى لإقامة علاقات وثيقة مع الصين في محاولة منها لضمها إلى صفها وإقناعها بتوجهاتها، خاصة في وقت الأزمات فهي تدرك أنها - الصين - عملاق قيد النهوض ويمتلك القوة السياسية والاقتصادية والنوية المؤثرة في العالم، وتمتلك مقعداً دائماً في مجلس الأمن، وبحسب المؤشرات فإنها ستكون بحلول العام 2030؛ صاحبة أكبر اقتصاد في العالم. وتهدف أيضاً من توثيق العلاقة إلى التأثير على المبيعات العسكرية الصينية إلى دول المنطقة، بالأخص إيران، حيث ثمة اعتقاد لدى الإسرائيليين؛ أن الأسلحة تصل إلى حزب الله في لبنان الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن القومي الصهيوني.

وبرغم تنامي العلاقة بين الطرفين؛ إلا أن ثمة أصوات تعارضها وتطالب بكبحها، وذلك لخشية استراتيجيين

من النفط والغاز؛ إضافة لكونها سوقاً مهمة للصادرات الصينية ومنفذ آمن مرتبط بالأمن القومي الصيني ضمن إطار (مبادرة طريق الحرير الجديدة)، ونقل براءات الاختراع والملكية الفكرية الإبداعية والتكنولوجيا التي تسعى الصين للحصول عليها من إسرائيل والاستفادة منها في المجالات العسكرية والصحية والزراعية، لذلك يركز الخطاب الرسمي الصيني على الحوار الهادئ تجاه عديد القضايا في المنطقة وأهمها الصراع العربي - الإسرائيلي وعدم التصعيد والاصطدام أمنياً أو عسكرياً. وشهدت العلاقات الصينية - الإسرائيلية توترات وانقطاع منذ الخمسينيات والستينيات ولكنها عادت إلى طبيعتها في أواخر السبعينيات وتم الإعلان عن العلاقات الرسمية بين الطرفين في العام 1992. ورأت كل من الصين وإسرائيل بهذا المنحى مجالاً لتعزيز علاقتهما تجارياً؛ فالأولى تريد التكنولوجيا الإسرائيلية، والثانية تريد زيادة الاستثمارات الخارجية وتنويع أسواق تصدير بضائعها.

وحصلت أول صفقة نقل تكنولوجيا من إسرائيل إلى الصين في العام 1979، وبعدها توالى الصفقات حتى العام 2005 وبلغت 60 صفقة بقيمة ملياري دولار، وتراجع هذا النشاط؛ بسبب الضغوط الأميركية على إسرائيل وتحذيرها من نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الصين وأفشلت حينها صفقتين كبيرتين تتعلقان بنظام الرادار المتقدم المحمول جواً؛ المعروف باسم فالكون سنة 2000، وصفقة طائرات بدون طيار هاربي التي تمت سنة 2005. وزار بنيامين نتنياهو الصين في العام 2013، وأمر بفتح مكاتب تجارية فيها لتعزيز التبادل التجاري؛ وكرر الزيارة بعد أربعة سنوات وتوجت بتوقيع اتفاقيات بلغت قيمتها 25 مليار دولار، ونما التبادل التجاري بين الطرفين بشكل ملحوظ، إذ بلغت الصادرات الصينية سنة 2017 نحو 9 مليارات دولار، والصادرات الإسرائيلية أكثر من ثلاثة مليارات دولار، وأصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، حيث بلغت الاستثمارات الصينية في شركات التكنولوجيا الإسرائيلية 40% من الحجم

أزمة النظام السياسي في إسرائيل: جانب آخر..!!

أكرم معزالله - كاتب صحفي فلسطيني/بريطانيا



36

منذ ستة أشهر يتظاهر الإسرائيليون كل مساء سبت ضد بنيامين نتنياهو مطالبينه بالرحيل، ويبدو أن تلك التظاهرات أصبحت تقليدا ثابتا لن تتوقف؛ إلا بلح حكومة نتنياهو غانتس الأخيرة، والتي بدأت نذر حلها أو رحيل نتنياهو الذي يكون في نهاية نوفمبر، قد حكم إسرائيل حوالي عقد ونصف على مرحلتين، وبعد أن حطم الرقم القياسي، منذ شهر تموز من العام الماضي، حيث تمتد المرحلة الثانية متواصلة منذ حوالي اثنا عشر عاما متواصلة، وهذا لم يحدث في إسرائيل سابقا، و فقط يحدث في النظم الديكتاتورية، وليس في دول المؤسسات.



تلك أزمة أخذت تظهر في السنوات الأخيرة، وبدأت تعبيراتها في حكم نتنياهو الذي لم يعد مقبولا للنخبة السياسية والثقافية والاشكنازية التي اعتادت على تداول السلطة وزعماء بمعايير شفافية معينة، فقد حكم نتنياهو إسرائيل وحده، ما يعادل 20% من تاريخها، وهذا تطور هام لم يحدث سابقا، ولم يحلم به بن غوريون مؤسس الدولة، وهذا يترافق مع تغييرات في المجتمع الإسرائيلي نفسه، وما النظام السياسي هناك؛ إلا انعكاس لهذا المجتمع، فما الذي يحدث؟ وكيف يتم هذا التغيير بهدوء؟

الشكل العام لإسرائيل في العقد ونصف الأخيرين هو عملية تداول الانتخابات بشكل ديمقراطي، ولكن المضمون الذي يحمل التغييرات سابقة الذكر هو أن إسرائيل أخذت تقترب في نظامها السياسي أكثر نحو الدول الغربية أو نحو ديكتاتوريات عالمية، حيث الرجل الواحد والزعيم الأوحده، وكذلك الحزب الحاكم، حيث يقف

تاريخ الدولة . هذا وأحد من أبرز تغييرات معايير الحكم والسياسة في إسرائيل، فقد حاول نتنياهو الذهاب للكنيست الإسرائيلي لتشريع فساده، وإن فشل، لكن ما حدث خلال السنوات الماضية من استهداف للمدعي العام للدولة والقضاء والتشكيك به هبط بمؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية عن مستويات أرادتها منذ التأسيس أو تفاخرت بها، باعتبارها تقيم نظاما سياسيا من أكثر النظم تطورا وحدائفة وديمقراطية في العالم، لكن في السنوات الأخيرة؛ تغير ذلك لكل من تابع ما يحدث في إسرائيل .

يتظاهر الإسرائيليون للاحتجاج على إدارته لأزمة كورونا والبعض الآخر يتظاهر؛ بسبب ملفات الفساد والقضايا التي تحيط بنتنياهو من رشوة وخيانة الأمانة، وهي قضايا ليست وليدة الأشهر الأخيرة. فقد فاز نتنياهو في آخر انتخابات فيما كانت ملفاته الجنائية حاضرة، وهذا يعكس تغييرا هائلا في المزاج الشعبي ومعايير الناخب، فقد درجت العادة في تلك الدولة أن يسقط أي سياسي لمجرد شبهة أو فتح ملف تحقيق كانت تنهار أسهمه، وينتهي مستقبله السياسي، أما الآن ينتخب الجمهور الإسرائيلي زعيما بات؛ معروفا أنه الأكثر فسادا في



ثم لاحقاً قبيل الانتخابات الأخيرة؛ قضى على منافسه جديعون ساعر، حيث كان الوريث المحتمل، ومن ينظر لحزب الليكود لا يمكن أن يرى قيادات منافسة كما السابق، وكذلك لا أحزاب منافسة؛ هكذا تبدو إسرائيل وصورة نظامها السياسي، وتلك أزمته التي باتت تدفع المتظاهرين إلى الشوارع دون التعبير صراحة عن هذا الانزلاق الذي يهدد طابع وهوية الدولة ويضرب نظامها السياسي.

هل يمكن أن تنتهي تلك الأزمة ويتوقف هذا الانزياح نحو النظم القديمة؟ بالطبع لا، بل إن المستقبل يزداد حدة؛ بسبب استمرار فعل الديمغرافيا، حيث عائلات القوميين والمتدينين والمستوطنين هي الأكثر انجاباً وهي الكتلة الأكثر قلقاً في المجتمع الإسرائيلي، ويزداد ثقلها أكثر، وتلك التي باتت تمثل النظام السياسي الأغلبية فيها، وبفعل ذلك سيتعمق هذا الانزياح بشكله الاجتماعي والثقافي والسياسي لاحقاً نحو فعل أكثر تديناً وقيادة أكثر قرباً للمتدينين؛ ولاحظ صعود أسهم نفتالي بينيت، وربما مع سنوات أو عقود؛ تذهب أكثر باتجاه نموذج عوفاديا يوسف؛ عبادة الفرد والتعاويد الدينية، ومع انحسار كتلة الأشكناز والعلمانيين هناك.. لا يبدو أن أحزاباً معارضة قادرة على تغيير شكل النظام السياسي الذي رسمه بن غوريون...!

والشافية، تلك تبدو تعبيرات دنيوية لا تخدم المشروع الديني، والذي يتمثل بإقامة دولة اليهود «والعودة للتاج»، وإعادة الاستيلاء على الضفة الغربية، باعتبارها جغرافياً أحداث التوراة وأماكنها، مثل: قبر يوسف وقبة راحيل والحرم الابراهيمي «مغارة الماكفيل»، والهيكل المتخيل؛ فإن استعادة هذا الإرث المتخيل أهم كثيراً بنظر المتدينين من زعيم سرق بعض المال أو تمت رشوته.

في حزب الليكود نفسه كما زعماء العالم الثالث قاد نتيياهو حملة تطهير منذ أن عاد لرئاسة الحزب؛ إذ قضى على المستقبل السياسي لجميع خصومه في الحزب، منهم منافسه جلعاد أردان الذي واجهه سابقاً، حيث أرسله خارج الدولة ليمثل إسرائيل في الأمم المتحدة،

الليكود على رأس الحكم منذ حوالي عقدين، باستثناء فترة قصيرة؛ فاز بها حزب كاديما الذي قاده شارون وريث حزب الليكود أيضاً.

حزب حاكم واحد وزعيم واحد، حيث انتهت مرحلة أحزاب تتنافس أو حزبان قويان في تاريخ إسرائيل السياسي؛ «العمل والليكود»، وتداولوا السلطة منذ نصف قرن، حيث تلاشى حزب العمل؛ «الاستطلاعات الأخيرة لا تعطيه نسبة الحسم»، أما باقي الأحزاب الإسرائيلية، ليست أكثر من شريك صوري للحزب الحاكم؛ «تجربة العالم الثالث»، وغالباً ما تكون القوية منها هي أحزاب موسمية تتقدم وتتراجع، وليست أحزاب عريقة على نمط حزب العمل التاريخي.

هذا مرده تغييرات في بيئة وثقافة المجتمع الإسرائيلي؛ الآخذ منذ عقود بالانزياح نحو اليمين القومي والديني، وكلا اليمينين يستمد ثقافته من مراجعها الدينية التوراتية، هذا الانزياح، كان يترافق مع انحسار الكتلة الأشكنازية التي مثلها حزب العمل تاريخياً، وتزايد كتلة القوميين والمتدينين، وأبرز تعبير على هذا الانزياح، هو موت الكيبوتس وتوالد المستوطنات، وهذا له مدلولاته الكثيرة وتأثيراته على انزياح الثقافة، ومنها ثقافة النظام السياسي، وكل من القومي والمتدين.. لا يرى مشكلة في انتخاب زعيم فاسد؛ إن كان ينفذ أجندته الدينية، باعتبارها أسمى القيم، ولا يعير اهتماماً للمفاهيم الحديثة؛ كالمؤسسة والدولة



ترامب والتراهمية: الرجل والظاهرة!

أحمد مصطفى جابر - صحفي فلسطيني



آخر وصف ترامب بأنه معتل نفسياً وظهرت عشرات التشخيصات لحالته العقلية التي وصفت بأنها خطيرة ولا يجب أن يسمح له بناء عليها بتولي المنصب الرئاسي، ولكن كما ذكرت نترك هذا النقاش لمقال آخر .

من هو دونالد ترامب؟

من ابن غير مدلل لتاجر عقارات قليل الأهمية إلى سمسار عقارات عملاق، ثم رئيس أكبر دولة في العالم؛ مسيرة طويلة، يلخصها بعض نقاده بأنها توجت بأربع سنوات من السلوك غير المنضبط، الفاسد، والمسيء، والمحشو بالكاذيب والتحريض العنصري العنيف .

ترامب ليس مجرد رجل..

لعل سبعين مليوناً من الناخبين، صوتوا لدونالد ترامب، يؤكدون هذه الحقيقة، على سبيل المثال 45% من مصوتي أوهايو قالوا إنهم سيصوتون لترامب، و 44% في تكساس.. وغيرها طبعاً، والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يوجد فعلاً هذا العدد من نسخ ترامب في الولايات المتحدة؟ أم أن أمراً آخر يتعلق بإطار عام للممارسة السياسية

من هو دونالد ترامب؟ أو ربما ما هو دونالد ترامب كظاهرة صاخبة وصادمة في السياسة العالمية والأمريكية على وجه الخصوص؟ هذا النص يحاول بحذر مقارنة الشخصية والظاهرة.



المحلل القانوني جلين كيرشنر أن مهنة ترامب «كرويس كانت إجرامية من البداية إلى النهاية» ويضيف " أنا، على سبيل المثال، يمكن أن أثبت مجموعة متنوعة من جرائمه أثناء نومي إذا أتيت لي الفرصة".

و يمكن سرد الكثير عن جرائم دونالد ترامب حول العالم ويمكن أيضاً تقديمه لوكان هناك عدل في هذا العالم لمحكمة الجنايات الدولية، ولكن ثمة مشكلتين في هذا القول، الأولى أن ترامب ليس وحده؛ ليس مجرد رجل، والثانية أنه لا يوجد عدل أممي حقيقي .

وفي ختام هذه التهيئة، أشير بعجالة إلى نقاش مواز آخر، لا يتسع المجال لطرقة هنا، فقد تعرض دونالد ترامب لاتهامين صريحين، لا يمكن أن يلتقيا معاً، الأول هو أنه «فاشي» أو نسخة نيولبيرالية من فاشية القرن الحادي والعشرين، وأصحاب وجهة النظر هذه لديهم مبررات معقولة لها، ومن جانب

في مقارنة ساخرة، تسأل صحفي أمريكي عما إذا كان يمكن تقديم دونالد ترامب إلى المحكمة الجنائية بسبب جرائمه أثناء شغله لمنصب الرئيس؟

في الواقع لم يسبق تقديم رئيس أمريكي للمحاكمة، وإن كان التاريخ يخبرنا ببعض المهازيل مثل الاعتقال الهزلي إلى حد ما عام 1872 للرئيس يولييسيس س. غرانت من قبل ضابط شرطة في مقاطعة كولومبيا لقيادته عربته في شوارع جورج تاون بسرعة مفرطة، حيث تم نقل جرانت إلى مركز شرطة محلي، ودفع غرامة، وتم إطلاق سراحه. وفي عام 1974، أفلت ريتشارد نيكسون من الملاحقة القضائية بالاتهام وتم بالتأمر في فضيحة «ووترغيت» العفو عنه لاحقاً بشكل استباقي من قبل خليفته، جيرالد فورد، عن جميع الجرائم الفيدرالية المتعلقة بالفضيحة. لكن ماذا عن دونالد ترامب؟ يرى

الاستمرار في هذا النهج العام للسياسة المكسورة؛ فجو بايدن يبدو كلقاح الأنفلونزا كما وصفه تعليق لامع: إنه ضروري لمنع تفاقم المرض، ولكنه لا يستطيع أن يكون علاجاً، لأن بنيته لا تسمح بذلك. والناس يعرفون إنه النسخة الشاحبة لأوباما ولهذا يكرهونه، سيقول قارئ متعجل: ولكنه فاز! هذا صحيح، ولكننا هنا نتحدث عن سبعين مليوناً لا يستهان بها أدارت له ظهرها وعانقت ترامب.

لم يأت نجاح ترامب من فراغ، بل من مرحلة كسر عظام سببتها السياسة الديمقراطية للمجتمع الأمريكي، ولم يكن لدى الديمقراطيين في الواقع إلا وجه أوباما للتغطية على تلك السياسات. كان أوباما قد قال في خطابه أمام المؤتمر الديمقراطي عندما كان سيناتوراً إنه لا يوجد أمريكا زرقاء وأخرى حمراء، ولا يوجد أمريكا محافظة وأخرى ليبرالية، وكان هذا الافتتاح طريقه كسيناتور إلى انتخابات 2008، ولكنه جاء مع الانهيار الكبير وتم ضخ أموال طائلة لإنقاذ البنوك، وليس إنقاذ ضحايا الرهن العقاري، على عكس الثلاثينيات، لم يتم إنقاذ أصحاب المنازل: بدلا من ذلك، تم الاستيلاء على 10,4 مليون منزل، وهذا يعني ما متوسطه 30 مليون شخص فقدوا منازلهم، أي واحد من كل عشرة أمريكيين، وهؤلاء جميعاً فهموا رسالة أوباما غير المعلنة: في هذا البلد أنت فائز أو خاسر! وقد استوعبوا المعنى الضمني: أنت فائز فقط إذا وهكذا قسمت السياسة واصلت الفوز، الديمقراطية الوحشية البلاد إلى دائنتين ومدينين.

وينعكس هذا الدعم أيضاً في طريقة نظر معسكر ترامب وخصومه إلى طريقة اتخاذ القرارات، حيث يرى هؤلاء أن قرارات المجتمع يجب أن تتخذ من خلال المؤسسات الديمقراطية؛ شخص واحد؛ صوت واحد، بينما يرى أنصار ترامب أنهم يفضلون المؤسسات الأخرى: السوق، أو العائلات التي يقودها الأب، أو الكنيسة، أو التسلسلات الهرمية بالنسبة للكثيرين، الرئاسة العرقية. هي منصب «أبو الأمة» أكثر من كونها مركزاً لـ «عملية صنع القرار المناسبة»، ومن غير المفاجئ أيضاً أن أعداداً ضخمة أصبحت لا تثق في الديمقراطية

شيء لا يمكن الإنكار أن هتلر جاء إلى الحكم بأصوات الناخبين، مع - ويمكن قولها بسخرية - قليل من الترهيب، الذي يمارسه ترامب بطرق أخرى، ولكن لا ينبغي التسرع هنا؛ فترامب ليس فاشياً كلاسيكياً، وأعتقد إنه لا يمكن إثبات هذا على العكس تماماً من اعتقاد النجم الهوليودي اليساري المعارض جون كوزاك الذي قال إنه لا يصوت مباشرة لبايدن، بل «نصوت ضد الفاشية الجديدة».

بعد كل شيء، ناخبو ترامب هؤلاء هم الذين ربحو في روليت النيوليبرالية المتوحشة، من غزو العراق إلى فورة العقارات في أمريكا واستمرار اضطهاد الأمريكيين الأفارقة لحماية هيمنة البيض واستمرار تجنيد اللاتينيين في أعمال منخفضة الأجر لحماية راحتهم الخاصة، وشن الحرب على الإسلام، هؤلاء يكادون يكونون نصف الشعب الأمريكي، مواطنون أمريكيون يعتقدون بجزم لا يتردد باستخدام العنف؛ إنهم هم ممثلو أمريكا الحقيقيين، وإن الولايات المتحدة هي صورتهم عن أنفسهم بالذات.

ولنتذكر أن ترامب جاء إلى الرئاسة وكانت حملته قائمة على أساس إنهاء «الحروب التي لا نهاية لها»، خصمه المتشددة، هيلاري على عكس التي والدراسة المفصلة كليتون. توصلت إليها جامعة كورنيل وكلية الحقوق بجامعة مينيسوتا عكست استنتاجاً مناقضاً مذهلاً: أن دعم ترامب في الولايات ذات العدد الكبير من ضحايا الحرب، خصوصاً في ولايات ميشيغان، بنسلفانيا، وويسكونسن - لعب دوراً حاسماً في الانتخابات.

الرد على أوباما والديمقراطيين..
كان أوباما حسب تحليل صحفي لافت بمثابة ضربة مثيرة لمؤسسات واشنطن؛ محاولة لصخ طاقة شبابه والشرعية الأخلاقية لعرقه في مؤسسة مكروهة بشكل متزايد، حيث كانت المؤسسة التي جاء إليها مليئة بالخاسرين المهزومين في العراق بعد سنوات من الحرب، ولكن المتحرفين للدفاع عن مواقعهم، وهكذا استحوذت واشنطن على أوباما وليس العكس، ليسلمها في النهاية إلى وجهها الأصيل ترامب. اللعبة لم تنته، إذ يحاول الديمقراطيون

ويتعلق بطبيعة وثغرات المؤسسة الأمريكية هو ما أنتج هذه الأرقام؟ حاولت دعاية دونالد ترامب تصويره كحام وراع للطبقة العاملة الأمريكية الغاضبة، من تبدد فرص العمل التي وفرها لهم عبر نهب المال السعودي والقطري والخليجي عموماً، وعبر العقوبات الاقتصادية التي طالت أوروبا نفسها في مرحلة معينة، وغازل طبقة متوسطة تغازل بدورها السقوط في هاوية الفقر، ولعل كاريكاتيراً نشر في الصحافة الأمريكية يلخص هذه الفجاجة، حيث تم تصويره يركب على أكتاف مهرجين قليلي التعليم زائدي الوزن مع بنادق على أكتافهم، في إشارة إلى دعمه لقانون السلاح، وتلك كانت في الواقع سقطة من صاحب اللوحة لأنها كاذبة ببساطة، حيث أن ناخبي ترامب في الواقع عام 2016، وكما بينت الأبحاث الخاصة كانوا في المتوسط أكثر ثراء من ناخبي هيلاري كلينتون وأكثر بياضاً، وذكوراً قليلاً وكبار السن بشكل ملحوظ، وهؤلاء ربما شكلوا نوعاً جديداً من التحالف يضم رؤساء شركات أثرياء، وجماعات ضغط في واشنطن، وتجمعات كاثوليكية محافظة، ومفترسين للشركات، وكثير من مجمع الترفيه الإعلامي، وصناعة المرتزقة المتنامية، وأصحاب العقارات والمصرفيين، الذين يعيشون في الضواحي الثرية للمدن الفقيرة، ويمتلكون شركات عائلية، كما هو ترامب، ويعملون كإدارة وسطى للشرطة والقوات المسلحة والقوى العاملة أو فعلوا ذلك، قبل أن في الشركات، يتقاعدوا في حياة الصيد وفوكس نيوز، بمساعدة صندوق معاشات وول ستريت. هؤلاء جميعاً صوتوا لترامب، ولكن ليس على قلب رجل واحد، إذ من الخطأ الاعتقاد إنهم متساهلون معه؛ فعنصريته ليست على ذوقهم، ولكنهم سيتجاهلون هذا من أجل مصالحهم، أيضاً لا يوافقون على كراهيته المغلقة للنساء، ولكن يصوتون له لأنهم يعارضون الإجهاد، ويغفرون له فظاظته وسوء أخلاقه لأنه يشعرهم بالقوة والتفوق ويمارس العنجهية البيضاء المتعالية على العالم بالنيابة عنهم، ويمكنهم أن يقبلوا وصفه كفاشي بدائي، دون أن يلاحظوا سمعتهم؛ إنهم يشبهون كثيراً الأغلبية التي صوتت لأدولف هتلر ورفعته إلى سدة المستشارية الألمانية، فبعد كل

الأمريكية، باعتبار أن النسخة التي يتم تداولها من السياسة نسخة فاسدة، وبالتالي ترامب جاء ليمثل تمردهم على المؤسسة؛ الشخص الذي يكرهه الأشخاص الذين يكرهونهم بدورهم، وبالتالي في عصر الأكاذيب التي لا نهاية لها؛ يصبح المهم هو القوة وحدها؛ المهم هو الفوز فقط.

قد يتوقع القارئ محققاً أنه إذا كان ذلك حال أوباما، فبالتأكيد يجب أن يكون ترامب أسوأ، ولكن هذا لا ينسجم في التحليل العام، فورا بشرته البرتقالية الفاقعة، وإدمانه على التوبتر، وسيل أكاذيبه، وطبقة المساحيق التي تغطيه مع صهره المدلل، كان ترامب صادقاً في تقديم الوجه الحقيقي للولايات المتحدة ولواشنطن؛ الوجه القبيح الذي دأبت الإدارات الديمقراطية وكذلك الجمهورية على إخفائه بحرص بالغ، وهكذا إذا غطى ترامب وجهه بالمساحيق وحرص على التموضع كنجوم السينما في الصور، إلا أنه لم يبذل أي جهد في تجميل أمريكا ووجها القبيح الغاضب غير المقنع، وجه الرأسمالية المتوحشة المفرطة في عنصريتها.

الأكاذيب

كجزء من محاولته للفوز بأربع سنوات أخرى استخدم ترامب منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة للتفاخر بكيفية سحقه لداعش في العراق وسوريا، لكنه لم يقل ما الثمن لهذا الانتصار المشكوك فيه، وبالتحديد أن جيشه استخدم قرابة 40 ألف قنبلة وصاروخ وآلاف قذائف المدفعية لقصف الرقة والموصل ومناطق أخرى عام 2017. وكان هذا العنف الأرعن في الواقع هو تنفيذ لتهديده عندما كان في أوج حملته الانتخابية عام 2015 بقتل أفراد عائلات داعش إلى جانب المقاتلين، قائلاً: «عندما تقبض على هؤلاء الإرهابيين، عليك أن تقضي على عائلاتهم»، وهكذا فإن القوات العراقية التي استولت على في مدينة الموصل لداعش الملاذ الأخير القديمة في عام 2017 ذبحت الجميع؛ الرجال والنساء والأطفال، ووفقاً لتقارير الاستخبارات العراقية والكردية، أكثر من 40,000 من المدنيين في الموصل. في حملته الأخيرة تفاخر ترامب بصفقات الأسلحة التي أبرمها مع أيضاً السعودية، وفي الواقع كلاهما، باراك

أوباما ودونالد ترامب باعا السلاح لهذا البلد بشكل تجاوز الإنفاق العسكري للسعوديين على مدى ثلاث سنوات، وهذا السلاح استخدم لشن حرب وحشية على الشعب اليمني في جريمة حرب موصوفة ومستمرة. وقد كان ترامب ثملاً بقتل الشعب اليمني واستخدم الفيتو الرئاسي خمس مرات ضد مشاريع قوانين من الحزبين تسعى إلى كبح جماح هذه المجزرة التي لا نهاية لها. وواصل في فلسطين دعم قصف غزة بلا هوادة، ودعم كل الإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال مقدماً لها المزيد من الهدايا على حساب الفلسطينيين.

والخلاصة أن ترامب لم يف بأي وعد من وعوده بإنهاء الحروب، كما وعد في حملته الأولى، بل على العكس كاد يشعل واحدة أكثر خطورة مع كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا واستهدفت عقوباته 39 دولة، أي ما أثر على ثلث البشرية باعتبار الصين واحدة من هذه الدول، وكاد يطيح بالتحالف مع أوروبا؛ عندما صرح وزير خارجيته مايك بومبيو: بأن أوروبا «تقف إلى جانب آيات الله» في إيران، هو اعتراف بأن سياسات ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وفرض «أقصى ضغط» تعزل الولايات المتحدة بقدر ما تعزل إيران. هذا ليس كل شيء، فقد عبر ترامب عن احتقاره للنظام الدولي في مواقف مهمة؛ الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ؛ والانسحاب من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى؛ والانسحاب من اتفاقية الأجواء المفتوحة؛ وثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة، هي واليونسكو، منظمة الصحة العالمية، حقوق الإنسان دون ذكر وكالة ومجلس الأونروا التي كانت إجراءاته ضدها جزءاً من حربه على الفلسطينيين. ورغم أن خصومه الديمقراطيين اتهموه بأنه دمية روسية، فقد قاد ترامب الولايات المتحدة إلى الحرب الباردة مع روسيا والصين، وأعاد تعريف الصين وروسيا وإستراتيجية في وثيقة الأمن القومي كأعداء، ما ضمن له العسكرية الدفاع القياسية لسنوات قادمة، وهذا يعتبر مغادرة نهائية لوثيقة الأمن القومي 2015 التي «ترحب بصعود الصين المستقرة والسلمية والمزدهرة»، وتعهدت بـ «إبقاء الباب مفتوحاً أمام

تعاون أكبر مع روسيا في المجالات ذات المصالح المشتركة»، ورغم أن أوباما لم يكن «بخيلاً» بالإنفاق العسكري (5,67 على مدى ثماني سنوات تريليون دولار) (في عام 2020 بالدولار)، فقد استخدم ترامب حربه الباردة مع روسيا والصين لتبرير إنفاق المزيد، وطالب دول الناتو بإنفاق المزيد من الأموال على جيوشها، وغير هذا ما لا يمكن سرده هنا، وهكذا كان ترامب الحقيقي يدير ظهره لأكاذيبه عن إنهاء الحروب واستعادة القوات، ليضعف كل شيء خاطئ في السياسة الخارجية ويفاقمه، لدرجة أن يتعجب «أخرق» مثل أوباما في هذا المجال من أفعاله ويجرؤ على انتقاده.

ترامب قد يذهب، ولكن الترامبية باقية

ويمكن القول أن «الترامبية» ليست نظرية في السياسة بقدر ما هي أسلوب في السلوك السياسي، وعدم وصولها إلى مرحلة النظرية لا يقلل من أثرها الواضح في الولايات المتحدة والعالم، وربما لم تتبلور نظرية شاملة بعد في علم السياسة تحدد ماهية وموقع «الترامبية» في التنظير السياسي، ربما لأن ملاحظتها وتعريفها حتى الآن يبدو مقتصرًا على الممارسة الفعلية أكثر من التنظير والأدبيات، وهذا لا يبدو غريباً في تاريخ السياسة، فقد شهدنا من قبل؛ التاشيرية والريغانية، وكلاهما اعتمدتا على إعادة الهيكلة المحافظة للدولة والسياسة البسيطة، لكن تبقى «الترامبية» مختلفة، بسبب مزجها المثير للسخرية بين الأفكار الشعبوية والتفكير اليميني المغرق بالعنصرية العامة والسلوك الغلني الخالط بين الهزل والعدوانية الكامنة، وعلى العموم، يمكن تقصي التعريف بحذر، حيث أشارت بعض المقاربات إلى أن «الترامبية» هي إشارة إلى «الأيديولوجية السياسية» التي خلقها دونالد ترامب، وإن كنت هنا أتحدث على مصطلح «أيديولوجية»، وتضيف هذه المقاربات أنها شكل من أشكال الحكم والتحرك السياسي ومجموعة من الآليات لاكتساب السلطة والمحافظة عليها، ما يجعل الترامبية بهذه الآراء نسخة أمريكية من التيارات اليمينية المحافضة والشعبوية القومية التي شهدنا ظهورها في دول عدة حول العالم.

ولعل المقاربة الأبرز هي ما جاء به



المتعلمين في الجامعات، والتي ابتعدت بنسبة 6 في المائة عن ترامب في عام 2020، سيكون النصر في متناول اليد، ولكن بأي قدر سيكون مثل هذا الرئيس ترامبياً أو جمهورياً؟ وهل ستنتهي حفلة أن «الرجل البرتقالي سيء» "Orange Man Bad"؟

بالتأكيد إن البيئة السياسية لعام 2024 ستكون مختلفة تماماً. المرجح أن تكون هاريس مرشحة الديمقراطيين، وسيكون اندماج فصيل ترامب في وضع قوي لاستعادة البيت الأبيض، مع وجود مرشح له نفس العاطفة والفراغ السياسية، ولكن بدون نفس المزاج، والذي يمثل الترامبية للحزب الجمهوري في عام 2024، يمكن للجمهوريين أو بالأحرى الترامبيين الفوز بشكل كبير. وفي جميع الأحوال، فإن تأثير ترامب في تشكيل الهوية الأيديولوجية للحزب الجمهوري، والرئاسة نفسها، ومئات القضاة المعينين مدى الحياة هي إرثه المستمر، ويمكن لترامب بدون ترامب إعادة توجيه أنماط التصويت نحو الحزب الجمهوري لجيل كامل، كما فعل رونالد ريغن الذي لم يكن أحد قبل 1980 يتصور أنه قد يصبح رئيساً!

والاستنتاج الذي يمكن الوصول إليه من قراءة ليس فقط السنوات الأربع الأخيرة، بل مجمل تحولات السياسة والمجتمع الأمريكيين، أن ترامب سترك إرثاً ثقيلاً وراءه، وأن نهاية ترامب كرئيس للولايات المتحدة، لا تعني نهاية «الترامبية»، وأن التغيرات العميقة التي أحدثتها، ربما لن تغادر المسرح السياسي قريباً.

الانتخابات الأمريكية قد حسمت عند نشر هذا النص، وعلى الأغلب ستكون نهاية عهد دونالد ترامب قد أوفت، وإذا كانت الانتخابات بمثابة رفض لترامب، لكنها كانت أيضاً كالتأريض لأجندة الديمقراطيين، الحقيقتين يمكن أن تجعل كلا من الحزب الجمهوري والفصيل الترامبي داخل الحزب أقوى على المدى من المحتمل أن تغادر نقاط الطويل، ضعفه المسرح قريباً، في حين أن التحالف الجديد الذي بناه مستعد للتوسع، أثبتت منصة «اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»، أنها تحظى بشعبية كبيرة خارج الطبقة العاملة البيضاء التقليدية، وضع في اعتبارك فاز بالناخبين الأمريكيين أن ترامب حصته بشكل كبير وزاد الأصليين، بين الناخبين السود واللاتينيين، وضاعف دعمه في مجتمع بل عندما المثليين والمتحولين جنسياً. تجمع بين وصفات السياسة الشعبوية للرئيس - أي التخفيضات الضريبية، والتصنيع في أمريكا أولاً، والتدابير الصارمة للهجرة، والتدخل الأجنبي القليل - معاً، وتطرح شخصية ترامب، فإنك تحصل على غالبية الناخبين.

إذا فبافتراض ظهور جمهوري جديد، بمواقف ترامب السياسية، لكن بدون سجل أسود في الصحافة الصفراء يمتد على مدى عقود؛ جمهوري يتحدى وسائل الإعلام بجرأة؛ جمهوري يصعد على منصة «أمريكا أولاً»، فإن مشهد 2024 سوف يميل بشكل كبير لصالحهم، مع تعزيز المكاسب الأخيرة مع الناخبين غير البيض واستعادة حصة من البيض

جيف جودوين، أستاذ علم الاجتماع بجامعة نيويورك والخبير في الحركات السياسية الذي وصف الترامبية بأنها «مزيج متناقض وغير مستقر» من خمسة أجزاء أيديولوجية رئيسية: فهي تنطوي أولاً على المحافظة الاجتماعية، كما يظهر في سياسات ترامب المناهضة للرأسمالية للإجهاض والمثليين، وعلى النيوليبرالية ثانياً، والتي تميزت بتخفيضات ضريبية للأثرياء وإلغاء القومية الاقتصادية، القيود، وثالثاً وهي ليست بطبيعتها يمينية، ولكن يمكن توجيهها بهذه الطريقة، كما ومن ثم المذهب الفطري فعل ترامب، الذي يأتي كعامل رابع، في شكل خطاب مناهض للمهاجرين، وخامساً القومية البيضاء التي أبرزها رفض الرئيس التنصل من الجماعات العنصرية مثل Proud Boys وفي الواقع تبدو هذه العناصر متجانسة وقابلة للاندماج مما يعطي مقاربة جودوين وزناً معرفياً إضافياً، وإن لم يكن أي من هذه العناصر جديداً على المشهد السياسي الأمريكي، ولكن نادراً ما نجح أي فرد في تزويجها معاً كما فعل ترامب أثناء صعوده.

ويرى جودوين أن جزءاً كبيراً من جاذبية ترامب يعود إلى شخصيته التي تعتبر جاذبة لكثير من الناس؛ كمشهور؛ كمتحدث فظ عن الحقيقة؛ كما يراه هؤلاء الناس؛ شخص لا يلفظ الكلمات؛ شخص يقولها حقاً ويمثلها بشخصه، وهو ملياردير يعرف كيف يعمل النظام.

وبالتالي فليس من الواضح ما إذا كان هناك سياسي أو شخص مشهور خارجي، يمكنه تسخير الحماسة بالطريقة التي فعل بها ترامب، على الأقل لبضع سنوات، وهو سؤال سيبقى مطروحاً ويتحسس منه الجمهوريون أيضاً الذين لم يتردد ترامب في الدوس على تقاليدهم في مجلس الشيوخ، ولكنهم اضطروا لمجازاته، ولكن من المرجح أن يحتفظ بنفوذ كصانع ألعاب سياسية، وفي الحقيقة، فإن اثنين من أولاده دونالد جونيور وإريك، وعدا بالفعل بالانتقام السياسي من الجمهوريين الذين لا يروجون لأكاذيب والدهم بشأن تزوير الانتخابات.

ختاماً: لا وداع لترامب

ربما تكون الحقائق جميعها، حول

إرث ترامب الثقيل وخيارات بايدن المحدودة قراءة استشرافية للسياسة الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية

د. عابد الزريعي-مدير مركز دراسات أرض فلسطين/ تونس



استقطبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية، للمرة الثانية، أنظار العالم الرسمي وغير الرسمي؛ كانت الأولى عندما خاض أوباما الانتخابات كمرشح للحزب الديمقراطي ضد منافسه الجمهوري، وجاءت الثانية مع خوض جو بايدن مرشح الحزب الديمقراطي ونائب الرئيس السابق أوباما، ضد الرئيس الجمهوري الذي يدافع عن حظه في ولاية رئاسية ثانية.



بغالبيتها العظمى توحدت حول أوباما، إلى درجة أن مروره إلى فترة رئاسية ثانية، قد تم كسكين في قطعة جبن بسهولة وبلا ضجيج، أما بالنسبة لمحاولة الرئيس ترامب الفوز بفترة رئاسية ثانية، فقد انقسمت أمريكا على نفسها؛ 70 مليون أمريكي معه و76 مليون عليه، هذا الانقسام العميق بما يتراكم على حوافه من اصطفاغ عنصري، ووضع اقتصادي صعب وصحي مريع جراء إلغاء الرئيس الجمهوري لقانون التأمين الصحي الذي يُعد أحد إنجازات أوباما، ومداهمة الوباء بدون سابق انذار وجاهزية للمواجهة، هو إرث ترامب الثقيل الذي تركه لبايدن، لكي يحمله على كتفيه ويصعد به جبلا عالياً قمته مغلقة بضباب كثيف، وهو الوند المدقوق الذي ستربط إليه رجلي بايدن طوال السنوات الأربع القادمة التي لا يمكن التكهن بملامحها؛ إلا من خلال وعي ثقل هذا الوند. أما الجانب الآخر من الإرث الثقيل الذي تركه ترامب، فيرتبط بالسياسة الخارجية، ويتمثل في حالة عداء مع كل العالم تقريباً؛ اشتباك مع المنظمات الدولية إلى حد الانسحاب منها، وبما يتناقض مع لحظة الهيمنة الأمريكية التي كانت تؤكد

الاكتشاف، بأن أمريكا تكاد تشبهنا - أقصد عالمنا العربي - وأن ديمقراطيتها التي خلبت بها أبصار وعقول الكثيرين مجرد أكذوبة، خاصة وأن الرئيس السابق وعلى الرغم مما أفرزته صناديق الاقتراع؛ إلا أنه يرفض الاعتراف بها، ويلوح بالالتصاق بكرسيه لأربعة سنوات قادمة. ولأن ذلك يندرج في سياق ما يشبه المستحيل، فإن التفكير يجب أن ينصب على ما يمكن أن يقوم به خلفه على ضوء الإرث الذي أمامه، بملفاته الكثيرة والمتعددة.

هذا المقال محاولة لاستشراف حدود التصريف السياسي للملف الصيني والإيراني والفلسطيني، من بين ملفات عديدة، سيجدها جو بايدن على مكتبه لحظة البدء بممارسة صلاحياته الرئاسية.

أولاً / إرث ترامب الثقيل

المفارقة الأهم بين اللحتين اللتين بدأنا بهما المقارنة، أن أمريكا

في المرة الأولى كانت نبرة النقاش ترتفع وتتنوع ساحته، كلما أظهرت استطلاعات الرأي أن أوباما أقرب إلى الفوز من منافسه، وكان النقاش يتركز حول أمريكا التي تتغير لتكون أكثر إنسانية وديمقراطية، في ظل تقبلها بأن تحكم من قبل رجل من أصول إفريقية فحة، مضاف إليه انحداره من صلب رجل مسلم، بكل ما ترتب على ذلك من مراهنات على التغيير نحو الأفضل، خاصة تجاه العالم العربي والإسلامي. وفي المرة الثانية كانت نبرة النقاش ترتفع وتتنوع أيضاً، كلما أظهرت استطلاعات الرأي أن المرشح الديمقراطي يتقدم على منافسه الجمهوري، ليس لأنه الأفضل وإنما انتقائاً من الرئيس الجمهوري المتجبر والمتكبر، صاحب قائمة الأوصاف السيئة الأطول على مستوى رؤساء العالم. وكان المضمون الأكثر إثارة في النقاش الدائر هنا وهناك، يتمثل في دهشة

ودون الوصول الى حد المواجهة السافرة، بهدف خلق حالة اشغال وإرباك لكل من الصين وإيران؛ الأمر الذي يوفر مساحة من الزمن تسمح بالانكباب على معالجة الأوضاع الداخلية المرتبكة، إضافة إلى أن ذلك يشكل آلية إرضاء لقطاعات أمريكية مهمة .

رابعاً/ الملف الفلسطيني: بايدن وجني ثمار ترامب المسمومة

من أجل استشراف الكيفية التي سيتعامل بها الرئيس الأمريكي الجديد مع الملف الفلسطيني - الإسرائيلي، من الضروري الانتباه إلى ثلاثة قضايا هي: 1 - أن الرئيس بايدن يشكل امتداداً لسلفه ترامب في دعمه وانحيازه لإسرائيل؛ فترامب يدعمها من خلفه دينية انجيلية، وبايدن يدعمها من خلفية صهيونية سياسية .

2 - أن ترامب قد ساعد إسرائيل في تحقيق ثلاثة قضايا هامة، أولها تعميق الميل فيما يخص الملف الفلسطيني إلى صالحها، وثانياً مراكمة مجموعة من الضغوط القسوى على القيادة الفلسطينية، وثالثها دفع مجموعة من الدول العربية للتطبيع معها، وتيسير السبيل لتوضع صهيوني جديد في المنطقة .

3 - إن القيادة الفلسطينية أقدمت على خطيئة سياسية، بإعادة التواصل مع إسرائيل، بما يعنيه دوران ملف التنسيق الأمني من جديد وغيره من القضايا، وإعادة سفرائها إلى كل من الإمارات والبحرين في توقيت عشوائي وفي لحظة فراغ في الإدارة الأمريكية؛ الأمر الذي يفقدها الحدود الدنيا من القدرة على المساومة والمناورة .

القراءة المدققة لانعكاسات هذه القضايا على الطريقة التي سيعالج بها بايدن هذا الملف، تقود إلى نتيجتين:

1- ان بايدن سيمضي انطلاقا من عقيدته الصهيونية في دعم إسرائيل، مستفيداً إلى حد كبير مما قدمه سلفه لها، بما يعنيه ذلك أنه لن يتراجع عما تم إنجازه، وقد أتاح له قرار السلطة الغطاء المناسب، كون القرار في جوهره يعبر عن حالة رضا، أو لامبالاة عما يجري من حولها؛ الأمر الذي يعفيه من أي حرج، وسيمرر هذ الموقف من خلال إطلاق مجموعة من التصريحات التي تشير إلى قرارات أمريكية سابقة، بخصوص بعض القضايا المتعلقة بالملف، ومن غير المستبعد إعادة الدعم المالي الأمريكي

والفلسطيني، وهي ملفات تتميز بتماسها مع الوضع الداخلي الأمريكي بشكل شديد بما يعنيه ذلك من أن الانكباب عليها في جوهره جزءاً من الانكباب على معالجة القضايا الداخلية، مع وجود فروق بين واحد والآخر، بما يستدعي اختلاف في طريقة التعامل .

ثالثاً/ الملف الإيراني والصيني: لا مواجهة ولا مهادنة

يرتبط هذان الملفان بالوضع الداخلي الأمريكي باليتين مختلفتين؛ فالملف الصيني يطرح تحدياً اقتصادياً، يتعلق بشكل مباشر بقضايا اقتصادية داخلية من ناحية، وبمستقبل موقع أمريكا الاقتصادي على خريطة العالم من ناحية ثانية، بكل ما يرتبط بذلك من إجراءات حمائية داخلية، واحتكاك خشن في منطقة جنوب شرق آسيا بشكل مباشر وفي مناطق أخرى من العالم بشكل غير مباشر . أما الملف الإيراني فهو يرتبط في عمقه بعقلية الهيمنة الأمريكية التي لا تتخيل أن دولة من عالم تعتبره ثالثاً، يمكن لها أن تتقدم وتتطور على المستوى التكنولوجي، خاصة وأن السياسة الخارجية لهذه الدولة تمضي على خط نقيض للسياسة الأمريكية، بكل ما يتعلق بها من قضايا، وفي المقدمة منها الموقف الإيراني من إسرائيل ووقوفها إلى جانب القوى التي تقاومها، بما يعنيه ذلك من ارتباط هذا الملف، وفي هذه الزاوية تحديداً بمؤيدي إسرائيل في أمريكا، وبحلفائها في المنطقة؛ الأمر الذي يجعل من كيفية معالجة هذا الملف، إحدى وسائل توسيع قاعدة مؤيدي بايدن أو تضييقها، خاصة وأن وجود صيغة سابقة للمعالجة، تمثلت في الاتفاق النووي الذي أبرم في عهد أوباما، ليأتي ترامب وينقضه، تطرح إمكانية أن تكون المعالجة بطريقة العودة للاتفاق . وبالنتيجة إدارة الظهر لإسرائيل والقوى الرجعية الخليجية تحديداً أو المضي على ذات الطريق الذي رسمه ترامب والانجرار خلف الخيارات الإسرائيلية والخليجية .

من الواضح، أن الخيار المطروح أمام إدارة بايدن لمعالجة، أي من الملفين الصيني والإيراني، هي خيارات حدية، المواجهة أو المهادنة، وتحمل دفع الثمن المترتب على أي منهما، لكن الأرجح وارتباطاً بالوضع الداخلي الأمريكي أن خياراً ثالثاً يبرز وهو الأكثر ترجيحاً، ويتمثل في خيار ممارسة الضغط العالي على البلدين، بما يتجاوز حد المهادنة،

سقوطها على العالم من خلال توظيف تلك المنظمات لمصلحة سياستها الخارجية؛ اشتباك مع الصين الند الاقتصادي الصاعد، بلا تردد نحو التربع على سدة القوة الاقتصادية الأولى في العالم؛ اشتباك مع الحلفاء الأوروبيين؛ قرارات تتناقض مع قرارات أمريكية سابقة، بشأن القضية الفلسطينية؛ تدخل سافر في شؤون أمريكا الجنوبية؛ قوات منتشرة في أكثر من مكان في العالم تخوض معارك غير قابلة للحسم، والقائمة تطول، تلك هي إضافة إلى الوند ساقية بايدن التي سيدور بها مرغماً مستنزفاً أغلب طاقته وجهده .

ثانياً/ بايدن وعقب أخيل

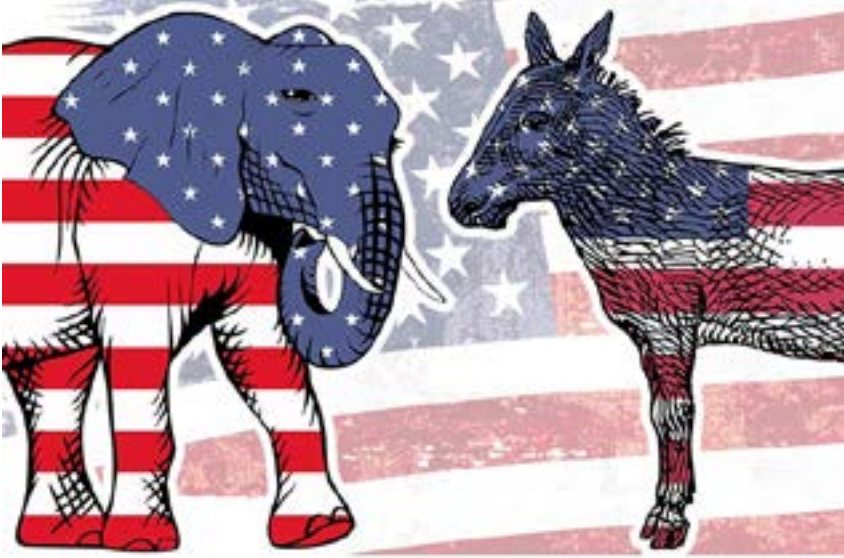
السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه، ماهي أولويات بايدن على ضوء هذا الإرث؟ أيهما أحق بالبدء في المعالجة الإرث الداخلي أم الخارجي؟ أم التصدي للقضايا الداخلية والخارجية في ذات الوقت؟ المنطق يقول أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لا تستطيع إدارة ظهرها لما يحدث في العالم، ولا يمكنها أن تكون، بلا سياسة خارجية فاعلة؟ والمنطق يقول أيضاً أن الفاعلية في السياسة والساحة الخارجية هي امتداد لوضع داخلي ينضوي على درجة من التناسق والتماسك والتوحد؟ بما يعنيه ذلك أن أمة منقسمة على نفسها، من الصعوبة أن يكون لها حضوراً دولياً قوياً وفعالاً في الساحة الخارجية .

والتجربة التاريخية تقول أيضاً أن الدول الإمبريالية بطبيعتها الفاشية، كثيراً ما تهرب من أزماتها الداخلية، إلى اشغال الحروب الخارجية، لكن اللجوء إلى هذا النمط من المغامرات، يحتاج أيضاً إلى اصطفا داخلي، مقبول حول الزمرة الحاكمة المدعومة من قبل الاوليغارشية المالية، وحالة الانقسام الأمريكي العميقة تنفي ذلك الاصطفا . من المؤكد أن بايدن وأمام هذه التحديات الداخلية والخارجية، لن يقضي سنواته الأربعة ليتأمل زهور حديقة البيت الأبيض فقط، وإنما عليه أن يفعل شيئاً، ويقدم حلاً لمشاكل كثيره، حسب وعده لناخبيه . وفي هذا الصدد، سيكون التركيز الأول والأساس على الوضع الداخلي الذي ينضوي على إمكانات انفجار كثيرة وخطرة، بالتوافق مع الانكباب على الملفات الخارجية، وفي هذا الصدد، ستتقدم ثلاثة ملفات على غيرها، وهي الملف الإيراني والصيني

على هامش الترحيب بفوز بايدن:

الحزبان الديمقراطي والجمهوري اتفاق في الاستراتيجية واختلاف في التكتيك

عليان عليان - باحث متخصص في الصراع العربي الصهيوني / الأردن



حسبت السلطة الفلسطينية أنفاسها، وهي تراقب نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأمريكية، معلقة الآمال على فوز المرشح الرئاسي «جو بايدن»، إذ أنه وما أن أعلنت وسائل الإعلام الأمريكية فوز «بايدن» حتى انفجرت أسرار القيادة الفلسطينية، متوقعة أن كابوس ترامب وصفقة القرن التصفوية، ستزاح عن صدرها وصدر القضية الفلسطينية، لكن كان يتوجب على قيادة المنظمة، أن تدرك أن لا فرق حقيقي بين استراتيجية الحزبان الجمهوري والديمقراطي، حيال القضية الفلسطينية وتسوية الصراع مع الكيان الصهيوني.

في تقدير العديد من المحللين والمراقبين، أن «بايدن» الذي سبق وأن شغل موقع نائب الرئيس السابق «باراك أوباما»، لن يخرج عن برنامج ومواقف «أوباما» والحزب الديمقراطي، حيال قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يعتبر دعم (إسرائيل) وضمان تفوقها عسكرياً وأمنياً من الثوابت الأمريكية الأساسية، ولن يغير من واقع الصورة نسبة الدعم الضئيلة التي حصل عليها في الانتخابات والتي لم تتجاوز (17) في المائة حسب استطلاع الرأي الذي أجراه معهد الديمقراطية «الإسرائيلية» قبل الانتخابات، وبهذا الصدد نتوقف بشكل مكثف وموثق، أمام مواقف الحزب الديمقراطي منذ وصول «باراك أوباما» إلى سدة الحكم عام 2008: 1- إن «أوباما» الذي استهل رئاسته

وللبرهنة على ذلك أستعرض في هذا المقال، عقد مقارنة بين برنامجي الحزبان في السياق التاريخي الممتد من الماضي وحتى اللحظة الراهنة هذا (أولاً) (وثانياً) التعرف على المشتركات بين برنامجي الحزبان حيال موضوع التسوية.

أولاً: موقف الحزب الديمقراطي من القضية الفلسطينية والتسوية

لم تجر أية تسريبات عن برنامج الحزب بشأن القضية الفلسطينية في برنامج «بايدن» الانتخابي، سوى تصريحات مبهملة ل «بايدن»، والتصريح اليتيم الذي أدلت به نائبة الرئيس «كامالا هاريس»، «بأن الرئيس بايدن سيعيد فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتقديم الأموال للسلطة الفلسطينية التي سبق وأن حجبها ترامب عنها».

للسلطة وإعادة فتح مكتبها في واشنطن، دون المس بمسار المتغيرات العميقة التي أحدثها سلفه ترامب لصالح إسرائيل، وبهذا التوجه سيرث عن ترامب قاعدته الانتخابية الأساسية الكنيسة الانجيلية، أي إنه سيدعم صهيونيته السياسية بصهيونية دينية توفر له إضافة لقاعدة اللوبي الصهيوني ضمانة لولاية ثانية بعد أربع سنوات.

2 - أن إسرائيل تعي ذلك جيداً، لهذا لا تبدو قلقة من بايدن على الرغم من تفضيلها لترامب، وستحاول الاستفادة من الموقف الأمريكي في تحقيق كثير من المكتسبات، سواء على صعيد تعميق علاقاتها مع دول الخليج إلى الحدود القصوى، وبأبعاد استراتيجية خطيرة يصعب الفكك منها، والاستفادة من ذلك في توسيع دائرة التطبيع العربي. أما على المستوى الفلسطيني؛ فستعيد طرح فكرة مفاوضات من غير شروط مسبقة، وهي الفكرة التي تجد هوى لدى الإدارة الأمريكية الجديدة، بمعنى لا التزامات قديمة ولا جديدة، ومن ناحية أخرى ستراكم وقائع استيطانية واجرائية جديدة على الأرض، وخاصة في القدس ومناطق الاغوار المرشحة للضم، ولن تتحدث كثيراً في الضم ولا عنه لكننا ستمارسه كحقائق. وبمعنى أدق ستقوم بتنفيذ هادئ لصفقة القرن التي لن يتردد اسمها كثيراً في وسائل الأعلام، لكنها ستتقدم لتتجسد على الأرض.

خاتمة

إن تركيز الإدارة الأمريكية القادمة على معالجة الوضع الداخلي؛ بوصفه أولوية تتقدم على ما عداها، لن يمنحها من الاهتمام بالملفات الخارجية، من أجل الحفاظ على الحضور الأمريكي، لكنها لن تجترح المعجزات في هذا الجانب، خاصة في الملفين الإيراني والصيني، وسيراجح فعلها بين المهادنة والمواجهة فقط؛ من أجل إدامة الاشتغال والإشغال.

أما بالنسبة للملف الفلسطيني، فمن الجلي أنها ستحصد وهي سعيدة ما زرعه الرئيس السابق ترامب الذي سيكون سعيداً، رغم مرارة الهزيمة، وهو يرى الصفقة التي وعد بها تنفيذ على الأرض من غير ضجيج، وعلى أمل أن يحفظ له الإنجيليون الجميل ويصوتون لصالحه في انتخابات 2024 التي يبدو أن لديه النية لخوضها.

في الضفة الغربية، مقتطع منها الغور والكتل الاستيطانية، وبلتق بها قطاع غزة بعد أن يلتمس الكرامة والنعيم الذي سيتحقق في الضفة!!».

6- خطة كيري أكدت على رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وأن حل مشكلتهم تقوم على أساس تأهيلهم وتوطينهم؛ عبر تنفيذ الفقرة ج من المادة 8 من وادي عربة + وتعويض الإسرائيليين بـ 300 مليار دولار آذار 2012 من (دول المغرب، مصر، سوريا، العراق، البحرين). تتحدث الخطة، عن تسهيلات وحوافز اقتصادية للسلطة الفلسطينية وعن دعم وإقامة مشاريع اقتصادية في مناطق (أ و ب و ج)، وعن التقليل من عدد الحواجز العسكرية في الضفة الغربية؛ وعن الافراج عن 120 أسيراً فلسطينياً، لا زالوا يقبعون في السجون الإسرائيلية، منذ مرحلة ما قبل أوسلو. وكذلك تدعو إلى تبني (إسرائيل للمبادرة العربية للسلام، بعد تعديلها من قبل لجنة المتابعة العربية، بحيث تتضمن إجراء تبادلية للأراضي، لحل مشكلة الكتل الاستيطانية الكبرى؛ عبر ضمها (إسرائيل) مقابل تنازل (إسرائيل) عن مناطق أخرى.

أما امتناع الولايات المتحدة عن التصويت «على قرار مجلس الأمن رقم (2234) لعام 2016 - والذي يدين الاستيطان ويعتبره غير شرعي - جاء في سياق برنامج الحزب الديمقراطي الذي يطالب بتجميد الاستيطان، وإبقاء مساحة ولو محدودة لقيام الدولة الفلسطينية؛ ناهيك أن امتناع واشنطن آنذاك عن التصويت على القرار آنذاك، جاء نوعاً من رد الصفعة لنتنياهو، من قبل الرئيس أوباما، جراء تجاهل نتينياهو له إبان زيارته لواشنطن وإلقائه خطاب أمام الكونجرس، يحرصه على رفض الاتفاق النووي مع إيران، وجراء رفض حكومة العدو مطلب «أوباما» المتكرر بتجميد الاستيطان.

برنامج الحزب الجمهوري

لقد عبر عن هذا البرنامج ابتداء الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الابن) عبر وعده الشهير: (لا لحق العودة، ولا للعودة إلى حدود 1949، ولا لإزالة المستوطنات)، والذي جاء في إطار تصريح له في 14 نيسان (أبريل) 2004، وجاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ليراكم على هذا الوعد، عبر طرحه صفقة

3- أن أوباما رغم تبنيه موضوع (حل الدولتين)؛ إلا أنه لم يشر من قريب أو بعيد إلى حدود هذه الدولة، أو أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، بل ترك موضوعها عائماً خدمة لقناعة مضمرة بأن تكون القدس بشرطها عاصمة للكيان الصهيوني، في حين استخدمت «مبادرة وزير خارجيته جون كيري» (2013-2014) عبارات تمويهية من نوع أن تكون العاصمة (في القدس)، أو في جزء من القدس الشرقية، ما يعني بأن تكون العاصمة هي في إحدى ضواحي القدس (بيت حنينا أو أبو ديس.. إلخ)، كما اشترطت «مبادرة كيري» لقيام الدولة الفلسطينية، اعتراف منظمة التحرير بيهودية الدولة.

4- أن خطة كيري المتدرجة، تحدثت عن جدول زمني خاص بقضايا التفاوض كافة من استيطان وقدس ولاجئين وحدود وأمن وأسرى ومياه، دون إسناد أي منها بمرجعية الشرعية الدولية، وبالتالي جعلت مرجعية المفاوضات هي المفاوضات نفسها، أي جعل المرجعية ميزان القوى المختل لصالح (إسرائيل) والضغط الأمريكي والعربية الرسمية «لجنة المتابعة العربية».

5- أنه وفقاً لتصريحات «أوباما» المتكررة، ووفقاً لخطة وزير خارجيته «جون كيري» المتدرجة، لم يطالب بتفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية، ولم يعارض ضم «منطقة الغور» للكيان الصهيوني؛ فالخطة نصت على بقاء القوات الإسرائيلية في منطقة الغور المجاذية للأردن لمدة عشر سنوات، نزولاً عند شرط نتينياهو، واعتبار منطقة الغور خلال العشر سنوات هذه - رغم مرابطة القوات الإسرائيلية فيها - تحت السيادة النظرية للدولة الفلسطينية المرتقبة.

ومناورة كيري بشأن الوجود الأمني الإسرائيلي المؤقت آنذاك، كانت تستهدف تذليل الموقف الفلسطيني الراض لهذا الوجود، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جوهر الموقف الأمريكي هو ضم منطقة الغور للكيان الصهيوني، والذي كشف عنه الرئيس الأمريكي السابق «باراك أوباما» عشية جولة كيري للمنطقة، في تصريحاته أمام مؤتمر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، الذي نظمه معهد بروكينجز الأمريكي، «حول دولة فلسطينية محدودة الصلاحيات

بالقاء خطابه الشهير في جامعة القاهرة بتاريخ 4 حزيران (يونيو) 2009، والذي تحدث فيه عن شرط وقف الاستيطان، وعن دعمه لإقامة دولة فلسطينية، للإيحاء بتغيير في موقفه عن موقف سلفه جورج بوش «الابن» بشأن القضية الفلسطينية ووقف الاستيطان على وجه التحديد، تراجع بسرعة عن هذا الموقف بعد توقف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008 ومطلع عام 2009.

2- إذ أنه وفي تشرين أول 2010 طالب الرئيس أوباما نتينياهو «بتجميد الاستيطان» لمدة (60) يوماً فقط، مع الموافقة على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى مقابل «رسالة ضمانات عديدة»، تضمنت: مرابطة قوات إسرائيلية في غور الأردن في الفترة الانتقالية وجود فترة انتقالية بين الاتفاق المرحلي والاتفاق الدائم/ تعهد بالتعاون الأمني في السياق الإيراني أيضاً/ تحسين القدرة الدفاعية (إسرائيل) في إطار التسوية الدائمة وتزويدها بمنظومة من الصواريخ والطائرات المتطورة «ف 35» / تعهد أميركي بإحباط أي مبادرة عربية لطرح مسألة الدولة الفلسطينية في مجلس الأمن/ وتعهد أميركي بأن لا يتمكن الفلسطينيون من أن يطرحوا مسألة المستوطنات في قناة منفصلة عن المفاوضات المباشرة / وأن مستقبل المستوطنات سيحسم في إطار التسوية الدائمة وليس قبل ذلك/ دعم أي عملية عسكرية إسرائيلية ضد لبنان وتوفير شرعية لها.

سبق للرئيس أوباما أن صرح قبل تقديم رسالة «الضمانات» «الشفوية» بأن «فلسطين هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، وأن إسرائيل هي «الدولة المعجزة»؛ منوها بما أسماها بنضالات الحركة الصهيونية لإقامة دولة (إسرائيل)، مسبغاً عليها العديد من الصفات وكأنها «حركة تحرر قومي؟!». وقد رفض نتينياهو الاستجابة لمطلب أوباما، رغم هذا الكم من الضمانات السخية التي أطلق عليها (وعد أوباما)، حيث أثارت هذه الضمانات تساؤل العديد من المراقبين بالقول: «إذا كانت كل هذه الضمانات والتقديمات الأمريكية، مقابل تجميد الاستيطان لمدة شهرين، فما الذي سيتعهد «أوباما» بإعطائه مقابل سلام شامل؟».



تفوق (إسرائيل) العسكري على مجموع دول المنطقة المحيطة بها/ ضم منطقة غور الأردن والكتل الاستيطانية الكبرى (إسرائيل) اعتبار القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني/ رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ حق التأكيد على يهودية الدولة/ ضمان الأمن للكيان الصهيوني، وأن تتولى الدولة الفلسطينية المنتظرة مكافحة (الإرهاب) الإعلان عن تقديم رشا اقتصادية للجانب الفلسطيني في حال قبوله بشروط الحزبين لإقامة الدولة الفلسطينية.

يضاف إلى ما تقدم، أن «بايدن» سبق وأعلن في بيان أرسله إلى وكالة الأنباء اليهودية (JTA) أنه «لن يتراجع عن بند أساسي في صفقة القرن؛ ألا وهو نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس».

خلاصة: إن أدنى مقارنة بين برنامجي الحزبين الديمقراطي والجمهوري، تؤكد على أن الحزبين حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، متفقان على الاستراتيجية ومختلفان في التكتيك، مع فارق محدد، بأن الحزب الديمقراطي يكتفي بضم الكتل الاستيطانية ومنطقة الغور، في حين أن الحزب الجمهوري لا يمانع بالاستمرار في الاستيطان في عموم الضفة الغربية.

وأخيراً، نشير إلى أنه إذا كان الرئيس ترامب ومن ورائه الحزب الجمهوري، قد أعلن عن أهدافه دفعة واحدة، فإن «جو بايدن» ومن ورائه الحزب الديمقراطي يعمل على إنجازها بالتدرج، وفق ذات النهج الذي اختطه باراك أوباما.

يكون العدو الصهيوني قد ضم حوالي 40 في المائة من مساحة الضفة، وأخذ فرصته الكاملة في زرع المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية، وتمثل هذه الشروط المذلة بقبول الجانب الفلسطيني الرسمي بما يلي: الاعتراف بيهودية الدولة/ الاعتراف بالقدس بشطريها عاصمة (إسرائيل) / الموافقة على تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً بين العرب واليهود/ الموافقة على إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين/ القبول بعدم وجود سيادة للدولة الفلسطينية على الأرض وفي البحر والجو/ عدم وجود حدود للدولة الفلسطينية مع الأردن/ القبول بضم منطقة المثلث الفلسطينية في مناطق 1948 للدولة الفلسطينية، في إطار تبادل الأراضي، للتخلص من الديمغرافيا الفلسطينية في الكيان الصهيوني/ القبول بضم منطقة الغور وشمال البحر الميت (إسرائيل) / أن تعلن السلطة الفلسطينية الخروج من كافة الاتفاقات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، وأن لا تسعى للدخول لاحقاً في أي اتفاقية أو منظمة دولية، إلا بموافقة إسرائيلية/ وأن تتوقف نهائياً عن دفع رواتب لأسر الشهداء والأسرى... إلخ، وهذه الشروط مضمنة في كافة الأقسام الواردة في الصفقة وخاصة الأقسام: (الأول والثاني والرابع والخامس) من الصفقة.

مشاركات الحزبين الديمقراطي والجمهوري

في ضوء ما تقدم فإن أبرز المشاركات في السياق الاستراتيجي بين الحزبين تتمثل فيما يلي:

القرن بشكلها النهائي في 28 كانون ثاني (يناير) 2020، بعد أن نفذ أجزاء مسبقة منها، عبر نقله مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، واعتبار القدس عاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيوني، وإعلان دعمه لقانون القومية اليهودي، وقطع المساعدات الأمريكية عن وكالة الغوث بهدف تصفيتها، ودعوته الدول المضيفة للاجئين إلى تجنيسهم وشطب صفة (اللاجئ) عنهم؛ فالصفقة في عناوينها وأقسامها المختلفة تضمنت ما يلي:

أولاً: التأكيد مجدداً على اعتبار القدس بشطريها عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، واعتبار «بلدة أبو ديس» عاصمة لما تسمى بالدولة الفلسطينية، وشطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتوطين اللاجئين في المناطق التي يتواجدون فيها، مع السماح بعودة (50) ألف لاجئ فلسطيني للدولة الفلسطينية المقترحة على مدى خمس سنوات، بواقع (5000) لاجئ كل سنة وتعويض اليهود الذين قدموا (إسرائيل) من الدول العربية عن ممتلكاتهم في تلك الدول.

ثانياً: ضم ما يزيد عن (30) في المائة من مساحة الضفة الغربية للكيان الصهيوني، بما في ذلك ضم جميع الكتل الاستيطانية ومنطقة الغور وشمال البحر الميت، وفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على معظم مساحة المنطقة (ج) التي جرى ترسيمها في اتفاق (أوسلو 2) عام 1995.

ثالثاً: وضع شروط لقيام الدولة الفلسطينية، بعد مرور أربع سنوات على تنفيذ الصفقة - أي بعد أن

رهانات التسوية

خاص الهدف

صعدت إدارة دونالد ترامب من حملتها المسعورة ضد الحقوق الفلسطينية، ويبدو أن العصبة الصهيونية الحاكمة في البيت الأبيض؛ مصممة على انتزاع كل ما يمكنها انتزاعه من أيدي الفلسطينيين، دون أدنى التفات للحقوق والقوانين والأعراف الدولية، بل وحتى دون اكتراث لقواعد الموقف الأمريكي ذاته المتطرف والعدائي ضد الفلسطينيين.

القرار هو هجمة وحشيّة وتفعيل لإجراءات عدوانية إضافية ضد الفلسطينيين، تمثل زيارة وزير الخارجية الأمريكي للمستوطنات الصهيونية على الأرض الفلسطينية مقدّمة لها، فيما تبدو بقية الإجراءات المنتظرة لا تقل سوءاً من حيث الصلف والغطرسة أو من حيث الضرر الذي قد تلحقه بالفلسطينيين.

الإشكال الأساسي الذي قد يواجهه الشعب الفلسطيني في هذا الأمر لا يتوقف على أضرار الهجمة نفسها، ولكن يضاف له التأثير المدمر لمسار انتظار الإدارة الأمريكية الجديدة، والتعامل معها كمنقذ مما سيحدثه ترامب وإدارته وشريكه الصهيوني، وهو تجاه يغفل أن بايدين أيضاً صهيوني متحمس، ومعادي للحقوق الفلسطينية، وأن ما يردعه عن التبنى الكامل لمواقف أكثر حدّة وتطرف من ترامب، هو خشيته كما معسكر كبير من صهاينة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من الأثمان المترتبة على هذه المواقف والإجراءات.

إذا أخفق الفلسطيني في إيضاح هذه الأثمان، وتدفعها للمعسكر الصهيوني الأمريكي، سيكون عليه انتظار الأسوأ من إدارة بايدين ومن العدو الصهيوني والحلفاء الإقليميين من عرب وغيرهم، وإذا ما تواصل التلكؤ والمراوحة في بناء الموقف الوطني، وتفعيل أدوات المواجهة، وممارسة قطع حقيقي مع رهانات التفاوض أو التعايش مع العدو الصهيوني، فإن الشعب الفلسطيني سيدفع ثمناً باهظاً من حقوقه ومستقبل أجياله المقبلة ورصيد تضحياته.

لا خيار إلا تفعيل المواجهة مع الاحتلال على أوسع رقعة ممكنة من أرض فلسطين، والشروع في عزل العدو وملاحقته دولياً، والاستعانة بتحالفات جادة من الدول والشعوب الصديقة للشعب الفلسطيني، تعطيل هذه الخيارات لأجل الرهانات المرسلة على جو بايدين والإدارة الأمريكية المقبلة، يعني فعلياً وبالمعنى الحقيقي والتطبيقي أنه حتى لو تكفلت معجزة بتحويل موقف جو بايدين لمناصر متحمس للقضية الفلسطينية، فلن يستطيع إعادة عقارب الساعة للوراء.

خيار المواجهة تأخر فعلياً، لو صدقنا أن بيانات المصالحة هي المواجهة المنتظرة مع الاحتلال ومنتهاى غايتها، استمرار جريمة التأخير والمماطلة والرهانات الخاسرة هو كارثة إضافية ستصب جحيم من المصائب والنكبات على رأس الشعب الفلسطيني، كما إن استمرار الرهان على مشروع التسوية يعني فعلياً فتح الباب لاستكمال مسيرة التطبيع العربي وتعميقها وتوسيع مساحات الانهيار في المواقف العربية.

نحو انهيار الإمبراطورية

طلال موكل

كاتب ومحلل سياسي - فلسطين



ليس غريباً أن تحظي الانتخابات الأمريكية التي لم تنته فصولها بعد، على اهتمام استثنائي من قبل المجتمع الدولي، ذلك أنّ الأمر يتعلق بمحور الأرض، ليس هذا وحسب، ذلك أنّ مجريات هذه الانتخابات تتسم بمؤشرات وظواهر غير مسبوقه، بما يجعلها محطة تاريخية كما يردّد الرئيس الخاسر دونالد ترامب الذي بخسارته الحصول على دورة ثانية، يكون قد كسر التقليد الذي يمنح الرؤساء الأمريكيين فرصتين كما حصل مع رؤساء آخرين خلال العقود الأخيرة.

رئيسان فائزان أحدهما عاقل والآخر مجنون بالتأكيد؛ الأمر الذي يؤشّر إلى فوضى قادمة وتصدّع كبير في الديمقراطية، لم يعد أحد سوى ترامب وبعض مؤيديه من الديمقراطيين، لا يعترف بفوز المرشح الديمقراطي جو بايدين الذي تؤشّر تصريحاته المقتضبة إلى طبيعة الأزمة التي تمر بها الولايات المتحدة.

بايدين يلمح على أنّه سيستعيد الديمقراطية وسيعيد الاحترام للولايات المتحدة، وفي هذا إشارة إلى طبيعة الأزمة التي وصلتها البلاد خلال السنوات الأربع التي قضاها ترامب على رأس البيت الأبيض.

لا يسلم ترامب بالهزيمة ويركض وراء سراب القضاء الذي يخيّب آماله في أكثر من ولاية، ويرفض التعاون مع طاقم بايدين، مما يعني أنّ الأوضاع قد تفضي إلى أزمة دستورية كان أشار لها في تصريح خلال الانتخابات وزير الدفاع الألماني الذي قال: إن الأوضاع تتجه نحو الانفجار، وربما تولد أزمة دستورية.

لا شك أنّ ما يجري في الدولة الأعظم، يُشير إلى بداية انهيار وتراجع مكانة ودور الإمبراطورية الأمريكية، في هذا السياق، وبشأن الصراع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي، لا فرق جوهري بين جمهوري وديمقراطي، فهي الولايات المتحدة الدولة العدوانية الاستعمارية الأنانية، فمن يبحثون عن الفوارق لن يجدوا في الأخير سوى دولة داعمة للمشروع الصهيوني، وإن اختلف أداء الرؤساء بين الرعونة والخشونة وبين النعومة والهدوء، ولنتذكر بأنّ عهد أوباما كان واعداً بالمعنى النسبي، لكنه ابتلع الكثير من الاهانات، ورضخ لمتطلبات المشروع الصهيوني، فهل سيكون بايدين مختلفاً.

في الهدف



الصراع في إثيوبيا وتداعياته الداخلية والإقليمية والإفريقية

صمدي عبد العزب - عضو السكرتارية المركزية للحزب الاشتراكي المصري



تدخل إثنيات أخرى كالأرومو والتيجراي في عداة شديد مع الأمهرية، وألاتقبل ببقية الإثنيات المحاولات المستمرة من قبل الأباطرة للدمج القسري تحت سلطان الإثنية الأمهرية، وأن تقاوم عملية فرض الأمهرية كثقافة شاملة وهوية جامعة للأثيوبيين. وعلى الرغم من أن نظام (الدرك) الذي أسقط الأمبراطور "هيلاسلاسي" عبر انقلاب عسكري في 1974، بالتزامن مع حلقة من حلقات الحروب الأهلية الإثيوبية، قد فرض نظام الحزب الواحد (حزب العمال الأثيوبي) تحت قيادة "مانجستو هايللا ماريام"، وأخضع جميع الإثنيات العرقية والتنوعات الدينية للدولة المركزية؛ إلا أنه لم يستطع بناء الدولة الإثيوبية الحديثة، وتحول إلي نظام الحكم الفردي الديكتاتوري، في حين عجز عن نقل حياة الإثيوبيين إلي واقع أفضل بعيدا عن تعمق الفقر والتخلف، وفشل في إنقاذ المجتمع الإثيوبي من حروبه الأهلية، إلي أن اسقطته "الجهة الديمقراطية الشعبية" في 1991، متبينة سياسات تقر الاعتراف بالتنوع

باندلاع القتال بين الدولة الإثيوبية المركزية وبين إقليم التيجراي، تصاعدت أحداث الصراع الداخلي في إثيوبيا على نحو بات يهدد باندلاع حرب أهلية لانعلم المدى أو المساحة التي ستبلغها أو الحدود الذي يمكن أن تتوقف عندها، لذا سنحاول هنا قدر المستطاع إجراء المقاربات التي تساعدنا على فهم الموقف وتقدير تداعياته.

والنظر إلى الآخر (الإثني) على اعتبار أنه فاقد لعنصر النقاء العرقي الذي يكفل له الجدارة الاجتماعية ويحول دون ارتقائه، على نحو ما للمشاركة في الحصول علي نصيب عادل من الفرص الاجتماعية، بل وقد يصاحب ذلك في أغلب الأحوال مصادرة حق أفراد المكونات الإثنية (الأخرى) في التعبير عن أمانئ هذا (الآخر الإثني) في أوضاع أكثر عدلاً وكرامة، تكفل له نصيب من معقول الحياة الكريمة والحديثة. وهذا ما تحقق، على سبيل المثال، تاريخياً للإثنية الأمهرية، التي هيمنت علي الدولة الإثيوبية بداية بعهد قاربت القرن الكامل، ظلت فيه الإثنية الأمهرية تعتبر ثقافتها هي التجسيد الحقيقي للجدارة الوطنية، وتنظر إلى التنوعات الإثنية الأخرى على كـ"أغيار"، أقل جدارة من الأمهريين، ولذا كان طبيعياً أن

أولاً: الحضور القديم للصراعات الإثنية في التاريخ الإثيوبي القديم والحديث

التاريخ الإثيوبي حافل بسرديات الصراعات الإثنية، وهي صراعات تنتهي دائماً بهيمنة المكون الإثني الفائز في الصراع والمكونات الإثنية المتحالفة معه على السلطة والدولة والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية، وغالباً ماتحفل تلك السرديات التاريخية باستعانة المكونات المنتصرة في صراعات الهيمنة الإثنية بأدوات الدولة، وتوظيفها في تعميق التهميش الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي للمنتميين للمكونات الإثنية الأخرى من أبناء الشعب الأثيوبي. ودائماً ما يصل الأمر إلى أن يتبنى أفراد وجماعات هذا المكون أو ذاك ثقافة الاستعلاء العرقي،



في نطاقات التبعية التي تضمن تدفق فائض القيمة الإستعماري إلى أوروبا، حتى بعد نجاح حركات التحرر الوطني في تحقيق الاستقلال (بمعناه القانوني والسياسي) للدول المُستعمَرة، وهكذا تحدثنا سرديات التاريخ الإثيوبي، الذي لا يمكن وصف مساراته بعد إعلان استقلال إثيوبيا إلا بسردية الحروب الأهلية.

ثالثاً: غياب التنمية كعامل رئيسي لهشاشة الأوضاع الأثيوبية

دائماً يبقى الفاعل الأكبر هو تأخر وتعثر عملية تحديث المجتمع الإثيوبي، ونقل مجتمعاته من مجتمعات تغلب عليها الطبيعة الرعوية من حيث الإنتاج والطبيعة القبلية من حيث التنظيم الإجتماعي، إلى مجتمعات تحكمها علاقات إنتاج متطورة، تخلق روابط إجتماعية جديدة تتجاوز روابط القبيلة، وتحدث حياة الإنسان الإثيوبي من خلال عمليات تنمية شاملة، وهو أمر لم تلتفت إليه السلطة المركزية التي عيّنت بالتركيز على الجانب السياسي المتعلق بالحفاظ على السلطة، في غياب تام لدور الدولة في تحسين حياة الإثيوبيين وتطويرها، ولذا فمن المنطقي إدراك أن المواطن الذي لا تمتد له يد الدولة بأي دور إجتماعي يؤثر بشكل مباشر على حياته، ويوفر له الخدمات التي تحسن وتطور معيشته، سيكون في النهاية مواطناً لا يشعر بقيمة الدولة، ولا بأهمية رابط المواطنة، وستظل رابطة القبيلة هي الرابطة التي تستحق أن يعيرها اهتماماً، ومن ثم تظل هي الرابطة المُقدّمة على رابط الوطن الذي ترمز له الدولة، وتصبح رابطة القبيلة، في النهاية، هي الرابطة المُقدسة التي تستحق التضحية وبذل الدماء من أجل

السلطة والدولة (اللذان لاتعنيان في هذه الحالة سوى سلطة المكونات القبلية المهيمنة، ودولة القهر والتمييز ضد المكونات الواقعة تحت الهيمنة)، هكذا ظلت إلى حد ما تلك السردية التاريخية نافذة من نوافذ فهم إشكالية صعوبة التّمام الأمة، وظل إستمرارها ضروري لوعي إشكالية تُعثر محاولات بناء الدولة الوطنية الحديثة في إثيوبيا؛ وهذا يصل بنا إلى مقاربة قد تساعدنا على فهم جذليات الصراعات المُمتدة في إثيوبيا، والتي لم تمر حقبة زمنية على (الدولة) الإثيوبية دون أن تنفجر بشكل أم بآخر.

والشعب الأثيوبي حاله كحال كثير من أمم وشعوب قارة أفريقيا التي عاشت في ظل أعلى ممارسات التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي، سواء تلك التي صاحبت ممارسات الصراعات القبلية من أجل الاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من الأراضي وموارد الحياة في مرحلة ما قبل تشكل الدولة، أو تلك التي مورست بعد ذلك بمنتهى القسوة من المُستعمر الأوربي الذي استهدف نزع موارد القارة وثرواتها الطبيعية إلى المُجتمعات الأوربية التي ظلت العلاقة بين نهوضها وبين ممارسة النهب والظلم والتمييز والتهميش، ضد شعوب القارة علاقة جدلية، على النحو الذي لا يمكن لدارس التاريخ الأوربي فصل النهضة والحداثة الأوربية عن فضل ما أطلق عليه المفكر المصري الجليل د. سمير أمين ظاهرة «فائض القيمة الاستعماري». وقد اقتضت مصالح المُستعمر الأوربي دائماً تعميق وترسيخ الصراعات الإثنية، وإحلالها محل نهوض ووحدة الشعوب، وخلط أوراق قوى التحرر الوطني، بما يضمن تشويه البني الهيكلية للدول المُستعمَرة، وإبقائها

الإثني والتعددية الدينية والثقافية؛ غير أن هذه التغيرات ظلت ذات طابع فوقي، تغطي على ما جري في الواقع من تكريس لغلبة نخب الإثنية التيجراتية، التي كانت قد حققت مكتسبات اقتصادية واجتماعية في ظل النظام الجديد، على حساب الإثنيات الأخرى، وتم دفع إثنية الأورومو التي تشكل أكبر إثنية في البلاد من حيث المساحة وعدد السكان.

ثانياً: قوة الرابط القبلي مقابل هشاشة الرابط الوطني

ومن المهم أن ندرك أنه منذ استقلال إثيوبيا، تزامناً مع هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، لم يعد تاريخ إثيوبيا سوى أنه سلسلة من حلقات الحروب الأهلية التي يفجرها واقع مجتمعاتها المأزومة اقتصادياً واجتماعياً، على نحو عمق تخلفها، ووقف بأفراد شعبها عند الانتماء للقبيلة، كتشكيل اجتماعي يستعصي على التحول إلى الأشكال والعلاقات الاجتماعية المتطورة، ولعلنا في غير حاجة للتأكيد على أن الإنسان في الهزائم الحضارية والاجتماعية، وفي ظل التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي، دائماً ما يتعمق سؤال الهوية وتبتعد إجاباته عن هويات (الأمة)، و(الوطن) .. وتصبح القبيلة/الطائفة/ الاعتقاد الديني .. هي المظلات الحامية الواقية من وطأة صواعق أسئلة الهوية لدى الفرد المنهزم حضارياً بفعل مظاهر الهيمنة الاستعمارية، والواقع تحت طائلة الانضغاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، بواسطة قوى الهيمنة المحلية التي تستخدم السلطة المركزية و(الدولة) في ممارسة الضغط الاقتصادي والقهر الاجتماعي والسياسي والتهميش الثقافي، وبالتالي ترتفع رايات الانتماء لرابط القبيلة/الطائفة/ أو رابط الاعتقاد الديني .. كرايات بديلة لروابط (الأمة/ الوطن/ الدولة) في مواجهة السلطة والدولة التي تستخدمها هذه السلطة كأداة لممارسة القهر.

عبر كل مراحل تاريخ إثيوبيا؛ كان الولاء القبلي (سواء كان للمكون المهيمن أو المكونات المُهمّشة) هو الرابط الراسخ لدى أفراد المجتمع، والمُقدّم على رابط الأمة والوطن، وراياته هي تلك الرايات التي ترتفع في حالات المواجهة مع



الحل الفيدرالي لبناء الدولة الإثيوبية تحت رحمة التفاهات والصفقات والتحالفات القبلية الضعيفة، والتي سرعان ما تنقلب إلى عداوات وصراعات تنزلق بالدولة الإثيوبية إلى طاحونة الحروب الأهلية! وهو الحال الذي كان عند قيام التحالف بين "الشعبية لتحرير إريتريا" بقيادة "أساسي أفورقي"، و"جبهة تحرير الشعب التيجراني"، في أثناء الصراع ضد نظام «مانجستو»، والذي سرعان ماتحول، بعد سقوط «مانجستو» وإعلان انفصال إريتريا، إلى صراع دموي، نتيجة إشكاليات حدودية بين إريتريا وإثيوبيا، والتي تطل أراضى إقليم التيجراني المتاخم لإريتريا.

خامساً: الأحزاب السياسية الإثيوبية

- أ- تحالف الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية، في نسخته الجديدة (نسخة أبي أحمد)، لم تُقدم بديلاً تنموياً شاملاً ينتشل المجتمعات الإثيوبية الفقيرة من براثن الفقر والتخلف، وبدلاً من السعي لتعظيم ثمار النمو الاقتصادي المرجو لصالح كل أعراق المجتمع، اتجه إلى استبدال هيمنة «نخب» التيجراني الاجتماعية، بهيمنة أخرى لـ «نخب» عرق الأروميا الاجتماعية!
- النتيجة واحدة إذن في مسلسل إهمال الدولة المركزية ونخبها السياسية المتعاقبة (سواء في الدمج القسري أو الأنظمة الفيدرالية) لضرورة تحديث وتطوير المجتمع الإثيوبي، وإيجاد دور تنموي فعّال للدولة المركزية، يُحسّن من أوضاع الإثيوبيين، ويطور حياتهم، ومن هنا تتخذ التناحرات شكل الصراعات ذات الطابع القبلي وتشتعل الحروب الأهلية.
- رابعاً: المأزومية السياسية**
- ويلاحظ المُطلع على الحياة السياسية والحزبية في إثيوبيا، أن الأحزاب والتنظمات الإثيوبية (وبعد الحظر النهائي لحزب العمال الحاكم في ظل نظام مانجستو)، سواء تلك التي تشكّل التحالف الحاكم، أو تلك التي بقيت خارج التحالف الحاكم، أنها جميعاً تأسست على أساس الإنتماء الإثني، مما يشكل أهم نقاط هشاشة النظام الفيدرالي الإثيوبي، ويضع كامل تجربة
- أرض الإقليم القبلي، حتى لو كان ذلك في مواجهة الدولة المركزية، أو في مواجهة الأقاليم التي تقع في نطاق الدولة المركزية.
- وحين اعتمد حكم "الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية" الحاكم في عهد "مالييس زيناوي" وخلفه "ديسالين"، الفيدرالية كحل يحترم الواقع المجتمعي الإثني الإثيوبي، وكمنهج لبناء دولة الجمهورية الإثيوبية الثانية، لم يُقدم الجهد المطلوب من أجل تنمية المجتمعات الإثيوبية، وتطوير حياة الشعب الإثيوبي، ونجده من براثن التخلف التي كانت سبباً في كل الحروب الأهلية الإثيوبية، وسبباً في تأخر إنتماء الأمة الإثيوبية، ولهشاشة الدولة. وقد اعتمدت تجربة "أبي أحمد"، القادم بدعم من المؤسسات المالية الدولية، على فكرة تقليص يد الدولة (التي لم تكن قد نجحت في بناء قاعدة اقتصاد وطني بعد)، وفتح إثيوبيا للاستثمار الأجنبي المباشر دون أية قيود أو ضوابط، ودون امتلاك الدولة لخطط تنموية حقيقية، بصرف النظر عن توظيفه لعملية بناء "سد النهضة" الإثيوبي للترويج السياسي لحكمه، في ظل حقيقة أن عملية بناء هذا السد تتم داخل سياق أهداف مؤسسات التمويل الدولية في تحرير مصادر المياه والطاقة، بمعنى أنها تأتي ضمن برامج الخصخصة التي ستجعل مُنتجات السد أداة لتعميق الفقر، وتساعد الفوارق في الخدمات ما بين التجمعات والشرائح البشرية القادرة وتلك غير القادرة، وبالتالي
- 1- حركة أمهرة الوطنية الديمقراطية .
2- منظمة أرومو الشعبية الديمقراطية .
3 - الجبهة الديمقراطية لشعب جنوب إثيوبيا .
4- جبهة تحرير الشعب التيجراني .
وقد انسحبت من التحالف الحاكم، بعد تشكيل "أبي أحمد" حزب "الرخاء الجديد"، وعدم إتمامه الانتخابات العامة التي كان من المقرر إجرائها في أغسطس 2020، قبل انتهاء ولايته دستورياً في 30 سبتمبر الماضي، ويمتلك تحالف "الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية"، 499 مقعداً في البرلمان، بما في ذلك نواب جبهة تحرير الشعب التيجراني .
ب - الأحزاب خارج التحالف الحاكم:
1- حزب صومالي الشعبي الديمقراطي، ويشغل 24 مقعداً في البرلمان .
2- حزب بني شنقول الديمقراطي الشعبي، وله تسعة مقاعد .
3- حزب عفار الوطني الديمقراطي، وله ثمانية مقاعد .
4- حركة وحدة شعب جامبلا الديمقراطية، ولها ثلاثة مقاعد .
5 - تحالف هراري الوطني، وله مقعد وحيد .
6- المنتدى الإثيوبي الديمقراطي الاتحادي، وله مقعد وحيد .
7- منظمة شعب أرجوبا الديمقراطية، ولها مقعد وحيد .
8 - مستقلون .. مقعد وحيد بالبرلمان .



ستنحصر مساحته بين قوات الحكومة المركزية وإقليم التيجراي فقط، إذا ماتبعنا أبناء الضربات التي وجهت من أراضي إقليم التيجراي على مواقع حيوية داخل الأراضي الأريتيرية.

2 - لا يمكن تصور أن الجيش الإثيوبي الذي لم يتخلص أفراده بعد من إنتماءاتهم القبلية، أنه سيظل على تماسكه ووحدته إذا ما تواصل القتال وطال أمده، وتأتي إقالة قائد الجيش ورئيس المخابرات، وقيادات عسكرية أخرى بعد أربعة أيام فقط من بدء القتال ضد التيجراي، كدليل على وجود ارتباكات وخلافات داخل الجيش الإثيوبي، ووجود خلافات بين قيادات داخل الجيش وبين رئيس الوزراء، ويمكن تصور تداعيات ذلك على ساحات الصراع الأثيوبي.

3 - مع اشتداد القتال وتطور الصراع الأهلي الأثيوبي، هناك احتمالية لإندلاع فوضى أمنية إقليمية في منطقة القرن الإفريقي، تزداد مع تصاعد صراع التيجرانين مع أريتريا، مما يهدد بدخول أريتريا إلى ساحات القتال رداً على الضربات التيجرانية، ودعمًا لحليف أريتريا المفضل "أبي أحمد". ولنا أن نعرف حدود الدول الملاصقة لحدود أثيوبيا، لكي نُقدّر حجم التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تصاعد الصراع الداخلي الأثيوبي، وتحوله إلى حروب أهلية!

ففي الشرق تتلاصق مع الحدود الإثيوبية داخل منطقة القرن الإفريقي كل من أريتريا (من الشمال الشرقي)، وجيبوتي والصومال، وتلاصقها من الجنوب دولة كينيا، ومن الشمال الغربي والغرب السودان، ومن الغرب جنوب السودان، مع أهمية الأخذ في الاعتبار تشارك أريتريا والسودان في الجوار

حصوله علي نوبل للسلام، وبعد الحملة الدعائية الضخمة التي أطلقها بمواكبة الشروع في إتمام "سد النهضة"، وتوظيفه القضية في الترويج لشعبيته لدي الإثيوبيين، والتغطية على قيادته لانقلاب سياسي جديد، يشرع فيه نحو استبدال حكم "الجبهة الشعبية الثورية الإثيوبية" بحكم الفرد، ومن ناحية ثانية إحلال هيمنة النخب الأرومية محل هيمنة نخب التيجرانية علي النظام السياسي، وهو ما أدى لانسحاب "جبهة تحرير الشعب التيجراني" من التحالف الذي بناه "ماليس زيناوي"، ونجح عبره، بمساعدة قوي دولية وإقليمية، كانت قد كوّنت «نادي السفاري» خصيصاً بعد وصول «مانجستو»، الموالي للاتحاد السوفيتي» للحكم في إثيوبيا.

3 - ثم كانت خطوة تأجيل "أبي أحمد" للانتخابات العامة الإثيوبية، والتي كان من المزمع إجرائها في أغسطس 2020 بحجة وباء "الكورونا" هي "القشة التي قسمت ظهر البعير"، ودفعت مسئولو إقليم التيجراي إلى إجراء الانتخابات في الإقليم في موعدها، بل واعتبار رئيس الوزراء "أبي أحمد" فاقداً للشرعية، على أساس أن مدة ولايته الدستورية قد انتهت في 30 من سبتمبر المنصرم. وبدوره تلقف "أبي أحمد" هذه الخطوة، واعتبر أن ذلك تمرداً على النظام من قبل مسئولو التيجراي، لينفجر الصراع الذي لا يعرف أحد في أثيوبيا ولا خارجها إلى أين سينتهي؟ وعند أي مدي ستقف حدوده؟

سابعاً: تداعيات الصراع وانعكاساته الإقليمية والدولية

1- لا يمكن تصور أن انفجار الصراع الدموي وتصاعده إلي حرب أهلية

سادساً: الأسباب والمشكلات السياسية والحزبية المباشرة التي عجلت بإندلاع الصراع مع إقليم التيجراي

1- أنهت اتفاقات السلام التي تبناها رئيس الوزراء الأثيوبي «أبي أحمد» مع الجانب الإريتري، حقياً من الحروب الإثيوبية الإريتيرية، سواء عندما كانت إريتريا إقليماً إثيوبياً، أو عندما أصبحت دولة مستقلة لا تعترف بها الحكومات الأثيوبية المتعاقبة، وقد حاز بسببها "أبي أحمد" جائزة نوبل للسلام، لكنها خلقت إحساساً شديداً بالمرارة في إقليم التيجراي، ولدى "جبهة تحرير الشعب التيجراني" نظراً ل أنها أقرت على حساب أرض يرى مسئولو إقليم تيجراي تبعيتها لهم.. فإقليم التيجراي هو الإقليم الشمالي الملاصق لأراضي إريتريا والصراع علي الأرض والإشكاليات الحدودية لم تنته - بعد - بين الإقليم وبين إريتريا، ولذلك يري «ديبرتسيون جبرمايكل» زعيم "جبهة تحرير الشعب التيجراني"، ومعه مسئولو وقيادات إقليم التيجراي، أن "أبي أحمد" قد تحالف مع عدوهم اللدود «أفورقي»، وهذا يفسر طبيعة الاتهام لإريتريا، الذي وجّهته السلطات المحلية لإقليم تيجراي، بمجرد إندلاع القتال، بالتدخل إلى جانب قوات "أبي أحمد"، ويُفسر أيضاً تلك الضربات التي انطلقت من أراضي التيجراي على مواقع داخل الأراضي الأريتيرية، كنوع من الضربات الوقائية، لأهداف يُنظرُ أن توجّه منها القوات الأريتيرية ضربات عسكرية إلي التيجراي.

2 - من ناحية أخرى فقد جاء تأسيس "أبي أحمد" لحزبه الجديد (الرخاء)، وكذلك الإجراءات التي اتخذها بإنشاء "الحرس الجمهوري" كجيش شخصي لرئيس الوزراء، خارج قوات الأمن المنشأة وفقاً للدستور، والتي صاحبت في نفس الوقت إقصائه للعديد من نخب التيجراي المدنية والعسكرية والأمنية، وإلقائه لمعارضيه السياسيين في السجون، لكي يؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك - أن «أبي أحمد»، ابن إثنية الأرومو التي كانت تعاني من التهميش والإضطهاد تحت هيمنة حكم النخب التيجرانية الحاكمة، أثناء حكم «ماليس زيناوي» وخلفه «ماريام ديسالين»، لم تكن إلا مسعي لتكريس هيمنة جديدة تلبّي طموحاته في الحكم المطلق، وخصوصاً بعد

الشمالي، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أيضاً استدارة الهضبة الأثيوبية .

4 - وتزداد خطورة الأوضاع في القرن الأفريقي إذا ماتصورنا تدرجها نحو حروب قبلية، قد تشمل في الشرق الإثيوبي قبائل صومالي الأوجادين، في حال إذا مااستيقظت علي أصوات بنادق وقنابل ومدافع هذه الحرب الأهلية الصراعات القديمة/الحديثة التي خاصتها قبائل صومالي الأوجادين ضد الحكومات المركزية الإثيوبية، وهذا يعني جر دولة الصومال بوضعيتها الهشة إلي هذه الفوضى الإقليمية، كذلك فإن الأوضاع في الجوار الشمالي الغربي لإثيوبيا علي الحدود مع السودان تهدد بعدم الاستقرار، وربما تثير حفيفة السودان تجاه ما يزجج أمنه القومي، وهو أيضاً ما يعكسقلق المصري بشأن السودان، بوابة عمق مصر الإفريقي، ومايفسر وصول قوات مصرية إلى السودان، لإجراء مناورات عسكرية مشتركة، فور اندلاع الأحداث، وتدفق الآلاف من اللاجئيين الإثيوبيين باتجاه الحدود السودانية، وفي الاعتقاد أن هذه المناورات ترسل إشارات واضحة للجميع،تتعلقبالمساس بمصالح مصر في عمقها الإفريقي، وخصوصاً فيما يتعلق بمياه النيل، وأن مصر ستدافع عن الأمن القومي السوداني دفاعاً عن هذا العمق .

إن التخوف الكبير، الذي يتصاعد الآن من احتمال نشوب فوضى في منطقة القرن الإفريقي، ربما تنتسب فيها تطورات الصراع، مبني على إدراك أن هذا الأمر سيعني تهديد الملاحة في مضيق باب المنذب والبحر الأحمر، وصولاً إلى تهديد السفن من المحيط الهندي المتجهة لعبور قناة السويس، وهو مايمس مصالح وأمن دول اقليمية عديدة، تطل علي البحر الأحمر، بداية من أريتريا التي تقترب من التدرج إلى الصراع، ومروراً بالصومال، فجيوتي وربما اليمن، وهو ما يؤثر علي مصالح دولية كبرى، ويلقي بظلال من الدخان فوق المنطقة، وخصوصاً إذا ماتصورنا حجم القواعد العسكرية التي تملأ جيبوتي وأريتريا واليمن، بخلاف التواجد العسكري البحري القوي للقوي الإقليمية المُطلة (وربما غير المُطلة) علي البحر الأحمر .

ثامناً: تأثير الصراع الداخلي علي عملية إتمام بناء سد النهضة واستكمال تشغيله

تراهن السلطة المركزية منذ سنوات، ويراهن «أبي أحمد»،علي عملية

إتمام بناء "سد النهضة" واستكمال تشغيله،في تقوية دعائم حكمه، وإحكام قبضته علي النظام السياسي الإثيوبي، غير أن ذلك يتوقف علي مدى تطور الصراع، والكلفة الاقتصادية التي يمكن أن تدفعها الدولة الأثيوبية كنتيجة لتداعيات ومآلات هذا الصراع،وبما يعني أمرين :

الأمر الأول: هو أن تتوقف إمكانات التمويل المحلي نتيجة تكلفة استمرار الصراع ومقتضيات أولوية الإنفاق علي الجيش والسلاح أثناء عملياته، ومدى تسارع وتيرة هذا الإنفاق،وارتفاع التكلفة باستمرار المدى الزمني لهذا الصراع وتوسع رقعته، بما قد يهدد باقتراب سقوط الدولة الإثيوبية ذاتها، وبالتالي تظهر إحصائية ألا يكون هناك أي مجال أمام الإنفاق المحلي علي عملية اتمام بناء وتشغيل السد .

الأمر الثاني: ويتعلق باحتمالية منطقية هي توقف مؤسسات التمويل الدولي عن ضخ التمويلات الخارجية للسد، نتيجة اتساع رقعة الصراع الداخلي، وتعمقه إلي الحد الذي يرفع درجة مخاطر التمويل، وخاصة إذا ماأخذنا في الاعتبار توقع استمرار تعثر المفاوضات الثلاثية وانسداد أفقها بين مصر وأثيوبيا والسودان، وهو مايعني بالضرورة تصاعد النزاع بين دولة المنبع ودول المجري والمصب المتضررة من عملية بناء وتشغيل سد النهضة الأثيوبي، وهذه تداعيات قائمة بالفعل وستفاقم من إمكانية خلق مناخ ضاغط علي مؤسسات تمويل السد، مما يجعل من تتابع خطوات التوقف عن التمويل أمراً محتملاً ومنطقياً، إذا ماتطورت الأمور إلى حرب أهلية طويلة المدى، مصحوبة بنزاعات إقليمية تحيط بهذا المشروع، وهو ماقد يعصف بعملية إتمام بناء وتشغيل السد، ودخول مسألة سد النهضة بكاملها إلى منعطف جديد، وتأجيل تشغيله إلى مرحلة لاحقة ستكون لها ظروفها وسياقاتها المغيّرة .

تاسعاً: تأثيرات الصراع علي مسارات مفاوضات سد النهضة

المُتابع للمفاوضات حول شروط بناء السد وتشغيله علي نحو يمنع المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ذلك لدولتي مصر والسودان، وهي المفاوضات التي تدور منذ سنوات بين إثيوبيا من ناحية،

وكل من مصر والسودان من ناحية أخرى، سيلاحظ أن الجانب الإثيوبي يواصل تشدده في المفاوضات، وأن المفاوضات تواصل تعثرها علي نحو يُبدد الوصول لحل يحقق مصالح الدول الثلاث ويحد من مخاطر عملية إتمام بناء وتشغيل السد. وهناك مؤشرات قوية علي أن الحكومات الإثيوبية المُتعاقبة وظفت عملية بناء السد، منذ بدايتها، في مداعبة أحلام الشعب الإثيوبي في التنمية، وتجسيدها كحل ومخرج وحيد لنهضته ورفاهه، بغض النظر عن مدى تحقق هذا من عدمه، وتستخدم السلطات المركزية الإثيوبية مواقفها المُتشددة في مفاوضات السد، في الداخل الإثيوبي، للتغطية علي الفشل الدائم في طرح حلول عملية لحل الأزمات الإثنية القائمة، ولمعالجة الأزمات الاقتصادية المُفقرّة للشعب الإثيوبي، وفي ظل سلطة "أبي أحمد" تحديداً، نرى هذا التشدد وتوظيفه لصالح الترويج لسلطته، واضحا كل الوضوح.وفي ظل تصاعد الصراع الداخلي الإثيوبي، علي نحو يُضعف من موقف السلطة المركزية، ويعمق من هشاشة وضعها، سيكون من المستحيل علي "أبي أحمد"، الذي يتشبث بمشروعه السلطوي علي نحو كان السبب المباشر في اندلاع الصراع، أن يتقدم علي طاولة مفاوضات السد بمواقف أكثر مرونة،ستعني عند خصومه السياسيين تنازلات تجرّده أمام الإثيوبيين من إحدى أهم أوراقه السياسية التي كان يلعب بها من أجل تعزيز مكانته! ولهذا يصبح من المحتمل أنه كلما ازداد ضعف سلطة "أبي أحمد" واهترزت قبضته علي السلطة المركزية، كلما احتاج لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً في مفاوضات السد، فضلاً عن أن أي وضع انتقالي هش قد ينشأ في أثيوبيا، سيجعل من الصعب جداً التوجّه نحو إنجاز المفاوضات علي نحو حاسم يحقق مصالح جميع المتفاوضين؛ ذلك حديث عن احتمالات تداعيات الصراع الداخلي المتفجر في إثيوبيا وتأثيراته، وهي احتمالات تنطلق من فرضيات بُنيت علي أساس تطورات الأحداث الحالية، ومن يدري،فربما يأتي في القادم ما يخفف من المخاطر والتداعيات، التي تدفع الشعوب - وحدها - أثمانها الباهظة .

تحديات اليوم الأول لبايدن: العنصرية المنهجية

الهدف: متابعة خاصة



تناولت الصحافة الأمريكية عددا من التحديات التي ستواجه الرئيس المنتخب جون بايدن في يومه الأول في المكتب البيضاوي، وأشارت إلى أن قلم الرئيس يجب أن يكون جاهزا للتوقيع على قرارات منتظرة تنهي مرحلة طويلة من الاستياء العام وفي المستوى السياسي من سياسات إدارة دونالد ترامب .

من هذه القضايا التي اعتبرها مراقبون في الداخل الأمريكي أكثر أهمية قضية معالجة العنصرية المنهجية ما يتضمن إنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين والإعلان عن تحقيق وزارة العدل في إدارات الشرطة المارقة وإعادة بعض الأراضي العامة إلى قبائل السكان الأصليين .

كان جون بايدن قد قال بايدن إن مكافحة العنصرية المنهجية ستكون واحدة من أهم أهداف رئاسته، لكن التوقعات قد تكون عالية جداً لدرجة أنه لن يكون قادراً على الوفاء بها حسب رأي المراقبين .

وإذا كان الجمهوريون يحتلون مجلس الشيوخ، فيستعين على بايدن التعامل مع فيود الكونغرس المنقسم، لكنه سيواجه ضغوطاً فورية من المجتمعات الملونة لاتخاذ إجراءات مهمة لمعالجة التباينات الهيكلية في المجتمع الأمريكي . ويرى المراقبون أنه بدون السيطرة على مجلس الشيوخ، قد يضطر بايدن إلى الاعتماد بشكل أكبر على التعيينات والإجراءات التنفيذية أكثر من الاعتماد على التشريعات لمعالجة العنصرية المنهجية .

يذكر أن بايدن قد حدد جدول أعمال واسع النطاق بشأن مكافحة عدم المساواة العرقية في البيانات والمقترحات، لكنه لم يقدم جدولاً زمنياً لمعظم الخطط ولن يشارك فريقه الانتقالي في التفاصيل . وقد صرح المتحدث باسم المرحلة الانتقالية جمال براون بـ «وصف الرئيس المنتخب بايدن العنصرية المنهجية بأنها واحدة من الأزمات الأربع التي تواجه أمتنا، وطرح خلال الحملة أجندة جريئة ومقصودة للتصدي لهذا الوباء وتعزيز المساواة العرقية . وهو يتخذ إجراءات الآن ليكون مستعداً لتنفيذ ذلك جدول أعمال اليوم الأول .» ومن جانبها قالت النائبة كارين باس، ديمقراطية من كاليفورنيا، في مقابلة إن معالجة التباينات بشأن كوفيد -19 هي أكبر جبهة فورية يمكن من خلالها لبايدن معالجة هذه الأجندة، وقالت إن ذلك يشمل «الاختبارات المكثفة، والتعقب المكثف، والتدخل الحازم» . وقال مدافعون عن الحقوق المدنية إن بايدن يمكن أن يفكر في أي من سلسلة من الإعلانات في يومه الأول والتي يمكن أن ترسل رسالة عميقة حول محاربة العنصرية المنهجية . وقالت حملة بايدن إن الرئيس المنتخب يعتزم إلغاء المراسيم التنفيذية لترامب حول الهجرة وكذلك قرارات وزارة العدل المستمدة من هذه المراسيم و «إنهاء الاحتجاز المطول» للمهاجرين، لكن لم يذكر مدى السرعة التي سيتبنى بها التغييرات .

وقالت الحملة أيضاً إن بايدن «سيضع الأرض في صندوق الوصاية للقبايل الهندية» ويعكس «هجمات ترامب» على السكان الأصليين ومصادرة ما تبقى من أراض في أيديهم . و يقول أنصار التغيير السريع أيضاً أنه، مثل الرئيس ترامب، يمكن لبايدن اختبار السلطات التنفيذية من خلال توجيه الوكالات الفيدرالية لتغيير السياسات المتعلقة بالهجرة والعدالة الجنائية والتعليم . ويدفع البعض بايدن للتوقيع على أمر بإعفاء ديون الطلاب، لأن العديد من الطلاب السود واللاتينيين مثقلون بفروض جامعية . كما يدعو البعض إلى إصدار أمر بأن تعيد جميع الوكالات الفيدرالية متطلبات التدريب ضد التحيز العنصري لموظفيها .

ويقول قادة الحقوق المدنية إن بايدن يمكنه العمل كموفق رئيسي لإظهار رغبته في تخفيف التوترات العرقية في المجتمعات الأكثر تضرراً . وتبعا لهوراس سمول، المدير التنفيذي لاتحاد أحياء الأقليات، إن بايدن يحتاج إلى إقامة مراسم تذكارية عامة لضحايا السود واللاتينيين والأمريكيين الأصليين لكوفيد -19 لتوضيح الآثار غير المتناسبة للفيروس .

كان بايدن في خطاب النصر الذي ألقاه، قال إن الوقت قد حان «للشفاء» وتعهد بتوفير الراحة وسط الوباء والتوترات العرقية في المدن الأمريكية، ومن غير الواضح كيف ومتى سيسافر إلى المواقع المضطربة لأن الأمة تشهد موجة أخرى من الفيروس . .

ولتحقيق هذه الأهداف يرى المدافعون عن الحقوق المدنية أن تعيين فريق متنوع عرقياً في البيت يساعد ويسرع التغيير ويضغطون على بايدن لتعيين طاقم عمل متنوع في البيت الأبيض ومجلس وزاري، بما في ذلك من الأمريكيين السود وما لا يقل عن خمسة من أعضاء مجلس الوزراء من اللاتينيين، في حين دفع المدافعون عن حقوق السكان الأصليين لتعيين وزير داخلية منهم .

وكان بايدن قد وعد فعلاً بتشكيل حكومة وإدارة متنوعة، بما في ذلك أليخاندرو مايوركاس، الذي سيكون أول لاتيني يترأس وزارة الأمن الداخلي . كما ظهرت العديد من الأسماء الأخرى للمرشحين الملونين أيضاً . سيدريك ريتشموند، الرئيس السابق للكونجرس السود، سيعمل كمستشار أول ومدير مكتب البيت الأبيض للمشاركة العامة، وتم ترشيح ليندا توماس جرينفيلد للعمل كسفيرة للأمم المتحدة .

هل تتكرر الظاهرة الترامبية؟

هاني صيب - كاتب صحفي / فلسطين



يدفعنا الرئيس الأميركي المنصرف والذي يأبى الانصراف؛ ترامب، إلى إعادة التمحيص والتدقيق في الدستور الأميركي الذي استوحى مضامينه من كبار الفلاسفة، روسو وهوبز ولوك، خاصة إزاء التزام الأفراد السياسي تجاه المجتمع القائم على المصلحة الذاتية والمنطق، وهذا لا يتوفر إلا من خلال مجتمع مدني تكون لأفراده حقوق وواجبات، إنه دستور جمهوري صدر في بيئة سياسية دولية تقوم على الديكتاتوريات والممالك والإمارات، أنه يُشكل اختراق كبير لما كان سائدا ولا يزال باعتباره وثيقة علمانية في وقت كانت تسود فيه قيم الدول التي اتخذت من الدين ركيزة لنظامها السياسي، هذا الدستور الذي يعتبره معظم الباحثين سببا جوهريا في الدور المتعاطم للولايات المتحدة على مستوى العالم.

إنه أول دستور مكتوب ما زال قائما وفعالاً حتى الآن، وأول دستور يبدأ بـ نحن «شعب الولايات المتحدة»، دون أن يبدأ بأي شعارات دينية كما جرت العادة، نجح في وضع أسس دولة حديثة تعددية قامت على أنقاض السكان الأصليين، تعددية المهاجرين من أوروبا تحديدا جعلوا من أميركا دولة المتناقضات؛ دولة الأحلام والفرص الكبيرة للأثرياء، كما للصوص والمجرمين والمافيات والعصابات والابتكارات والاختراعات والمرترقة والفنون والآداب والسينما والمسرح والحروب والعدوان والسيطرة والهيمنة.

لم ينس هذا الدستور معالجة كل الثغرات الراهنة في وقت كتابته ولا السيناريوهات المحتملة ووضع الحلول لها، وتناول بالتفصيل صلاحيات كل سلطة من السلطات الثلاثة ووفق بين ولايات كبيرة وأخرى صغيرة من خلال ابتكار مبدع، حيث الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ، كان يمكن أن يقال قبل العام 2020 وتحديدا قبل انتخابات الرئاسة الأخيرة أنه الدستور المثالي والنموذجي والمتكامل، لولا أن المشرعين الأوائل لم يضعوا باعتبارهم احتمال لم يكن ليرد في أذهانهم وعقولهم، أن أميركا؛ أرض الأحلام والفرص ستمنح فرصة فريدة لوصول شخصية مثل شخصية ترامب، طموحة لدرجة التهور؛ مغرورة لدرجة عبادة الذات؛ عنصرية وقحة عدوانية كارهة إلى البيت الأبيض.

شخصية ترامب قد تكون متميزة ومتفردة، غير أنها ليست عابرة أو شاذة في مجتمع الاحلام والفرص ووصوله إلى البيت الأبيض بأغلبية واضحة عام 2016، ثم حصوله على أصوات أقل قليلا من نصف الناخبين عام 2020 إشارة واضحة أن ترامب بات ظاهرة أميركية كانت نائمة واستيقظت مع لحظة بزوغها واستمرارها في الحكم لأربعة سنوات متصلة تأكيدا على رسوخ هذه الظاهرة، قد يرحل ترامب وينصرف، إلا أن هذه الظاهرة ستبقى إحدى أهم ثغرات الدستور الأميركي وعيوبه، والتي سمحت في نهاية الأمر إلى التعايش معها في مجتمع التناقضات الكبرى؛ ظاهرة من شأنها أن تدفع الولايات المتحدة لكي تقترب أكثر من أن تكون دولة من دول العالم الثالث، إذا لم يتم وضع حد لأضرار ومخاطر هذه الظاهرة التي قسّمت المجتمع الأميركي، بحيث من الصعب أن يعاد توحيد من جديد، هذه الظاهرة التي لا يمكن أن توصف بكونها «عابرة» على الإطلاق!

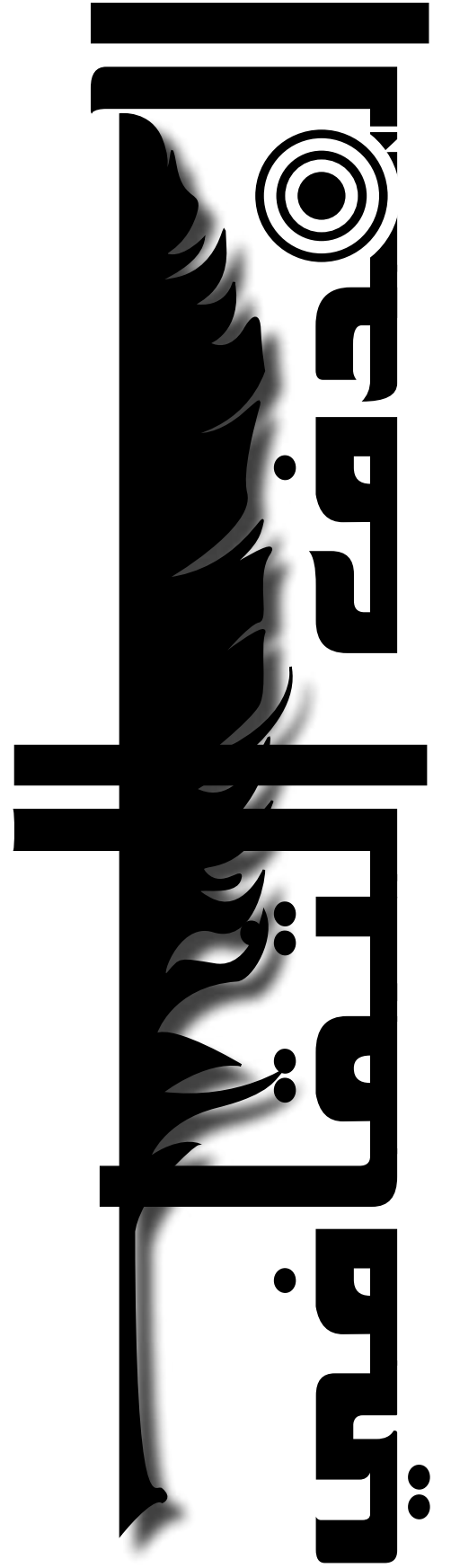
عن التداوي بالفلسفة: هل من الممكن ذلك؟

يقول المفكر المغربي في كتابه المعنون ب: التداوي بالفلسفة؛ «إذا لم تنفك الفلسفة في مواجهة أشد ظروف الحياة قسوة وضراوة، فمعناه أن دراستك لها - إن كنت تدرسها - مجرد مضيعة للوقت وعليك أن تعيد النظر في أسلوب التعلم، ثم إنك قد لا تحتاج إلى الدراسة الأكاديمية المتخصصة إذا رغبت في تعلم فلسفة الحياة، أو تأثير الفلسفة في حياتك، ليس فقط لأن الإنسان أفضل معلم لنفسه، أو لأن الحياة أفضل معلم للحياة، بل لأن الطابع التقني والنظري لتدريس الفلسفة قد أفقدها القدرة على تعليم الحياة، وجعلها مجرد فرصة لكي يتباهى المتعلم بأنه يتكلم عن الفلاسفة أو يتكلم مثلهم.

ولذلك لم يكتب كثير من دارسي الفلسفة من دراسة الفلسفة غير وهم امتلاك المعرفة، ما جعلهم صيداً سهلاً للنزعات الأصولية والشمولية، نقول عنهم باختصار إنهم ضحايا ثقافة النصوص، والأمثلة كثيرة وشهيرة.

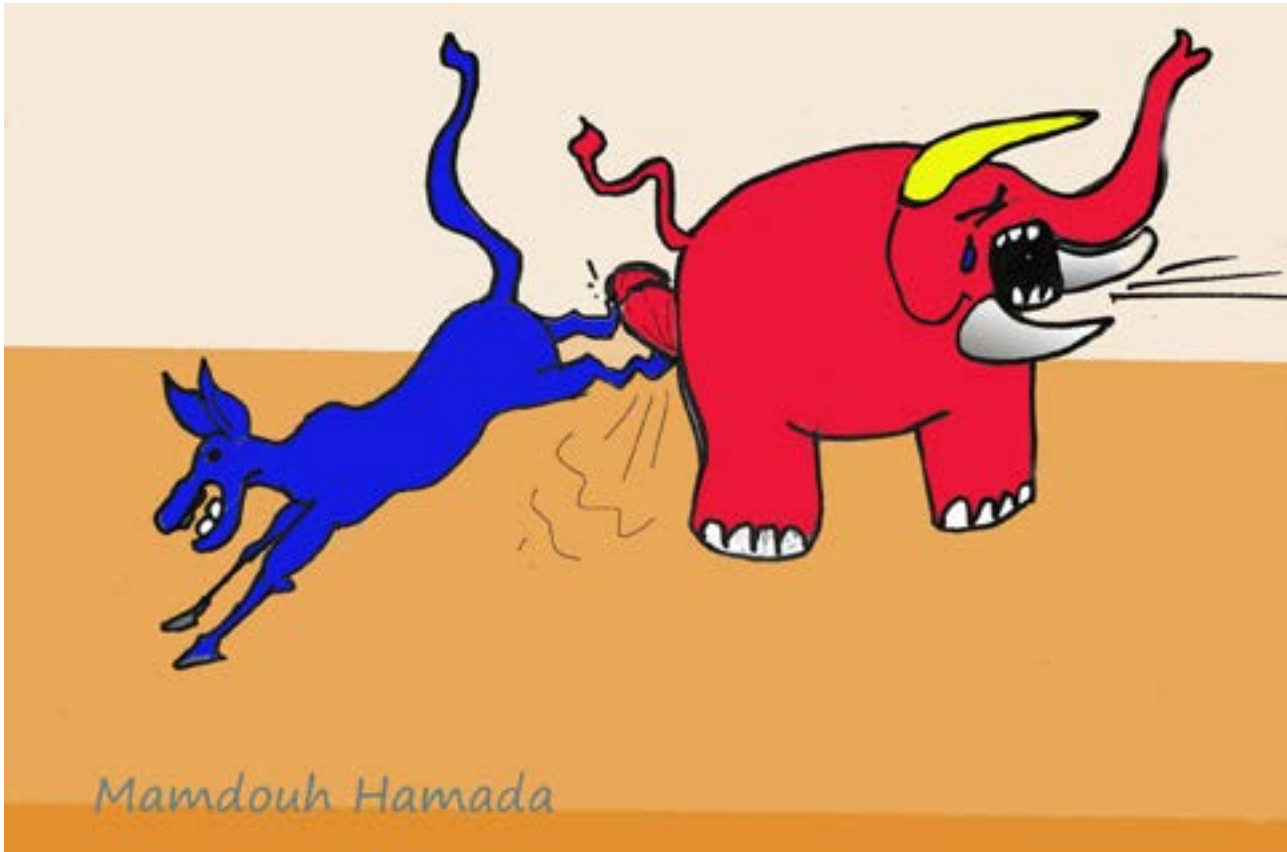
يؤكد «ناشيد» على أن ابتداء أنساق علمية جديدة في العلوم والمعارف الحضارية المادية، يحتاج إلى طفرات فلسفية جديدة، فإذا ما أردنا تقديم نظريات مهمة في الفيزياء الفلكية أو الميكروفيزياء، بحيث تتخطى ما وصل إليه كل من ألبرت أينشتاين وماكس بلانك من قبل، فقد صار من اللازم علينا أن نستند إلى أطروحات فلسفية جديدة تتجاوز المعارف الفلسفية المعروفة حالياً. فالفلسفة بحسب ما يذكر «ناشيد» هي وحدها القادرة على نقد المفاهيم الكبرى، وعلى التنظير لمفاهيم بديلة عنها، وتلك المفاهيم تمثل حجر الزاوية في مسألة الإبداع والابتكار المعرفي؛ فبواسطتها يستطيع عقل الإنسان «أن يفكر في العالم والحياة، وفي الحضارة والسياسة، وفي الصيرورة والطبيعة، وأيضاً في الموت والفناء؛ إنه تاريخ التصورات الكبرى التي يقارب بها عقل الإنسان مسائل الوجود والزمان والكينونة والمعنى، بهذا المعنى تكون الفلسفة تعبيراً عن شيء آخر أكثر دقة، هو العقل الإنساني نفسه».

يطرح المفكر «سعيد ناشيد» رؤيته الخاصة عن الفلسفة، على كونها السبيل الوحيد الذي يمكن من خلالها تطوير الحضارة البشرية، والتي ظهرت آثارها في ميادين السياسة والفنون والأخلاق، وغير ذلك من حقول المعرفة الإنسانية.



الانتخابات الأمريكية: مادة دسمة لفناني الكاريكاتير

د. عاطف سلامة - كاتب وباحث متخصص في فن الكاريكاتير / فلسطين



Mamdouh Hamada

القارئ وإشراكه في العمل الإبداعي . الكاريكاتير استخدم شخصية الرئيس «ترامب» من جهة ومنافسه «بايدن» من جهة أخرى، كفن للإضحك بالتضخيم، أو المسخ لصورهما، بهدف الانتقاد السياسي والبرامجي والسخرية منها، فكان مضحكا في ظاهره، ناقداً فنياً في مدلوله .

لا شك أن بعض الفنانين بالغوا في نقل الصورة؛ ولكن الهدف من لوحاتهم لم تكن المبالغة في حد ذاتها، بل كانت مجرد وسيلة، لذلك، فتجد رسومات الكاريكاتير التي صاحبت الحملات الانتخابية الأمريكية، كانت قائمة على عملية الرصد والتعيين والتقييم، وما دام الكاريكاتير يرصد عناصر الاغوجاج والتشوه عند الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) فإنه بذلك يحيل كل هذا إلى خطاب نقدي قائم

لخص فنان الكاريكاتير والسيناريست السوري د. ممدوح حمادة، نتائج الانتخابات الأمريكية برسم بسيط، جسد خلاله حمازاً باللون الأزرق - في إشارة إلى شعار الحزب الديمقراطي - وهو يرفس الفيل الأحمر، وهو - شعار الحزب الجمهوري - فيما كان الفيل يصرخ من قوة الضربة - الهزيمة - هنا أسدل الفنان الستار وأعطى المُتلقي النتيجة النهائية الحاسمة التي لا لبس فيها؛ ملخصاً كل ما جرى من صخب ومراهنات وما صاحب فرز الأصوات من توتر وانتظار، باستخدامه بعض من خطوط ريشته المعوجة البسيطة؛ حتى دون أن يستخدم العلم الأمريكي أو خارطة الولايات أو غيرها. إذن الفكرة وصلت بهذه السلاسة، هذا هو الكاريكاتير السياسي بامتياز، الذي عزفه الباحثون بأنه رسم بسيط، ومن الممكن أن يصاحبه تعليق قصير ساخر لفكرة كبيرة، وهو رسم قد يختصر الكثير من الصفحات، ويزرع الابتسامة على شفاه آلاف المتلقين، رسم قد يُطبع في ذاكرة الإنسان لفترة طويلة.

الطرف الآخر من جهة ثانية، وكما هو معروف، فإن فن الكاريكاتير هو الفن السهل - الصعب الذي يحاكي المُتلقي بكل بساطة، وهو القادر على اختزال كمّاً هائلاً من المشاعر والمواقف في مشهد واحد، يعتمد على التكتيف البصري والمعالجة الجرافيكية؛ أداة لاستنفار مخيلة

وكما يهتم معظم الناس بالانتخابات الأمريكية، كذلك يلتفت فناني الكاريكاتير باحثين عن مادة دسمة تشبع غرور المتلقين، ونهمهم للمعرفة، فيمنحهم الكاريكاتير جرعة سلسلة وسهلة وسريعة الاستيعاب من المعرفة من جهة، ويتخللها بعض من التحريض على

انتظار نتائج الانتخابات الأمريكية



الانتخابية الأمريكية الأخيرة، بل تمتد جذور التاريخية إلى الإنسان البدائي الذي كان يسكن الكهوف والمغارات، كي يحاكي خصمه ويهزمه بطريقة كاريكاتيرية ساخرة، أو يعظمه إن كان صديقاً أو وجيهاً ذا قوة جبارة، وفي الحالتين كان الفنان البدائي يستخدم خطوطاً لها قيمة تاريخية وفنية حتى أصبح بعد ذلك فناً قائماً بذاته، وقد مارست معظم شعوب الأرض الرسم الكاريكاتيري لإنتاج سخرية، تشوبها ابتسامة مرة .

لم تكن أميركا بعيدة عن الحركة الكاريكاتورية، فظهر فيها «دوف» و«دوليتك» و«تشارلز» 1776-1820، و«كلي» 1799-1857، و«كيبيلر» 1838-1894، و«ناست» 1840-1902، فانتشر الكاريكاتير الصحفي على نطاق واسع بالتزامن مع الدول الأوروبية تقريباً، ومع حلول بداية القرن العشرين؛ أصبح لكل صحيفة أو مجلة أميركية رسام كاريكاتير واحد في الأقل بين العاملين فيها، ومنذ عام 1922 حصل البعض من فناني الكاريكاتير على جائزة «بوليتزر» المرموقة في مجال الصحافة، ومع ذلك، فإن الكاريكاتير الأميركي في

على وجه التحديد، لما شكلته من سلطة للسخرية استطاعت أن تنال من شخصية ترامب رسمه (بورتريه) وحزبه وحملته الانتخابية، وحتى الأشخاص المحيطين والمقربين منه، ووصلت إلى أفراد عائلته أيضاً. فلوحات الكاريكاتير التي انتشرت بكثرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ نالت من الشخص (ترامب - بايدن) والفكرة، وحتى الخطابات واللقاءات الجماهيرية والمناظرات، فلم تترك موضوعاً خاصاً بالانتخابات إلا وطرقته، ما جعل مسؤولي الحملتين الانتخابيتين للحزبين الكبيرين يعترضان على الكثير من رسومات الكاريكاتير التي طالتهم، مع معرفتهم أن القانون يحمي الفنان، لكن لعل وعسى أن يخففوا فناني الكاريكاتير من قسوتهم. كل محاولات الاعتراض، كان يقابلها سؤال: كيف تحجر على الفن؟ كيف تخاف من بضعة خطوط صغيرة معوجة مترابطة ببعضها البعض؟ لكن هذه الخطوط كانت في أحيان كثيرة أقوى من خطوط النار في الحروب الحقيقية، وليست في الانتخابات فحسب. فن الكاريكاتير ليس وليد الحملات

على مرجعية، ولكنها هنا لا تكون ظاهرة، بل باطنة، وعلى المتلقي أن يكتشف ويكمل آلياتها. فالصورة الكاريكاتيرية هي تقديم الحدث أو الموقف بعد تقييمه، وصبغه بالمبالغة التي هي خاصته الشكلية الأولى تعمل على تضمين وتدعيم فكرة اللامشروعية، وأحياناً تمتد إلى اللامعقول، وبذلك؛ فالكاريكاتير ينقب في العالم غير المرئي، فهو تمثيل دلالي لعالم النوايا الفعلية الكامنة وراء الموقف أو الحدث، حيث، عرض وأحياناً فضح الأفعال السرية والكوامن الداخلية المحركة، ولعل الفعل الكاريكاتيري ورد فعله، يأتي من خلال التعاقد الخفي بين الرسام والمتلقي. فالعقد المبرم على الضحك تتكون نصوصه من لغة إشارية للمسكوت عنه في كلا من الحدث، الذي كان (وليد) الانتخابات الأمريكية العامة غالباً، وفي نظرة تقييم ورؤية المتلقي له، فهو بذلك يعامل ما وراء الواقع المعلن .

معظم رسومات الكاريكاتير التي جسدت الحملات الانتخابية للحزبيين الديمقراطي والجمهوري، كانت عبارة عن خطوط بسيطة أزعجت «ترامب»



ذلك الوقت يختلف عن الكاريكاتير الأوروبي الحديث، حيث كان الفنانون الأميركيون، يبالغون ليس فقط، في تجسيد أفعال الأشخاص الحقيقيين، بل أيضا في التهكم والسخرية من إعاقاتهم الجسدية، وفوق ذلك كانت الصور ذات قوالب نمطية وطابع عنصري؛ من حيث التركيز على خصائص معينة لكل مجموعة بشرية.

شهد هذا الفن طفرة تطور من خلال الكتب الفكاهية والرسوم الساخرة المطبوعة في العديد من المجالات والجرائد، ومع بداية القرن العشرين كان الأشهر في هذا المجال هو الألماني جورج كَابروت، ونقل خلال القرن التاسع عشر، المهاجرون الألمان إلى أميركا فن الكاريكاتير، ومن أشهر هؤلاء جوزيف كيبلر الذي هاجر، في سنة 1838، من فيينا إلى سانت لويس (في ولاية ميسوري)؛ وقابل، في وقت لاحق، مهاجر ألماني آخر، عمل في الصحافة، ثم أصبح من أشهر صحافيي أميركا، وهو جوزيف بولنزر (صاحب جائزة بولنزر للصحافة). ويعتقد أن لقاء بولنزر وكيبلر كان بداية دخول الكاريكاتير في الصحافة الأميركي، بدأ الكاريكاتير في الصحافة الأميركية التي كانت تصدر باللغة الألمانية، مثل جريدة «دي فيهم»، وانتقل في سنة 1871، إلى جريدة «باك» الإنجليزية.

ثم ظهر، مع نهاية القرن التاسع عشر، ألماني آخر هو كارل شورتز، وظهر مع بداية القرن العشرين ألماني غيره هو شارلز شولتز، رسام «شارلي براون» و«بيناتز».

لمع نجم الرسام توماس ناست الألماني الأصل الذي كان من المعروفين بحيويته وقدرته على الابتكار والتجديد، وهو الذي اعتبر الرئيس لينكولن رسوماته من أعظم عوامل الحرب الأهلية، يعد هذا الرسام صاحب أول فكره في تأريخ الكاريكاتير في ابتكار الشخصية الوطنية الرمزية، وهو الذي ابتكر شخصية «العم سام» المعروفة على نطاق واسع في العالم.

يعود اسم العم سام إلى القرن التاسع

فبعدما كان يستخف به البعض، ويعتبره مصدراً للفكاهة والضحك فقط، عرفوا أن رسماً كاريكاتيراً واحداً؛ قادر على فعل الكثير، فقد يهدد دولا ويؤجج المشاعر ويحشد المتظاهرين، ويحقق ما لا يستطيع أي نوع صحفي آخر، أن يحققه، ويمكن لهذا الرسم الساخر أن يحدث ثورة، بعد أن يفجر في العقول أفكاراً كثيرة، تحك عقل المتلقي وتنمي ذكاؤه وتعرضه على الفعل. وخلال العقود القليلة الماضية انتشرت الرسومات الكاريكاتيرية في العالم بشكل كبير، وأصبحت أكثر تنوعاً، تلوناً وتهكماً؛ فاكتسب فن الكاريكاتير أهمية ومكانة كونه يطرق المحظور وينتقد بجرأة عالية.. بل يخترق التابوهات

فكيف لا وهو الفن الساخر من بين فنون الرسم كافة، وهو تلك الصورة التي تبالغ في إظهار تحريف الملامح الطبيعية أو الخصائص والمميزات لشخص أو لجسم ما، بهدف السخرية أو النقد الاجتماعي والسياسي، وله القدرة على النقد بما يفوق المقالات والتقارير الصحفية في أحيان كثيرة، وهو الغائب الحاضر في تراثنا العربي.

وفن الكاريكاتير، فن متناسل، يرتبط بالفنون الأخرى، يؤثر ويتأثر، أما ميدانه وحاضنته الدائمة، فهي الصحافة المقروءة في بادئ الأمر، والمرئية التلفزيونية والإلكترونية بأشكالها المتعددة في وقتنا الحاضر.

عشر إلى حرب سنة 1812 تحديداً، وهو رمز ولقب شعبي يطلق على الولايات المتحدة الأمريكية؛ الاسم مأخوذ من اسم تاجر أميركي يدعى «صموئيل ويلسون» (Wilson Samuel) كان هذا التاجر يزود القوات الأميركية المتواجدة بقاعدة (تروا) العسكرية بولاية نيويورك بلحم البقر، وكان يطبع براميل هذا اللحم بحرفي S. U أي الولايات المتحدة إشارة إلى أنها ملك الدولة؛ فأطلقوا لقب العم سام على التاجر، فحرف S استعملوه للرمز إلى sam ووا إلى Uncle.

والجدير بالذكر أن توماس ناست هو مصمم شعار الحزب الديمقراطي (الحمار)، وكذلك الجمهوري (الفيل)، ومن الجدير بالذكر؛ إن أول مرة يستخدم ناست التسمية، فكانت في رسم له يبين مجموعة من الناس من مختلف الإثنيات، يتحلقون حول مائدة مشتركة ترمز إلى أميركا الوطن؛ أراد فيها القول: إن أميركا تمثل وطن الحرية والمساواة.

احتل الكاريكاتير مكانة هامة استحقتها بجدارة، لقدرته على اختزال كم هائل من المشاعر والمواقف في مشهد واحد، وكونه أتقن المراوغة وتجاوز بمهارة كبيرة عيون الرقيب وأدواته ليقدّم لغة بسيطة يفهمها الجميع، لغة تداعب هواجسهم وهمومهم وتترك لهم متسعاً من الوقت ليتأملوا ويتألموا، ويضحكوا بمرارة ساخرة من أنفسهم وحياتهم، ومن ساستهم وأفعالهم. اختلفت النظرة لفن الكاريكاتير،

محنة الثقافة العربية الراهنة

خاص الهدف



نبدأ بالسؤال التالي : هل يدفع التعليم والثقافة في اتجاه الإبداع ؟ الجواب : لا .
والسؤال أيضا : لماذا لا يدفع التعليم والثقافة في الوطن العربي في اتجاه الإبداع ؟
أي ، ما هو أساس هذا الإخفاق ؟

للإجابة عن هذا السؤال ، علينا أولاً أن نبرز بعض السمات العامة للجهاز التعليمي والثقافي والإعلامي النمطي في الوطن العربي ، حيث أن أولى هذه السمات هي ما أسماه صادق جلال العظم ؛ ذهنية التحريم ؛ فالمحرمات والقيود الفكرية الكثيرة التي تكبل العقل تجعل من التفكير النقدي مجرد شعار فارغ وكاريكاتور مضحك . فلما كان هدف التعليم تحديداً ترسيخ ثوابت ومعتقدات مطلقة ؛ يحرم أن يُرقى الشك إليها ؛ بات التعليم لدينا بالضرورة دوغمائياً وتلقينياً وأوامرياً ، ومن ثم لا عقلانياً ، ولا يحث على الإبداع والخلق ، ومقيد على يد السلطات الدينية والسياسية والاقتصادية .

وثانية هذه السمات هي غياب النسق الفلسفي في التعليم ، وشيوع النسق الدوغمائي (الجمودي) ، بدلا منه ؛ فالنسق الدوغمائي ، يدفع صوب تحويل الفرد إلى موضوع سكوني مفعول فيه وبه وعليه ، فهو يولد ثقافة القطيع والأوامر والطاعة والتنميط والقبول الأعمى والتسليم بالأمر الواقع . أما النسق الفلسفي ، فهو يولد ثقافة التفكير النقدي والتساؤل والتمرد والحرية المنظمة والجدل اللامحدود ، ومن ثم ، فهو يدفع صوب تحويل الفرد إلى ذات مفكرة فاعلة .

والسمة الثالثة ، المرتبطة عضوياً بالسمتين السابقتين ، فهي أن جهازنا التعليمي موجه صوب طمس الذات المفكرة والحيولة دون تشكلها ، أي الحيولة دون اكتمال تحول الفرد من موضوع سكوني مفعول فيه وبه وعليه ، إلى ذات مفكرة فاعلة ؛ قادرة على خلق الأفكار والآراء والمواقف والأفعال ، بل تهدف إلى تشكيل فرد متلق مسير ، غير منتج ومبدع .

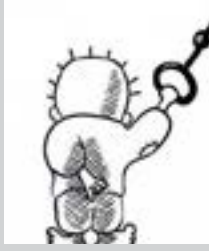
أما السمة الرابعة ، فهي طمس الفرد بوصفه قوة اجتماعية فاعلة تربطه بغيره روابط متشعبة حرة ، ويتكفل بذلك الاستبداد السياسي الخائق ، الذي يسود الوطن العربي اليوم ؛ فالاستبداد السياسي يحشر الفرد ضمن قوالب ضيقة "آمنة" ، ويحول دون دخوله في تشكيلات اجتماعية تغذي وعيه وفعله .

وخامسة هذه السمات هي سعي نظامنا التربوي الثقافي الإعلامي ، إلى ترسيخ قيم الاستهلاك على حساب قيم الإنتاج . فالثقافة الرائجة في جل أقطار الوطن العربي هي ثقافة المكرمات والفتات والتسوّ والاتكال والعاطفية والتبجيل أو الشجب والمبالغة والانفعال والتسرّع في إصدار الأحكام وعشوائية اتخاذ القرارات . أما ثقافة الإنتاج ، فهي غائبة بشكل كبير .

وسادسة هذه السمات هي تغييب الطبيعة والتاريخ والعقل ؛ فالفرد العربي لا يهيم من أجل رؤية الطبيعة بماديتها وعليتها ، ولا من أجل رؤية صورة واقعية للتاريخ ، وإنما يترك ليوواجه طبيعة أسطورية وتاريخاً أسطورياً لا يمتان للواقع بصلة .

إن مؤسساتنا ، سواء كانت سياسية أو تربوية أو ثقافية أو إعلامية أو اقتصادية ، موجهة صوب الحيولة دون تحول الموضوع إلى ذات ، ومن ثم صوب خلق روح الإبداع في الأفراد ، وعليه ، فإن أي ثورة سياسية ، من الضروري أن ترفد بثورة اقتصادية وثورة ثقافية ، وعلى هذه الثورات الثلاث المترابطة عضوياً أن تمحو عار الإخفاقات الكبيرة التي ابتلينا بها في العصر الحديث .

يوم مطر



في أرض القدس
يهطل المطر أحياناً
مصحوباً بأصوات لصوايخ
ورصاص البنادق
تهبط القطرات شيئاً فشيئاً
ويشعل المطر وجه الأرض
النيران تعانق كل مكان
وتتدفق الدماء بغزارة
من السماء ينزل المطر
بلا هواده

ولكن لم أجد أية علامة في
السماة

والمطر يهطل بدون انقطاع
بدون غيوم متبدلة
هكذا انتهى المطر

ترك المطر أجساداً ميتة
وسيلاً من الدماء

الدمار والرماد والانقراض
أنين اختفى وبكاء توقف
امتزج كل شيء في جو
المعركة

وهمست الأرواح وهي
تتحدي الموت

وتصرخ بصوت شجاع
العودة حق لنا

مصمّم رافع/طالب

جامعة معدن الثقافة الإسلامية

كيرالا/ الهند

واقع المشهد الثقافي والأدبي في المغرب العربي

حكيم الشاوي- شاعرة وكاتبة/ المغرب



إن القوى العالمية المسيطرة تنظر إلى العالم على أنه ضيقة صغيرة مملوكة لها، تنهب خيراتها دون رقيب أو حسيب، وتحقق من خلالها أهدافها ومصالحها، وتبسط هيمنتها الشاملة على الاقتصاد والسياسة، ثم على الثقافة والفكر والوجدان، من أجل خلق الإنسان المتحكم فيه على المقاس، فهي تصل إلى ثقافة الشعوب وهوياتها القومية والوطنية، وتهدد خصوصياتها ومصالحها ونهضتها وتحررها، وتحاول طمس الهوية وهدم تلك الثقافة العريقة كما تفعل منذ سنين طويلة في فلسطين، عن طريق خلق كيان اسرائيلي منذ تصريح بلفور المشؤوم، وكما فعلت الإمبريالية الأمريكية أثناء اجتياح العراق، وتدمير مقوماته الثقافية والحضارية.. وغيرهما؛ تلك هي الليبرالية المتوحشة الفكرية والثقافية التي تحاول مصادرة المبادئ والقيم والضمائر والتفكير والحرية التي هي أسس الابداع الأدبي والفني، لتزرع مكانها "نموذج" من السلوك ونمط العيش ومنظومات من القيم وطرق

مقدمة: إن معالجة موضوع المشهد الثقافي والأدبي في المغرب العربي، يقتضي التذكير بمفهوم الثقافة في علاقتها الجدلية بالمجتمع، وأيضا التعرف على الواقع السياسي والاقتصادي لبلدان المغرب العربي، لأن المشهد الثقافي والأدبي هو نتاج موضوعي له، كما يقتضي الموضوع إطلاقة سريعة على واقع المشهد الثقافي في العالم العربي عموما، لأنه امتداد له وجزء لا يتجزأ منه، نظراً للواقع التاريخي والثقافي والديني واللغوي الواحد للامة العربية، والمصير المشترك لها.. فالثقافة هي ذلك النسيج المجتمعي الكلي المادي والفكري والروحي الذي يميز مجتمعا ما، أو فئة اجتماعية، وهي خلاصة تجارب ذلك المجتمع من العادات والمعارف العلمية والعملية التي فرضتها وتفرضا إمكانات وحاجات الأفراد الروحية والمادية..

أولاً: جدلية الهيمنة الاقتصادية والهيمنة الثقافية
مع بداية القرن الحالي أحكمت الرأسمالية وحليفاتها الإمبريالية، هيمنتها على الاقتصاد العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات، والمؤسسات المالية الكبرى التي استهدفت نهب خيرات البلدان والشعوب المستضعفة، بعضها بتحالف سافر مع أنظمة تلك البلدان الاستبدادية والرجعية التي ظلت تخدم مصالح الاستعمار القديم/الجديد، وبعضها عن طريق التدخل السافر وفرض الحصار الاقتصادي وتجويع الشعوب، وافتعال الحروب، وتوظيف

قوى دينية أو اثنية أو طائفية.. وبالموازاة مع تلك الهيمنة الاقتصادية والمالية، وعن طريق التقدم الهائل لوسائل الاتصال والإعلام، وتدفق الأفكار والقناعات والمعلومات والانتاجات الثقافية والأدبية والفنية، سيطرت الأوليغارشية العالمية بثقافتها الاستهلاكية على أغلب دول العالم، وخاصة الدول والشعوب المستضعفة، والمهيمن عليها اقتصادياً وسياسياً، ومنها الدول العربية المستهدفة بالمخطط الامبريالي والصهيوني للهيمنة على ثرواتها الاقتصادية، وعلى خصوصياتها الثقافية، وقيمتها الروحية والوجدانية الذاتية.

والتطرف الديني، وتخدم الأهداف الرجعية والإمبريالية والصهيونية. تحول الفن إلى سلعة للاستهلاك، ومخدر لممارسة سياسة الإلهاء عن القضايا الأساسية لنهضة الشعوب وتحريها.

تراجع كبير في مجال النقد، أمام الإنتاج الهائل الأدبي، في القصة والرواية والشعر والمسرح والسينما الذي يبقى دون حركة نقدية، تساهم في تطوره لكي يكون نوعياً وجاداً وهادفاً ومؤثراً في المجتمع.

وجود مقاومة من طرف القوى التقليدية المحافظة، لكل جديد تثويري وتنويري في الفكر والوعي والإبداع، وشن حملات التشهير والتكفير على المثقفين التقدميين.

ورغم الواقع الاقتصادي والسياسي المأزوم والعنيد أمام الثقافة والمثقفين وتحديات التغيير في المنطقة المغاربية، فهناك كتابات وابداعات فكرية وأدبية وفنية رغم ندرتها، لكنها حطمت الكثير من التابوهات، وشكلت خطوة نوعية

أكثر جرأة في طرح قضايا المجتمع، وانتقاد السلطة، وقد شجع على ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، مثل مراكز البحث والجمعيات الحقوقية والهيئات والاتحادات الثقافية والأدبية، رغم محاولات إضعافها، وإفراغها من محتواها الجاد.

من هنا يعتبر دور المثقف والأديب والفنان مهم وأساسي في تحرير الفكر والوجدان للإنسان العربي، وهو دور مكمل لدور السياسي، بل هما وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما، وأحياناً يكون دور المثقف أساسياً وضرورياً لتحقيق تلك النقلة النوعية على مستوى الوعي والتفكير، فيسبق دور السياسي ويكمله، لأن الوعي الثقافي المجتمعي يصبح ضرورياً في مراحل الركود السياسي وهو بمثابة شعلة النار التي سرقها بروميتيوس من المعبد، وقدمها لأبناء مدينته أثينا، فأصبحت المعرفة والثقافة والوعي أداة لكفاح الشعوب، ولخلاصها من العبودية والظلم والاستبداد، كما أنها بمثابة مشعل للحرائر والأحرار، ينير طريق الأمل في التغيير، لأن غداً آخر أجمل ممكن، لمجتمعاتنا العربية، ولكل البشرية.

الثقافي والفكري والأدبي مهدداً أيضاً لدى شعوب هذه المنطقة.

إن التضييق على الحقوق والحريات في هذه البلدان، وخاصة حرية الرأي والتعبير والصحافة، جعل البعض من المثقفين والكتاب والصحفيين يفضلون الهجرة إلى الخارج، والبعض الآخر اختار ثقافة الريع، والارتقاء في أحضان السلطة، ودعم أنظمة الاستبداد والتضييق لها، والبعض الآخر اختار التحدي في سبيل تمرير أفكاره المعبرة عن معاناة المجتمع، وعن الانحياز للقيم الإنسانية، وللقضايا العادلة للطبقة المستضعفة، على ضوء هذه الأوضاع يمكن تلخيص أهم سمات المشهد الثقافي والأدبي كما يلي:

* استمرار هيمنة الفكر الغربي الاستعماري، بثقافته وأدابه ولغته، وتشجيع الدول له، وفي المقابل يتم محاصرة كل إنتاج فكري وأدبي وفني وطني تحرري ينتقد السلطة، والأوضاع الاجتماعية، ويعبر عن معاناة شعوب المنطقة وطموحاتها.

* ضعف اهتمام الدولة بقطاع الثقافة، من حيث الميزانية المخصصة لها، والنظرة الرسمية الدونية للثقافة، واعتبارها فولكلورا، وترفا وترفيها فقط، ومواجهة المثقفين والمبدعين، إما بشرائهم، أو بإدماجهم في منظومتها السياسية والثقافية، وإما بإسكات أصواتهم المعارضة والحد من حريتهم الفكرية والتعبيرية.

* غزارة الإنتاج الثقافي والأدبي والفني، خاصة مع تواجد وسائل التواصل الاجتماعي، لكن أغلبه يظل دون مضمون هادف أو قيمة فكرية، ويسقط في الرداءة، والإسفاف. غياب الأسئلة الفلسفية الكبرى والهامة لدى المفكرين والكتاب عامة، حيث تحولت المتعة الفكرية والعقلية إلى السطحية في تحليل الظواهر وتفسيرها.

* ضعف القيم والأخلاق المرادفة للفعل الثقافي الجاد، وانتشار النفاق الثقافي، وحب الظهور، وتحويل المنتج الثقافي والأدبي والفني إلى سلعة للاستهلاك، غرضها الحصول على تأشيرة السلطة، وحصد الجوائز والأكراميات..

* تشجيع الدولة للثقافة التي تمارس النرجسية والعنصرية والتعصب الفكري

التفكير تقوم على الأنانية وكره الآخر والهيمنة والتفسخ والاستهلاك.. الخ.. وهي قيم مختلفة تماماً عن القيم الإنسانية المتعارف عليها التي كافحت وناضت من أجلها البشرية، وقدمت التضحيات الجسام، وهي قيم العدالة والمساواة والتضامن والتحرر من الاستبداد والظلم والعبودية..

ثانياً: الواقع السياسي والثقافي والأدبي في المنطقة المغاربية

في البداية لا بد من القاء نظرة خاطفة على طبيعة المنطقة وخصوصياتها الجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية.. فمنطقة المغرب

العربي تمتد من ليبيا شرقاً إلى تونس والجزائر والمغرب، وصولاً إلى موريتانيا غرباً، وهي جزء لا يتجزأ من العالم العربي الكبير الذي تجمعه نفس الحضارة والتاريخ واللغة والدين والمصير المشترك. وقد تعرضت أغلب دول هذه المنطقة لنفس الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الفترة، ولا زالت اللغة الفرنسية تحظى بأهمية خاصة

رسمياً، رغم إن اللغة العربية هي الأولى دستورياً، ونالت استقلاليات شكلية بموجب معاهدات لا زالت سارية المفعول، ولا زال الاستعمار القديم / الجديد، يتحالف مع أنظمتها الاستبدادية، يفسح المجال لنهب خيرات وثروات المنطقة، وللتحكم في سياساتها وتشريعاتها وقراراتها، مما يمس بمبدأ سيادتها الوطنية والشعبية، ويجعل شعوب المنطقة تعاني من التبعية وعدم استكمال التحرير وبناء الديمقراطية، وتعميق الفوارق الطبقيّة، وازدياد نسب الفقر والامية والبطالة، مع بعض التفاوتات بين بلدان المنطقة.

وقد شكل الموقع الاستراتيجي لهذه البلدان؛ المطلة على أوروبا، والمنتمة للقارة الأفريقية؛ محط اهتمام وأطماع الدول الأوروبية الكبرى، وخاصة فرنسا والدول الإمبريالية المتحالفة معها، والكيان الإسرائيلي الذي يحاول اختراق المنطقة عن طريق التواصل عبر الأنشطة الثقافية والفنية، والتطبيع خلسة مع الكتاب والمفكرين والصحفيين والفنانين.. فالمنطقة تتعرض لتهديدات عديدة ومتنوعة، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي، مما يجعل الأمن

بين الثقافة والسياسة

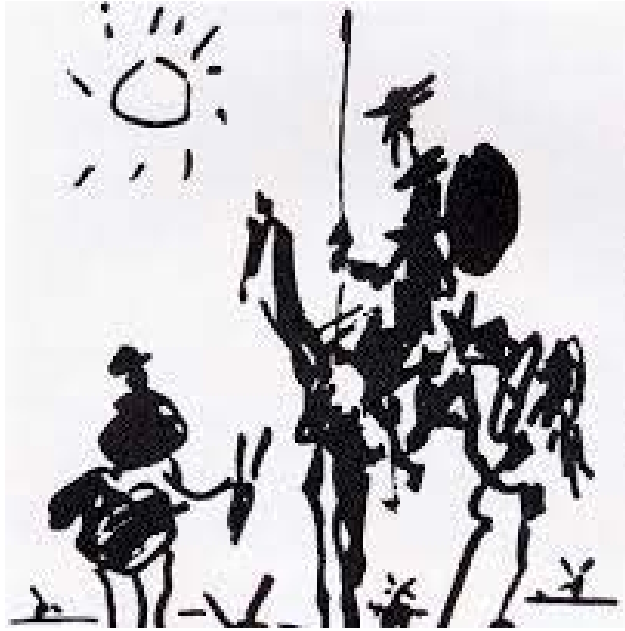
وليد عبد الرحيم - كاتب ومخرج فلسطيني / سوريا

رفضه»، فقد حقق دخول الفلسطينيين مباشرة في أدق تفاصيل القضية، وصحيح أنه نتج عنه كل ما هو سيء، لكن العبرة في أنه ينبغي الذهاب إلى تقييم النتيجة الكارثية له، في الوقت ذاته الاستفادة من التجربة، ذلك أن النسق الرسمي الفلسطيني مستمر في نهج عدم الاستفادة من حقول تجاربه.

اليوم هناك من ينادي - بعد كل هذه التجربة الانحدارية - بعملية سلام أو اتفاقات أو تفاهات لا تستند إلى فعل وواقع القوة، هذا يبدو سطحياً وساذجاً؛ فالعدو لا يريد «سلاماً» بنفس الدرجة التي لا يريد فيها حرباً، ولذلك هو متخبط يدعو للسلام في لحظات التصعيد، ويمارس التصعيد في أوقات السلم، تلك هي شيزوفرينيا السياسة الصهيونية، وهي شيزوفرينيا القيادة الفلسطينية.

لم يكن الحكيم جورج حبش مخطئاً على الإطلاق، عندما شدّد على أهمية دور الثقافة الفردية والمجتمعية، بل جعلها من أول الثوابت، ويمكن أن نضيف هنا أن حدود الوطن الحقيقية لا تكمن في الخريطة السياسية، بل في عمق التاريخ وتجليات الثقافة، ولهذا نعتقد، بل نشدّد على أن قضية فلسطين ومصير ومسار شعبها قضية ثقافية أخلاقية إنسانية، ذات تجليات سياسية وعسكرية واقتصادية، وليس العكس.

لم ترتق القضية ومفرداتها عالمياً إلا عبر ثقافة ثورية علمانية تجلت بناءً عليها أساليب وحالات نضالية كظاهرة الكفاح المسلح مثلاً، وظاهرة وديع حداد وغسان كنفاني «التمدد عالمياً»، حيث لم ينشأ ذلك بفعل شعاراتية أو خطابية صراخية، بل كنتاج لمنظومة معرفية ثقافية استثنائية بلغت حد العبقرية عند هذا النهج الواقعي تماماً، وليس كما يدعي البعض! لا يحمل الأمر هنا إهانة للمنظومة السياسية، بل إظهاراً للدور الأهم للمنظومة



ولكنها بالضرورة مدّمة أيضاً. الثورات الفلسطينية المتعاقبة والهبات والانفضاض فشلت جميعها لهذا السبب، وكانت كلها تبدو جديدة من حيث الشكل في حينها، لقد حملت جميعها بذور خسارتها معها؛ بسبب الاستعاضة عن الرؤية بالخطاب، وعن الثقافة بالمقولة والشعار.

ثمة فارق هائل بين أن تنادي بتحرير فلسطين وأن تعمل لتحريرها، في الحالة الأولى تصرخ، وفي الثانية أنت تفكر، وخلال مسيرة قرن من الكفاح والنضال؛ برزت أصوات مهمة عديدة تطالب بذلك، لكنها بقيت أصواتاً محدودة التأثير لم تُسمع أمام صخب الخطاب الحماسي.

لربما كانت إحدى إيجابيات أو سلو السيء عموماً، هو أن الفلسطينيين بدأوا يحاولون إيجاد صيغ ما على الأرض؛ صحيح أن الأمر لم يكن مكتمل الصورة لأسباب تتعلق بالفعل قبل التحضير، حتى البرنامج المرحلي لم يكن برنامجاً بالمعنى الفعلي، بل مجموعة صياغات لفظية أكثر أناقة من صراخات الكفاح المسلح، وأقل تعبيراً عن التقهقر. بغض النظر عن أو سلو «موافقته أو

ثبات الموقف يتطلب رؤية راسخة تُنتج أرضية، لا عناداً لفظياً، تلك بديهية تتطلب ثقافة بمفردات عميقة، لا خطاباً رناناً سطحياً!

من خلال متابعة المقولة وتجارب الماضي والراهن بمناحيه المختلفة، نجد أن التجديد بحد ذاته ليس غاية، بل وسيلة لتحقيق فكرة تُنتج واقعا أفضل، وهو ما لم يكتثر الفلسطينيون لفحواه كما يجب، فالعناد والتكلس الخطابى - كما ثبت بالتجربة الواسعة المريرة - قد يحمل في طياته تغطية تُظهر عكس ما يُراد من مفردات التلحين السطحي الخطابى، وهو ما أثبتته التجربة بخاصة خلال سنوات ربع القرن الأخيرة.

التجديد السياسى خلال نهاية الثمانينات، والذي أسسته ثم تبعته منظومة ثقافية، كإعلان الاستقلال، ثم مدريد فأوسلو، خلق حالة رجعية، لا حالة تقدّم في فصول القضية، لسبب بسيط وذو نتائج خطيرة، وهو أن الرؤية لم تكن عميقة مدروسة كفاية؛ أعني رؤية «عملية السلام» ذلك أن أية رؤية لا تنتج عن عمق ثقافى معرفى قد تكون جديدة «عصرية» نعم،





فالشكل السياسي والمنظومة والمقولة، إنما هي نتاج لذلك ليس إلا، وإن أية منظومة سياسية بُنيت لا تبني على عمق ثقافي مصيرها التفهقر ثم الفشل الحتمي، ولهذا فإن الفلسطيني اليوم مطالب بإعادة إنتاج ثقافة رؤية الوطن والشعب والقضية، وهو بذلك يبتكر طرق النجاة، وبناء استراتيجية وطنية بناءً على ذلك، وهو ما يتطلب نبذ الخطابات والشعارات السطحية، والدخول في عمق الصراع لا قشوره. لقد غابت الأخلاقيات الثورية تماماً في بعض الفصائل، وتراجعت نسبتها إلى حد كبير في الفصائل الأخرى، وذلك بسبب تراجع النظرية الثورية؛ بسبب تراجع الثقافة الثورية التجديدية وانتشار منطق التكلس والانتهازية. إن العلاقة الجدلية التشابكية بين الثقافة والنظرية الثورية والمسلكيات الثورية لا يمكن فصم عراها. لقد خسرت المؤسسة الفلسطينية والفصائل أعداداً وطاقت هائلة من أصحاب القلم والفكر والثقافة؛ بسبب نجاح شخصيات شحيحة الثقافة في الاستيلاء على مفاصل العمل، وهذه الشخصيات كلما تكاثرت أنجزت حالة تراجع طاردة للمثقف، وهي عن وعي لا تريده في مفاصل العمل، لأن ذلك يفضح الفارق المعرفي والأخلاقي بينها وبينه.

إن الوضع السائد إذا ما استمر على حاله سوف يؤدي ليس فقط ببعض الفصائل - وبعضها منته - بل قد يؤدي بالقضية الوطنية ذاتها.

لاستراتيجية استعمارية احتلالية واستيطانية هدفها الاستيلاء على فلسطين وبناء كيان على أرضها وهو ما تم واقعياً، أما في حين صدور كتاب هرتزل فقد تعرض للسخرية من العديد من الأوروبيين واليهود منهم، فقد كان حينها ضرباً من الخيال والوهم!

يعني كل ذلك؛ أن الأرضية الثقافية هي الأساس لأي مشروع سياسي وليس العكس، ولهذا فإن تمدد فضاء العمل الفلسطيني المسلح أو غيره؛ حظيت باحترام جماهيري بسيط وواسع، بحسب اقترابها من ذلك، لا بفعل عدد أعضائها، أو دعمها ورصيدها المالي، لأن «العامة» أنفسهم يدركون ويلتقطون ذلك، ولأن البنية التنظيمية ذاتها تحتاج ثقافة وفلسفة وفكراً؛ يضع مسارات السياسة وطرق وأساليب النضال.

هنا يجب الانتباه إلى مسألة جد مهمة، وهي أنه كلما تراجعت ثقافة وخضع مثقفو فصيل ما، خبت جذوته وسادت النزعة الفصائلية والعشائرية والشلية التي باتت ظاهرة اليوم بكل فجاجة. التجربة الإسلامية الفلسطينية تظهر ذلك بشكل واضح، فقد كان أي قبول بوجود العدو كفر بالقرآن الكريم، وأي دخول في المؤسسات التي نتجت عن أوصلو خيانة، لنجدها بعد سنوات قليلة تمارس ذلك، بل وتلاهت خلفه، وذلك؛ بسبب شح الثقافة وبهوت المنظومة المعرفية والاستعانة بالخطاب، والتبعية للخارج في آن معاً.

البنية الثقافية هي الأرضية إذن؛

الفكرية والثقافية التي تُنتج منظومة وأدوات سياسية، لا العكس كما حدث مع الثورة الفلسطينية التي أشهرت نفسها رسمياً عام 1965، بل ربما كانت المجموعات المسلحة «السادجة» السابقة والقليلة التسليح أكثر قدرة على رؤية المشهد، فهي تحمل رؤية تماسكية أعمق، لكن الأدوات الفعالة المتاحة حينها كانت شحيحة.

لنعد إلى ما قبل نشوء شعار الكفاح المسلح الحديث، باعتبار أنه كان قد ولد منذ العام 1929، وتجلّى في ثورة البراق التي كُرست لأول مرة فلسفة وثقافة التضحية الذاتية في سبيل الوطن كحالة وجود تاريخية، وبالتأكيد فإن ذلك كان موجوداً قبلها، لكنه تجلّى حينها كثقافة، بخاصة النضال الأسطوري العميق الثقافة وفلسفة الشهادة التي كرسها معرفياً واشتهر بها رموز ثقافية مهمة؛ مثل: محمد جمجوم وفؤاد حجازي وعطا الزير. وقد ولد الميثاق القومي الفلسطيني والمجلس الوطني بعد جهد هائل قاده مثقفون على رأسهم المرحوم أحمد الشقيري وقادة منظمة التحرير الوليدة، وعلى أهمية ذلك؛ إلا أن حفر الأساس الثقافي الواقعي بدوره لم يكن مكتملاً تماماً، كانت هناك فكرة عظيمة، بلا تفكير واف، وحمية وحماس فائضين بركيزة ثقافية غير كافية، من حيث تشكيل نظرية؛ إلا أن نهوض الحركة الوطنية الواسعة النطاق غطى الخلل البنيوي في أساس الحالة الكفاحية، فالنضال الشجاع وأسطورية الفدائي والتأييد الشعبي الواسع، كل ذلك ذهب هباءً بفعل هشاشة الأرضية الفكرية التي تستند عليها، وهي لذلك أيضاً بنت حالة كفاحية مميزة عبر تاريخ البشرية، لكنها لم تنتج استراتيجية، وهو ما حاوله غسان كنفاني بفرديّة ولم ينجح بدوره بذلك، لأن الاستراتيجية قد توضع من فرد أو أكثر، لكنها تتطلب كتلة كافية للسير بها.

هنا يبرز مثل ماثل ثيودور هرتزل، الصحفي؛ ركيك الإمكانية والبنية المعرفية وخال من الروح الإبداعية يكتب بعض المقالات، ثم يصدر كتاباً يتم بناءً عليه تأسيس الحركة الصهيونية التي اعتبرته حجر أساس

الأدب الفلسطيني:

بين تحفيز المقاومة وتحديات التطبيع ومغريات الحداثة

عبد الرحمن بسيسو - شاعر وناقد فلسطيني / سلوفاكيا

وَجَدَانُ كَلِّيٍّ، زَمَكَانُ وَطَنِ، وَأَزْمَنَةُ هَارِبَةٍ



لوحة للفنانة الفلسطينية ناريمان فرج الله

في أمكنة متعينة تلنح بها، فتصوغ، بالتفاعل معها، أحياءاً زمانية - مكانية حقيقية؛ أي «زمكانات» حية هي بمثابة مجالات حيوية تتطابق تجليات وجودها في الحيز المكاني الخارجي مع تجليات وجودها الماثرة في أعماق الوجدان الفردي للمواطن الفلسطيني الذي اقتلع من أرض وطنه؛ من موطنه الأصلي، ومن بيته، ومن مجتمعه، ومن مدار وجوده الحيوي، وهجر، قهراً وقسراً، منها جميعاً، فصار لاجئاً، منفيّاً، يتابع البحث عن منفى آخر في المنفى لتدبر أمور عيشه وأسرته، أو ربما لتلبية ما تتطلبه «الكيونة» الرأضية الرخوة، أو الفاعلة الوثابة، في مكان هو في البدء والمنتهى «منفى»، فيما هو لا يكف عن اجترار ما قد يفضي إلى إدراك «عودة» إلى زمكان الوطن، أو ربما هو يكتفي، تحت وطأة وعي زائف أو شرط قاهر، أو ضرورة حياتية معينة، بعدم التوقف عن انتظار قدوم ما يآذن له بعودة حقيقية إليه، أو هو يسعى، فاعلاً ومثابراً، وعابراً، بوعي حقيقي، كل سبيل ممكن، لإدراك عودة لا زيف فيها ولا عود عنها؛ ولا تتجسد، في تصوّره الرؤيوي العميق، إلا باستعادة الأرض كاملة بكل متعلقاتها: «أرضاً» محررة موحدة غير مقسمة، وغير مجزأة أو مقطّعة الأوصال؛ وإلا بإعادة إنهاض الوطن بأسره بكل مقتضياته ولوازمه وشروط وجوده: «وطناً» حقيقياً كاملاً، محرراً وملتحماً، وذلك بلا أدنى نقص، وبلا أي تزوير، أو تكييف، أو تشطير، وبلا أدنى زيادة زائفة تفقدتهما دلالة اسمهما الواحد، وجوهر معنهما المتواشج، ومن دون أي إبدال يراد له أن يأخذهما صوب ما يناقض حقيقتهما الزمكانية القائمة في الوجدان الكلي،

ليس لقارئة لامة، أو لقارئ لمام، إلا أن يكونا قد لاحظا المفارقة الألفنة التي انطوى عليها عنوان أولى المقالات الاستهلالية التي نشرت في عدد «الهدف» السابق حاملة العنوان: «من زمكان الحقل إلى أزمنة الصمود والمقاومة»، وهي المفارقة الناجمة عن استعمال مصطلح «زمكان» في صيغة المفرد الدال على الواحدة المؤسسة على رسوخ لكمة الزمان والمكان، تلك المتجلية، على نحو أو آخر، في أعماق الوجدان الفلسطيني الفردي والجمعي بقدر تجليها في المجال الوجودي الحيوي الذي هو المكان/الوطن: «فلسطين»، وذلك في العبارة الأولى من العنوان، ومن أولى جهتي بناء مفارقة اصطلاحية يراد لها أن تكون دالة على تباين مفهومي ذي مغزى نقدي جمالي، ووجودي عميق.

إسراف الـ«أزمنة» في الوجود التعددي الخارجي المتباين الأحياء والأحوال والأكثان والمعاني، والمقترن بعجز هذه الـ«أزمنة» عن تجلية وجودها الحيوي

وثمة، من الجهة الثانية المكونة لهذه المفارقة؛ أي في العبارة الثانية من العنوان نفسه، ثمة اكتفاء بالكلمة: «أزمنة»، الآخذة صيغة الجمع الدال على

أَوْ يَنْزَعُ عَنْهُمَا مَا يَكْسِبُهُمَا قِيَمَتُهُمَا الْحَقِيقِيَّةَ الْمُتَوَاشِجَةَ مَعَ قِيَمَةِ الْإِنْسَانِ الْفِلَسْطِينِيِّ، وَالنَّاعِيَةَ، أَصْلًا، مِنْ قِيَمَتِهِ، وَالتِّي لَنْ يَكُونَ لَهَا أَنْ تَتَحَقَّقَ لِأَيِّ قُطْبٍ مِنْ أَقْطَابِ هَذَا **الثالوث: الأرض؛ الإنسان؛ الوطن**، بِمَعْزَلٍ عَنِ تَفَاعُلِهِ الْحَيَاتِيِّ وَالْوُجُودِيِّ الْمَفْتُوحِ مَعَ قُطْبِيهِ الْآخَرِينَ .

وَمَا لِلخَلَاصَةِ الْآخِرَةِ أَنْ نَعْنِي، فِي تَصَوُّرِي الْمَوْصَلِ بِإِعْمَالِ الْعَقْلِ، أَمْرًا أَبْلَغُ مِنْ حَقِيقَةِ أَنْ ثَالُوثِ الْأَرْضِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ، وَالْوَطَنِ الْفِلَسْطِينِيِّ، وَالْإِنْسَانَ الْفِلَسْطِينِيَّ، ثَالُوثٌ مَتَمَاسِكٌ وَمُلْتَحِمٌ، وَأَنْ لَيْسَ لِقُوَّةِ غَاشِمَةٍ، مَهْمًا بَلَغَتْ ضِرَاوَةً وَحْشِيَّتَهَا وَمَهْمًا تَفَاقَمَ ظُهُورُ عِلَامَاتٍ قَدْ تَعَزَّزَ تَوْهَمُهَا بِقُرْبِ تَحَقُّقِ مَرَاهِنَاتِهَا عَلَى إِمْكَانِيَّةِ أَنْدِلَاجِ سِدَائِمِ النِّسْيَانِ فِي «الْوُجْدَانِ الْفِلَسْطِينِيِّ الْكَلِّيِّ» مَعَ تَوَالِي مَرُورِ الْأَزْمِنَةِ الْهَارِيَّةِ، أَنْ تَتِمَّكَنَ مِنْ تَفْكِيكِ عِزِّي لَحْمَةٍ، وَرَسُوخِ تَمَاسِكِ، **هَذَا الثالوثِ الْوُجُودِيِّ الْخَالِدِ!**

وَمَا لِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي أَلْحَ الْإِبْدَاعِ الْأَدْبِيَّ وَالْفَنِّي الْفِلَسْطِينِيَّ عَلَى تَجْسِيدِهَا مِنْذُ الْبِدَايَاتِ الْمُنِيَّةِ بِوَفُوقِ «النُّكْبَةِ الْكُبْرَى»، وَالتِّي لَا يَزَالُ، فِي أَعْمِهِ الْأَغْلَبِ الرَّصِينِ: جَمَالِيًّا وَرُؤْيُويًّا، يُجَسِّدُهَا مُتَنَاوِلًا مَا يَخْلُقُهُ تَوَالِي مَرُورِ الزَّمَنِ، عَلَى تَغَايِرِ شُرُوطِهِ وَسِمَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ، مِنْ عَوَامِلِ مُتَنَاقِضَةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالتَّأَثِيرِ، إِلَّا أَنْ تَفْصَحَ عَنِ دِلَالَةِ جَوْهَرِيَّةٍ مُؤَدَّاهَا أَنْ لَيْسَ لـ «فِلَسْطِينِ الْكَلِّيَّةِ» أَنْ تَسْتَعَادَ عَلَى نَحْوِ يَطَابِقِ حَقِيقَتِهَا الْجَوْهَرِيَّةِ، إِلَّا حِينَ يَتِمَّكَنَ الْإِنْسَانُ الْفِلَسْطِينِيُّ الْخَرَّ الْمُثَقَّفَ الْوَاعِي، مُتَمَدِّجًا بِشَعْبِهِ وَمُنْخَرَطًا فِي صَلْبِ نِضَالِهِ التَّحْريريِّ الْعَيْنِيَّ، مِنْ تَوْفِيرِ الشُّرُوطِ الْجَوْهَرِيَّةِ الْإِلْزَمَةِ لِإِكْسَابِ «الْوَطَنِ الْفِلَسْطِينِيِّ» الْيَطَاقَاتِ الْحَيَوِيَّةِ الْكَفِيلَةَ بِإِنْهَاضِ قُدْرَتِهِ الذَاتِيَّةِ الَّتِي تَمَكَّنَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِي، فِي زِمَانِيَّتِهِ الْمَوْضُوعِيَّةِ الْمُتَوَاصِلَةِ الْوُجُودِ، وَفِي شَتَّى تَحْلِيَّاتِ تَجْسِيدِهِ الْجِيُوسِيَّاسِيِّ الْحَضَارِيِّ وَالثَّقَافِيِّ الْحَيَوِيِّ الْمُنْشُودِ مِنْ شَعْبِهِ، وَمِنْ كُلِّ الْإِنْسَانِيِّينَ الْأَحْرَارِ مِنَ النَّاسِ، مَكُونَاتِ حَقِيقَتِهِ الْجَوْهَرِيَّةِ السَّاطِعَةِ، وَمَعْنَى مَعْنَاهُ، وَمَعْزَى وَجُودِهِ الْإِنْسَانِيِّ الْحَضَارِيِّ التَّارِيخِيِّ الْحَقِيقِيِّ الْمُتَوَاصِلِ: مَاضِيًّا، وَحَاضِرًا، وَمُسْتَقْبَلًا، وَالْمَفْتُوحِ عَلَى صِيرُورَةِ الْحَيَاةِ الْحَيَّةِ، وَمُسْتَقْبَلِ الْوُجُودِ الْحَقِّ!

وَلَا رَيْبَ فِي أَنْ كَلَامًا مِنَ الْقَارِئَةِ وَالْقَارِئِ

قَدْ أَمَعْنَا النَّظَرَ، قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، فِي مَا تَبَثَّهُ هَذِهِ الْمَفَارِقَةُ، وَرَبَّمَا كَذَلِكَ فِي مَا تَكْتَنِزُهُ فِي ثَنَائِيهَا مُؤَمِّتَةً إِلَيْهِ، مِنْ مُنْطَوِيَّاتِ مَفْهُومِيَّةِ سَيَنْتَظِرَانِ مِنْ الْمَقَالَاتِ الْآلِاحَةِ أَنْ تَتَبَيَّنَهَا لَتَبَيَّنَهَا، وَلِتَفْصَحَ، بِجِلَاءِ مُؤَصِّلٍ، عَنِ صِلَتِهَا الْعَمِيقَةِ بِالْأَدَبِ الْفِلَسْطِينِيِّ الَّذِي بَلَّوْرَهَا رُؤْيُويًّا وَجَمَالِيًّا. وَهُوَ الْأَدَبُ الَّذِي قَدَّمَ الْمَقَالَ الْاسْتَهْلَاقِي الْمَشَارَ إِلَيْهِ فِرْصِيَّةً أَنْقَسَامَهُ إِلَى **مَرَحَلَتَيْنِ كَبْرِيَيْنِ** أَسْمَى الْمَرَحَلَةَ الْأُولَى مِنْهُمَا بِـ **مَرَحَلَةِ زِمَانِ الْحَقْلِ**، وَتَرَكَ الْمَرَحَلَةَ الثَّانِيَّةَ، عَلَى تَوَالِي أَحْقَابِهَا وَتَعَدُّدِ أَجْنَحَتِهَا، بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ، لِكُونِهَا، كَمَا يَغْلِبُ عَلَى هَذَا الْأَدَبِ أَنْ يَصُورَهَا مُسْتَنْبَطًا عَبْرَ تَشْعِبَاتِ النَّجَارِبِ وَتَنَوُّعِهَا حَقِيقَتَهَا، مَحْضُ **أَزْمِنَةِ هَارِيَّةٍ فِي سَدَائِمِ فِضَائِلِ زِمْنِيَّةٍ بِلَا هَوِيَّةٍ**، فَقَدْ تَلْتَقَطُ سِمَاتِهَا الرَّئِيسَةَ الْمَعْرُوزَةَ عَنِ أَيِّ صِلَةٍ بِالْمَكَانِ، فَتُسَمَّى بِمَا يَلِائِمُهَا، أَوْ لَا تَلْتَقَطُ أَبَدًا فَتَبْقَى مَحْضُ أَزْمِنَةٍ عَدَمِيَّةٍ تَبْرَاعُ الْوُجُودِ فِي فِضَاءٍ خَاوٍ يَخْلُو مِنْ الْخِصَائِصِ وَالسِّمَاتِ ذَاتِ الدَّلَالَةِ الْمَكَانِيَّةِ وَالْمَعْزَى، فَلَا تَحَقِّقُ لِنَفْسِهَا تَجَلٍّ فِي مَكَانٍ مُتَعَيَّنٍ يَجْلِي وَجُودَهَا فَيُتِيحُ إِمْكَانِيَّةَ التَّفَقُّاطِ سِمَاتِهَا الْمُتَعَيَّنَةِ فِي تَحْلِيَّاتِ مَكَانِيَّةٍ مُدْرَكَةٍ، وَيَجْعَلُهَا، إِذْ ذَاكَ، قَابِلَةً لِلتَّسْمِيَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ الدَّالَّةِ، بِكِنَافَةٍ مُرَكَّزَةٍ، عَلَيْهِ!

وَيَبْدُو أَنْ «الزَّمَانِ»، كَمُصْطَلَحٍ فِلَسْفِيِّ جَمَالِيٍّ، أَوْ وَجْدَانِيٍّ نَفْسِيٍّ، أَوْ جِيُوسِيَّاسِيٍّ، أَوْ زَيْمًا كَمُصْطَلَحٍ عِلْمِيٍّ مُتَدَاوِلٍ فِي عِلْمِ الطَّبِيعَةِ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ الْعُلُومِ ذَاتِ الصِّلَةِ، لَا يَسْتَطِيعُ إِظْهَارَ أَيِّ مِنْ تَجْلِيَّاتِهِ الْمُمْكِنَةِ الْوُجُودِ، بِمَعْزَلٍ عَنِ تَطَابِقِ أَحْوَالِ طَرَفِيهِ: الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، بَلْ وَالتَّحَامَمِ مَعًا فِي كَيْنُونَةٍ وَجُودِيَّةٍ وَاحِدَةٍ تَتَطَابَقُ تَحْلِيَّاتِهَا الْخَارِجِيَّةَ مَعَ تِلْكَ الْكَامِنَةِ فِي الْوُجْدَانِ الْإِنْسَانِيِّ، سَوَاءً أَكَانَ هَذَا الْوُجْدَانُ فَرْدِيًّا مُتَبَايِنًا، أَوْ جَمْعِيًّا مُؤَسَّسًا عَلَى قَوَاسِمِ مُشْتَرَكَةٍ، أَوْ كَانَ كِلَاهُمَا مَعًا وَقَدْ وَسَمًا بِتَطَابِقِ تَكْوِينِيٍّ بَاطِنِيٍّ عَمِيقٍ، وَبِتَعَالُقِ تَحْلِيَّاتِ خَارِجِيَّةٍ مُنْسَجِمَةٍ وَمُتَشَابِكَةٍ وَذَاتِ تَطَابِقِ جَمِيمِيٍّ يَطَابِقُ مَكْتَنَرَاتِ الْوُجْدَانِ، فَيَكُونُ لِهَذَا التَّطَابِقِ التَّفَاعُلِيِّ الْخَلَاقِ أَنْ يَأْدِنَ، أَنْتَدُ، بِتَشْكِالِ «الزَّمَانِ» بِوُضُفِهِ مَجَالًا وَجُودِيًّا حَيَوِيًّا لِإِنْسَانِ فَرْدِيٍّ حَقِيقِيٍّ يَدْرِكُ مُبْتَدَأَ إِنْسَانِيَّتِهِ، وَيَسْعَى، عَبْرَ وَجُودِهِ الْفَاعِلِ فِي مُعْتَرَكِ

صِيرُورَةِ الْحَيَاةِ وَمَخَاضَاتِ الْوُجُودِ الْحَيِّ، إِلَى إِدْرَاكِ كَمَالِهِ الْإِنْسَانِيِّ الْحَضَارِيِّ الْوُجُودِيِّ الْمُحْتَمَلِ، وَالَّذِي سَيَكُونُ لَهُ، حَالِ إِدْرَاكِهِ، أَنْ يَعْزَّزَ وَجُودَهُ كَفَرْدٍ يَدْرِكُ ذَاتَهُ، وَيَنْصَهَرُ، بِإِرَادَتِهِ الْحَرَّةِ، فِي «ذَاتِ جَمْعِيَّةٍ مُتَجَدِّدَةٍ» يُسَهِّمُ فِي صُوغِهَا وَفِي إِكْسَابِهَا هَوِيَّتَهَا الْمُتَجَدِّدَةَ الدَّائِرَةَ تَحْوِلَاتِهَا عَلَى مَحْوَرِ ثَبَاتِ هُوِ الْإِنْتِمَاءِ الْجُذُورِيِّ الْوُجُودِيِّ لـ «فِلَسْطِينِ»، فَلَا تَكُونُ هَذِهِ «الذَّاتُ الْجَمْعِيَّةُ ذَاتُ الْهَوِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَةُ»، إِلَّا ذَاتُ شَعْبِهِ الْفِلَسْطِينِيِّ النَّاهِضِ لِاسْتِعَادِهِ حَقِّهِ الْحَضَارِيِّ الْوُجُودِيِّ غَيْرِ الْقَابِلِ، تَحْتِ أَيِّ ظَرْفٍ أَوْ حَالٍ مَهْمًا بَلَغَتْ ضِرَاوَةً شُرُوطِهَا، لِمَجْرَدِ التَّفَكُّيرِ فِي التَّنَازُلِ عَنِ شَيْءٍ مِنْهُ، أَوْ الذَّهَابِ إِلَى مُسَاوَمَةِ سِيَاسِيَّةٍ قَدْ تَقْتَرَنَ بِالْقَاءِ ظَلٍ مِنْ شَكِّ عَلَى رَسُوخِ حَقِيقَتِهِ فِي جَوْهَرِ الْحَقِّ، عَلَيْهِ!

وَإِلَى ذَلِكَ، سَيَكُونُ لِتَشْكِالِ «الزَّمَانِ الْفَرْدِيِّ» الَّذِي يَطَابِقُ «الْوُجْدَانَ الْفَرْدِيَّ»، أَنْ يُوَسِّسَ، فِي اللَّحْظَةِ نَفْسَهَا بِسَبَبِ اسْتِحَالَةِ وَجُودِ «وُجُودِ فَرْدِيٍّ» قَابِلِ لِلإِدْرَاكِ بِمَعْزَلٍ عَنِ وَجُودِ «وُجُودِ جَمْعِيٍّ»، مُمَكِّنَاتِ وَجُودِ مَفْتَضِيَّاتِ تَشْكِالِ «الزَّمَانِ الْجَمْعِيِّ» الَّذِي سَيَتَطَابَقُ وَجُودَهُ الْخَارِجِيَّ الْمِلْتَحِمِ مَعَ «الْوُجْدَانَ الْكَلِّيَّ» النَّاهِضِ تَشْكِالَهُ عَلَى تَفَاعُلِ الْقَوَاسِمِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنِ الْأَفْرَادِ مُتَمَيِّزِي الذُّوَاتِ، وَالْأَفْرَادِ السَّاعِينَ إِلَى إِدْرَاكِ مَكُونَاتِ ذَوَاتِهِمُ الْمُمَيِّزَةِ الْحَيَّةِ كَأَفْرَادٍ مُنْخَرَطِينَ فِي عِلَاقَاتِ مَجْتَمَعِيَّةٍ حَيَوِيَّةٍ، حَيَاتِيَّةٍ وَوُجُودِيَّةٍ، مَعَ مَجْمُوعِ أَفْرَادٍ ضَمَّنَ «مَجْتَمَعَاتٍ حَيَوِيَّةٍ صَغْرَى». وَسَيَكُونُ لِدَوَامِ انْفِتَاحِ هَذِهِ الْمَجْتَمَعَاتِ الصَّغْرَى عَلَى تَفَاعُلِ حَيَوِيِّ مَحْفَظٍ بِخَاجَاتِ حَيَاتِيَّةٍ وَأَشْوَاقِ وَجُودِيَّةٍ شَتَّى، أَنْ يَفْضِيَّ إِلَى تَشْكِالِ «كَيْنُونَةٍ كَلِّيَّةٍ» تَوْسَعُ «الزَّمَانِ» وَتَعَمِّقُ وَجُودَهُ، وَتَجْعَلُهُ مَجْتَمَعًا كَبِيرًا مَتَمَاسِكًا النِّسْجِ مُلْتَحِمًا، أَيَّ مَجْتَمَعًا تَنَاسَّسَ لِحَمَّتِهِ عَلَى تَفَاعُلِ مَكُونَاتِ حَضَارَتِهِ الْمُنْتَوَعَةِ وَالْمُنْصَهَرَةِ فِي أَتُونِ نِظَامِهِ الثَّقَافِيِّ الرَّاسِخِ وَالْمُتَجَدِّدِ فِي أَنْ مَعًا، وَعَلَى إِدْرَاكِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ تَعَدُّدِ طَبَقَاتِهِ وَفَنَائِهِ وَشَرَائِحِهِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُتَغَايِرَةِ الْحَاجَاتِ وَالْأَوْلِيَّاتِ وَالتَّصَوُّرَاتِ وَالرُّؤْيَى، مِنْ ثَرَاءٍ وَعَنْيٍّ.

هَكَذَا، فَيَمَّا أَحْسَبُ مُسْتَنَدًا إِلَى الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ فَحَسْبُ، صَارَتْ «الْمَجْتَمَعَاتُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ الْحَيَوِيَّةُ الصَّغْرَى» «وَطْنَا

فلسطينياً حراً، هو المجال الوجودي الحيوي الوحيد لـ «مواطنين فلسطينيين أحرار»، ولشعب فلسطيني حقيقي (غير مُخترع أو مُفبرك!)، لكونه شعباً قد امتلك، عبر مسيرة حصارية تاريخية تواصلت في المكان نفسه عبر كل الأزمنة، كل ما يؤهله لأن يكون «شعباً أصلياً أصيلاً»؛ شعباً مؤهلاً، لجعل «موطنه الأصلي»، «وطناً أصلياً أصيلاً»؛ شعباً مهيناً، طوال الوقت، لمتابعة ترسيخ وجوده الحيوي في رحاب وطنه الأصل المائر وجوده في أعماق وجدانه الوطني الإنساني الكلي بقدر ما هو متجمل في جميع أزمنة هذا الوطن وأماكنه، وفي أغواره العميقة وفضاءات سماواته العالية، بقدر ما هو متعين، بجلاء ساطع، في شتى مدارات الوجود الحصري الإنساني المفتوح على مستقبل وجودي متجدد، ومفتوح على مستقبل مفتوح.

وليس ليمثل هذا الرسوخ الوطني الوجداني المفتوح على صيرورة تاريخية سننقى تعززه ظالمًا ظل هو الثابت «الزمكاني الكلي» الذي على محوره تدور تحولات الهوية الفلسطينية التي لا تكف عن تجديد نفسها عبر أكتناز خلاصات تحولاتها الحصرية والثقافية التاريخية المواقبة انهمارات الأزمنة الطائرة الهاربة المتغابرة الأحياز اللامكانية والأحوال والأكناه، إلا أن يمكن الإنسان الفلسطيني الفرد، ليس من انتزاع حقه في الوجود الإنساني الحق بوصفه إنساناً فلسطينياً إنسانياً ذا وجود خلاق في أي حيز مكاني شاءت له النكبة الكبرى أن «يوجد»، بلا إرادة حرة منه، فيه، فحسب، وإنما سيمكنه، كذلك، من متابعة تأهيل نفسه وأبنائه، بدعم أسرته الصغيرة وعائلته وأبناء من أبناء شعبه ومن أنصار قضيته العادلة، للانخراط الفاعل، بقدر وسعه ووسع أبنائه وأحفاده على مدى الأجيال والمراحل والأحقاب والأزمنة، في مسيرات نهوض فلسطيني وإنساني جمعي تستهدف استعادة الوطن الفلسطيني الذي صير، منذ النكبة، زمكاناً مكبوحاً، كما مالكيه الأصليين؛ بناء حصارته وصانعي تاريخه، عن متابعة صيرورتهما الوجودية الإنسانية: الحصرية، والثقافية، والتاريخية، الملتحمة: زمكانياً، ووجدانياً.



وبطبيعة الحال، وعلى نحو ما قد غايينا من قبل وبحسب ما نعين الآن، سيكون لترويج السردية الاستعمارية الصهيونية الزائفة عبر إعلام كوني يهيمن ضاعها ومروجوها وموظفوها، بإحكام وبشبه إطلاق، عليه، أن يتكفل بإبداء أمر الصراع الدموي الدائر فوق أرض فلسطين بين الغزاة المستعمرين وأصحاب الأرض الأصليين، حتى في لحظة جلاء حقيقته الساطعة في ضمير كل كائن بشري ذي عقل إنساني يقظ، وهي الحقيقة القائلة إنه صراع بين حق فلسطيني حصري وجودي أصيل من جهة، وباطل استعماري صهيوني موغل في التزوير المودلج من جهة ثانية، وكأنما هو صراع بين حقين أصيلين، وذلك على نحو يجعل من الجلاذ ضحية ومن الضحية جلاذاً، ويمنح السارق المجرم صك براعة، أو زبماً سلاسل متوالية النسخ على أنوال «الفخس البشري» من صكوك براعات، فيحفظ له، مباركاً عليه، كل ما قد سرق، وفاتحاً أمام خطوه كل درب يحفره على الإمعان في السرقة، والإيغال في انتهاك حقوق «الأغيار» من الناس، وموفراً له كل ما يحميه من المساءلة عما قد فعل في الماضي البعيد والقريب، وعما هو يفعل الآن، وعما سيفعل في مستقبل الأيام، حيث يحيطه، موظفاً جبروت هيمنته الإعلامية المعززة بأوامر القوى الرأسمالية والعسكرية والتقانية العاشمة، بكل «حصانة» تنأى به عن التعرض لأدنى إمكانية للخضوع لمحاكمة عادلة تنزل به ما توجهه عدالتها من عقاب سيكون للإنسانية الحقة أن تلزم نفسها بإيقاعه، من فورها، عليه!

وإلى ذلك، ولأسباب أخرى عديدة قاربها الأدب الفلسطيني مفضحاً، بعمق دلالي وتميز جمالي، عن جذورها وتنوع مكوناتها وتشعبها، كما سنبين لاحقاً بجلاء يتأسس على قراءات نصية معمقة، لم يكن، ولن يكون، بوسع الإنسان الفلسطيني الفرد، ولا بوسع الشعب الفلسطيني بأسره، وأياً ما كان «الحيز المكاني المسنج» و«الزمن الأفقي التمدد» كخيوط عنكبوت، أو الطائر الهارب في سدائم فضاءات بلا هوية، وهما «الحيز اللامكاني» و«الزمن الهارب» اللذان صاراً يحكمان وجود الوطن الفلسطيني وإنسانه وشعبه، أن يكفا، عبر كل وسيلة ومسيرة ونهج أصيل وسبيل ممكن، عن مواصلة النضال، المر والنبيل، لاستعادة «فلسطينهم» المسروقة، وذلك مهما بلغت شراسة سارقها من الرأسماليين الاستعماريين الغربيين الماخوذيين بفرائز الجشع الاستحوادي، ومن العنصريين الصهيونيين المصنعين، والمحوسلين بتخطيط محكم، من قبلهم؛ أولئك السارقين المنحالفين، والساعين، بكل وسيلة غاشمة ومتوحشة وضيعة يقنعونها بدعاوى إنسانية زائفة، إلى متابعة الاحتفاظ بـ«فلسطين» التي صيروها «إسرائيل»، والاستمرار في تزوير حقيقتها الراسخة في الوجود رسوخ الوجود، والإمعان في سلب تاريخها، واستلاب حصارتها، عبر الاستمرار في ادعاء ملكيتها، زورا وبهتاناً مقلعين بحق أسطوري تخيلي زائف، لأنفسهم الهيسكونة بالعنصرية، والتوحش، والحقد الأسود، والجشع.

قراءة في كتاب:

الاقتصاد السياسي للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة

إعداد: رامي مراد- باحث في قضايا التنمية/ فلسطين

الأولى والثانية، حيث زادت التناقضات الداخلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي من التأثير المدمر لمجرى الأزمة العامة، والذي أصبح واضحاً. فقد كشفت الحرب العالمية الأولى التأثير النوعي للسياسة في الاقتصاد بشكل واضح، حيث لم يكن بالمستطاع عسكرة الاقتصاد بصورة شاملة في ظروف الحرب عن طريق الاستفادة من الحوافز الاقتصادية المعروفة فقط، دون تدخل الدولة. وعليه، قامت الدولة بخلق تنظيم اقتصادي للتسلح عبر أساليب غير اقتصادية، بحيث أصبح الربح الحافز الأساسي للإنتاج، كما أدت الطلبات الحكومية إلى خلق سوق ممتازة للاحتكارات؛ منذ هذه اللحظة لم تعد الرأسمالية تنافسية بشكل حر وإنما باتت تخضع لاشتراطات سياسية، وظهر كما وصفها لينين: «كنوع خاص من الاقتصاد»، ويقصد بذلك دولة الاحتكارات الرأسمالية بأعلى مظاهرها في ظروف الحرب، عندما أكد على أن الرأسمالية في عصر الاستعمار تجر الرأسماليين إلى نوع جديد من النظام الاجتماعي، يعبر عن مرحلة الانتقال من المزامحة الحرة الكاملة إلى الإشراف الكلي على المجتمع.

قوانين تطور العالم في العصر الراهن:

لم يساعد الإنتاج القائم على تحقيق الربح للرأسماليين، وكذلك آلية المنافسة الحرة والمنافسة بين الاحتكارات التي يتحقق عن طريقها قانون القيمة الزائدة، على الوصول إلى نمو سريع للقوى المنتجة وإلى تحقيق الاقتصاد العالمي فحسب، وإنما على تطوير القوى المدمرة بصورة لم يسبق لها مثيل، وبشكل يتناقض مع الدور الإيجابي الذي يلعبه تقسيم العمل الدولي أيضاً.

إن نشوء نظام اجتماعي جديد يعني نشوء ظرف لا يمكن إرجاعه إلى الوراء؛ فبعد أن عززت البرجوازية سلطاتها الاقتصادية والسياسية ألفت إمكانية الرجوع إلى النظام الإقطاعي. لقد أوضح



الجزء الاول من كتاب بعنوان الاقتصاد السياسي للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة تأليف مجموعة من الاقتصاديين والمؤرخين السوفييت الطبعة الثانية 1986 مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر والتوزيع بيروت..لبنان ترجمة الدكتور محمد كمال زبيدة

عالجت كتابات الاقتصاديين الماركسيين ومراكز الأبحاث اليسارية العديد من جوانب الأزمة المتعلقة بالرأسمالية بشكل عام، لكن هذا الكتاب يعتبر إضافة مهمة كونه يفرق بين القوانين الحتمية التي تضبط مجمل الأزمة العامة للرأسمالية، وبين بعض ظواهر هذه الأزمة في كل مرحلة من مراحلها، حيث يرى الباحثون/ الكتاب أن تحليل الخواص التي تتميز بها جميع مراحل الأزمة العامة للرأسمالية، يكتسب أهمية خاصة لجهة فهم الاقتصاد السياسي للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث والتجارب التاريخية الجديدة.

أخذ يكتسب في عصر الرأسمالية الاحتكارية سمات رجعية جديدة، فقد ظهرت المزامحة بين الاحتكارات من أجل السيطرة على السوق العالمية منذ القرن التاسع عشر على شكل حروب استعمارية، هدفت إلى إعادة تقسيم العالم من الناحية الاقتصادية (المنافسة على الأسواق بحسب مفهوم هوبز). ضمن هذه الرؤية يمكن اعتبار قطاع إنتاج الأسلحة من أكثر الفروع الاقتصادية ازدهاراً، كونه لا يعرف أزمات فيض الإنتاج، خاصة وأن الحروب والتحضير لها كانت ولا زالت من أهم العناصر التي حددت تطور العلاقات الدولية.

ويعتبر الكتاب أن تزايد التفاوت في التطور الاقتصادي للبلدان الاستعمارية، كان من أهم أسباب الحروب العالمية

إن نشأة الأزمة العامة للرأسمالية والقوى المحركة لتطورها خلال الحرب العالمية الأولى؛ جاء نتيجة لخواص قوانين التطور الحتمي لنظام الاقتصاد العالمي الرأسمالي في عصر الاستعمار، والتي أدت إلى ظهور الأزمة العامة للرأسمالية. ففي مرحلة الاستعمار ظهر عجز البرجوازية عن تأمين تطور تقدمي للقوى المنتجة في مجمل الاقتصاد العالمي، كما أن ما توصل إليه النظام الاستعماري بدأت بتحقيق تطور أسرع من السابق، ونجد أن معظم البلدان التي رزخت تحت نير الاستعمار لا تزال تعيش أشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية، ويسود الجمود في القوى المنتجة لديها.

إن مبدأ المزامحة الحرة الذي شجع على تعميق وتوسيع نمو الرأسمالية،

الصراع الطبقي في هذه البلدان وخلق صراعات جانبية تستنفذ قواها الثورية، وتوهمها ببعض الإنجازات عبر الإصلاح الشكلي.

قوانين تنظيم العلاقات في الاقتصاد الرأسمالي:

يبدو للوهلة الأولى عند دراسة النظام الرأسمالي العالمي، بأن القضايا الخاصة بعلاقات السوق والعلاقات الدولية لتبادل السلع والخدمات هي التي تلعب الدور الأساسي في العلاقات الاقتصادية للعالم الرأسمالي، إلا أن علاقات الإنتاج وما ينجم عنها من أسلوب في الإنتاج هي التي تلعب الدور الأساسي في العلاقات الاقتصادية للعالم الرأسمالي، هذا هو منطق الطريقة الماركسية اللينينية في تحليل مختلف مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي باعتباره عملية ذات طبيعة تاريخية، تستند إلى الارتباط الوثيق بين قوانين تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي على النطاق العالمي وبين السوق العالمية.

كما أن الاقتصاد البرجوازي يحاول وبأي ثمن الانطلاق في تحليله من مرحلة التبادل وليس من مرحلة الإنتاج، لأن هذا الأسلوب يخفي المحتوى الاستغلالي في هذه العلاقات؛ لذا فإن جهود الاقتصاديين البرجوازيين في تحليل بنية الاقتصاد الرأسمالي بمعزل عن العلاقة التاريخية بينه وبين اتجاهات تطور نظام تقسيم العمل الدولي الرأسمالي جاء لخدمة الفكر الاستعماري. لقد نشأ وتطور النظام الرأسمالي باتجاهين، الأول تطور رأسمالي عمودي، أي نمو الإنتاج الرأسمالي في بعض البلدان المتقدمة، والثاني تطور أفقي للرأسمالية، أي استعمار مناطق جديدة. لذلك؛ فإن تاريخ الاقتصاد الرأسمالي العالمي، هو تاريخ نضال رأس المال من أجل الحصول على مناطق واسعة للنفوذ الاستعماري الذي مكن البرجوازية من تغيير العالم وطبعه بطابعها.

من ناحية أخرى، يختلف علماء الاقتصاد الماركسيين في طريقة تحليل بنية النظام الرأسمالي العالمي؛ فالغالبية من العلماء السوفييت كانوا يعتقدون أن النظام الرأسمالي العالمي مرتبط بالتوسع الاستعماري واتساع النفوذ والسيطرة على الموارد، بينما يعتقد تجاه آخر أن تطور النظام الرأسمالي غير مرتبط بالهيمنة والاستعمار



عبارة عن منتجات ثانوية للثورة».

الاشتراكية وضرورات الإصلاح الرأسمالي:

فرضت الاشتراكية كاتجاه فكري واقتصادي على البلدان البرجوازية ممارسة سياسة اجتماعية؛ هدفت للحد من البطالة وتحسين شكلي لأوضاع العمال الذين يعيشون في بؤس شديد، وكان للاشتراكية تأثير واضح على السياسة الاجتماعية للاحتكارات التي وجدت نفسها مضطرة لتقديم بعض التنازلات للشغيلة، بهدف تحييد تأثير القوى الاشتراكية على الصعيد الاجتماعي قدر المستطاع، وعزل العمال عن الصراع الطبقي الفعال وخداعهم بشعارات الإصلاح الاجتماعي للرأسمالية؛ تلك الإصلاحات الشكلية لم تطال فقط الشغيلة، وإنما أيضاً دفعت الرأسمال الاحتكاري إلى تعديل نمط الاستعمار عبر بناء مجموعات مصالح ذات نفوذ وربط مصالحهم بمركز الرأسمالية في العالم.

لم تعد تقتصر الرأسمالية على تصدير رؤوس الأموال فقط وإنما أيضاً تصدير أموال حكومية بهدف خلق تنمية وهمية في البلدان النامية، تهدف أساساً لتحسين المستوى المعيشي لفئة تربطها تدريجياً بدعم الصناعات الاستخراجية على حساب الزراعة والصناعة التحويلية لضمان استمرار تخلف هذه البلدان.

في المقابل، ركزت الرأسمالية قوتها على محاربة القوى الاشتراكية في هذه البلدان، مستخدمة القوى الرجعية والإسلام السياسي، ما حيد

ماركس بأن البرجوازية خاضت مرحلة دموية لتأمين تراكم رأس المال وسرقة الإنتاج من المنتجين مباشرة، إضافة إلى تحويل الحرفيين والفلاحين إلى أنصاف عمال فقدوا كل إمكانية في الوجود خارج سلطة رأس المال؛ لذا فإن إخضاع العمل لسلطة رأس المال خلق القاعدة الاقتصادية المتينة لهذه السلطة، الأمر الذي أدى إلى فهم علاقات الاستغلال الرأسمالي من قبل البرجوازية والكثير من فئات الشغيلة على أنها علاقات طبيعية.

اعتمدت البرجوازية على هجرة الفلاحين وصغار الحرفيين من بلدانهم إثر الثورة على الإقطاعية لتوفير عمالة غير ماهرة، وهذا ما اعتادت الرأسمالية عليه خلال أزمتها المتلاحقة وصولاً لما جرى ويجري في بلدان الشرق الأوسط وتشجيع الهجرة الشرعية وغير الشرعية. على الرغم من وجود التناقضات بين الإقطاعية والرأسمالية، فإن هناك صلة قربة بالنسبة للمحتوى الأساسي لهذين النظامين؛ فالسلطة الاقتصادية للطبقة الحاكمة في هذين النظامين تقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

سابقاً كانت البلدان الرأسمالية تتغلب على حدة تناقضاتها الداخلية من خلال مزيد من مراكز النفوذ وتوسيعها وفتح أسواق جديدة وموارد لنهبها، ولاحقاً كما في العصر الحالي تركز النخبة البرجوازية على اعتماد أسلوب التكتيك الإصلاحي في صراعها الطبقي ضد الطبقة العاملة، وهذا ما يؤكد فكرة لينين القائلة: «الإصلاحات إنما هي



واستغلال الاحتكارات الأجنبية؛ لذا فإن نضال شعوب البلدان النامية من أجل القضاء على التخلف الاقتصادي يمثل الاتجاه الرئيسي في نضال هذه البلدان وشعوبها ضد الاستعمار وصولاً لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

الثورة العلمية والتقنية وأثرها في تعميق الاحتكارات للدول الرأسمالية:

تؤدي النتائج الاقتصادية للثورة العلمية والتقنية إلى تغييرات في مجال تطوير القوى المنتجة بصورة خاصة، وتنعكس في تغيير يحدث على وظيفة الإنسان في عملية الإنتاج، لأن الإنسان يبقى أهم قوة إنتاجية في المجتمع.

في المقابل، قلبت الثورة العلمية والتقنية العناصر المادية الرئيسية للإنتاج (الإنسان) من خلال الأتمتة، وانقلبت موضوعات العمل من خلال إنتاج المواد الاصطناعية بنفس مواصفات المواد الطبيعية، وتشمل هذه التغييرات جميع مراحل الإنتاج، بدءاً من المادة الأولية وحتى تسويق المنتج، حيث تقود الأتمتة إلى تغييرات مبدئية في صفة العلاقة التقنية المتبادلة بين الإنسان والآلة.

أدى الانتقال إلى الأتمتة إلى أن تحل الآلات محل الإنسان في كافة مراحل الإنتاج بما فيها الرقابة والجودة. لقد تحرر الإنسان من خلال ذلك من ارتباطه القصري بالآلة وأصبح يقف إلى جانب عملية الإنتاج بدلاً من أن يكون الفاعل الأساسي فيها.

إن تعديل رأس المال والقوى العاملة بين الفروع الصناعية والمناطق لا يخلق بنية اقتصادية جديدة فحسب؛ وإنما يخلق بنية جديدة لمجموع العمال أيضاً، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغييرات أساسية في ظروف تطور النضال الطبقي، ما يجب أن تأخذه الحركات الثورية بعين الاعتبار.

هناك تغييرات كثيرة ومتناقضة في معظم الأحيان تؤثر في تركيب تأهيل وتدريب الطبقة العاملة ويحاول بعض الاقتصاديين البرجوازيين أن يروجوا إلى أن زيادة الأتمتة تؤدي إلى تراجع

المباشر، وإنما بهيمنة هذا النظام واحتكاره للتكنولوجيا وحرمان الدول المتخلفة من تطوير أدوات الإنتاج في الصناعات التحويلية، وتعزيز الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على استنزاف الموارد الأولية والثروات الطبيعية وتصديرها للبلدان الرأسمالية المتطورة التي تضي عليها التكنولوجيا وتعيدها كسلع استهلاكية لاستنزاف موارد الدول النامية ما يعني بقاء تبعية هذه البلدان للاستعمار.

الاقتصاد الرأسمالي العالمي وسياق تطوره:

يعتبر الاقتصاد السياسي - الماركسي اللينيني - أن الصناعة الثقيلة تجمع شمل العناصر المعزولة الأخرى في الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ لذا فإن هذا الجمع لم يتأثر بمسيرة انهيار النظام الاستعماري التقليدي؛ فالصناعات الثقيلة التي خلقت الاقتصاد الرأسمالي العالمي في شكله الحديث، سوف لن تبقى هي المجال الأقوى لعملية الإنتاج الموسع فحسب، وإنما المجال الأكثر حيوية في هذه العملية، وبالتالي فهي التي تحدد أهم اتجاه في تطور تقسيم العمل الدولي الرأسمالي، وبالتالي يتوقف استمرار بقاء سيطرة رأس المال العالمي بالقوى الاستعمارية على مكانة هذه الصناعة.

من ناحية أخرى، تعاضم دور تلك الصناعات بصورة خاصة من خلال الثورة العلمية والتقنية، والتي تشمل أقوى الفروع الاحتكارية، كما أن نمو هذه الفروع بصورة سريعة نسبياً يظهر الأسباب التي أدت إلى تزايد أهمية توسيع التجارة الدولية الرأسمالية، وزيادة نسبة مساهمة الدول الصناعية المتقدمة فيها. لقد نجم الظرف غير المتكافئ الذي تمر به البلدان النامية ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي نتيجة للآثار التي خلفتها السيطرة الاستعمارية في الاقتصادات المتخلفة لهذه البلدان، وأصعب ما تركه الاستعمار في البلدان التي استعمرها كان في مجال الصناعة التحويلية، علماً بأن القطاعات الصناعية الرئيسية في البلدان النامية هي أكثر القطاعات تخلفاً.

إن عدم التكافؤ في مواقع النظام الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة هو السبب في استمرار بقاء السيطرة الاستعمارية الاقتصادية

في تأهيل العمال وتدريبهم، وذلك بهدف إثبات صحة النظرية التي تطالب بتقليص دور الشغيلة وتحقيق سعي الاحتكارات إلى تخفيض سلم أجور العمال الذين يشغلون الآلات بحجة أن هذا العمل يتطلب جهد أقل بكثير من السابق، وبهذا يتم إنكار محتوى التغييرات الجارية في تأهيل وتدريب الشغيلة وفقاً لمتطلبات التغييرات التقنية.

من هنا نجد أن النظرية القائلة بتقليص أهمية التأهيل والتدريب تنطلق من ضيق الأفق بالنسبة للنظرية إلى محتوى التأهيل والتدريب ولا تأخذ المستوى المعاصر للعمل الجماعي بعين الاعتبار؛ فالأتمتة الكاملة والشاملة تتطلب إزالة التناقض بين العمل الجسدي والعمل الفكري، ورفع مستوى تأهيل وتدريب العمال إلى مستوى مختصين مهنيين وتقنيين.

تتصف التغييرات في تأهيل العمال في ظل الرأسمالية بتناقضات كثيرة، كما تخلق الرأسمالية عوائق جديّة أمام زيادة التأهيل والتدريب للعمال وتسعى جاهدة إلى تفتيت الطبقة العاملة وخلق تمايز طبقي داخلها بين الشغيلة والمهنيين والتقنيين، ما يضعف ويفرغ النظام الطبقي من مضمونه.

إن زوال العوائق واستعادة قوة الطبقة العاملة يتوقف أساساً على نضال هذه الطبقة من أجل الاعتراف بالسمة الجديدة للتأهيل وانعكاسه على الأجر، ومن ثم نشر التعليم العام والتدريب المهني، ما يجعل من المهمة الملقة على كاهل القوى الماركسية والثورية في الدول النامية مسؤولية تثقيف كبيرة وتطوير فكري وبرامجي ينسجم وطبيعة هذه المرحلة.

حقائق وحقائق مضادة

ترجمة: عبد الكريم وشاشا - عضو قيادة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي/ المغرب

عن:

Frédéric Gros

Revue internationale de philosophie 2020-2 (n° 292)

أود أن أعرض بعد الأفكار حول مفهوم الحقيقة في أعمال ميشيل فوكو (Michel Foucault)، وسأحاول أن تكون مفصلة ومبسطة للغاية، رغم أن مسألة الحقيقة عند فوكو معقدة، وفي نفس الوقت هي مسألة مركزية في فلسفته. وكانت هذه المسألة بشكل خاص حاضرة في آخر الدروس التي قدمها في كوليغ دو فرانس، فقد كانت حاضرة، على سبيل المثال، عبر تحليل موت سقراط أو حول دراسته لـ «لمدرسة» الكلية (Les Cyniques)... والسؤال الذي يمكن أن نطرحه عبر إعادة القراءة هذه، هو سؤال العلاقة بين الحقيقة والخضوع، وبين الحقيقة والعصيان.

نجد لدى فوكو، أن الحقيقة هي هيئة، وتعبير شهادة للعصيان؛ الحقيقة هي بجانب الثورة والتمرد والمقاومة؛ هي بجانب «الانتفاضة الذاتية». إن هذا يتعلق بأمرين: أولاً، الحقيقة هي سلاح معركة، أداة صراع، والأمر الثاني هو أن الحقيقة تعبير موضوعي للحركة المنتفضة ضد السلطة.. ولكن سوف نجد في أعمال فوكو أيضاً كل ما هو معاكس لما سبق: الحقيقة هي كل ما تنتجه الطاعة.. الحقيقة طريقة من الطرق لانصياعنا؛ «الخطاب الحقيقي» أداة من أدوات الإخضاع. هناك غموض وإبهام، وتوتر وربما حتى تناقض داخل فكرة الحقيقة التي نجدها عند فوكو: الحقيقة هي ما يجعلنا نطيع، وهي أيضاً تشير إلى تمردنا.. والسؤال الذي يجب طرحه في آخر المطاف هو: هل يجوز أن نتحدث عن الحقيقة هنا وهناك؟ ما هو إذن المشترك في مفهوم الحقيقة، مما يجعلها مقبولة وممكنة لكلا

الاتجاهين وذات معنى؟ ومن المهم بمكان التمييز بين هذين الاتجاهين، النمطين.. النظامين للحقيقة: حقيقة الطاعة وحقيقة العصيان. قبل الوصول إلى الدراسات الأخيرة لفوكو، إلى ما قد نطلق عليه: «نقطة التحول اليونانية»؛ يمكننا العودة بسرعة إلى ما يمكن أن نعتبره الانشغال الأول لميشيل فوكو في الستينيات والسبعينيات، وهو أركيولوجيا وجينالوجيا المعرفة، وخاصة العلوم الإنسانية؛ فالنقد الذي وجهه فوكو للعلوم الإنسانية يفترض مسبقاً تقسيم أولي بين حقائق «معيارية» من جهة، ومن جهة أخرى حقائق «متأصلة»، ففي سنوات السبعينيات أنشأ فوكو مفهوم المعيار، الذي هو نمط معين من السلوك، نجده في عدد من المؤسسات، مثل: المدرسة والمصنع والجيش، مفروض كشكل من أشكال الانضباط تحت طائلة العقوبة.. فالعلوم الإنسانية بالنسبة لميشيل فوكو من علم النفس إلى علم الجريمة، تعمل على بناء هذه المعايير وإضفاء الشرعية عليها داخل خطاب الحقيقة؛ ضامنة محتواها المعرفي.. الانضباط ينتج العادة كواقعية، وقاعدة شائعة للسلوك الفردي. العلوم الإنسانية تحدد المعيارية كأنها حقيقة السلوك.. بهذا، فالعلوم الإنسانية بالنسبة لفوكو ليست علوم مضللة ولا إيديولوجيات، ولكنها تضع خطاطة الحقيقة لواقع أنتجته للسلطة، وكل ما تصفه لا يندرج أساساً من الأنثروبولوجيا، ولكن من الأنطولوجيا السياسية. ومع ذلك يمكن لهذا المشروع التأديبي التميمطي للحياة أن يثير المقاومة، فالواقع المتأصل الذاتي يثور وينتج في تمرد «حقائق مضادة»، والتي هي ليست أراجيف وأكاذيب وخدع وقحة؛ تثير اللغظ، لكنها شهادات حول استحالة تميمط الحياة وتبخيستها

في المعيارية...

فخلال هذا العمل الطويل والأول في السبعينيات قام ميشيل فوكو بالوصف التاريخي لتشكيل الحقائق التأديبية السلوكية في الغرب الحديث، وطرح أسئلة خاصة حول وظائفها السياسية والاقتصادية، والرهان هو في الواقع أن نفهم انطلاقاً من هذه الأبحاث الدقيقة إلى أي مدى هذه الحقائق التأديبية هي في خدمة الدولة التي تقوم بمراقبة الشعب وتضمن النظام العام، وأيضاً إخضاعها لاقتصاد رأسمالي يشترط استخراج واستخلاص أقصى فائدة من كل جسم؟ ابتداءً من الثمانينيات في قراءة فوكو للفلسفة القديمة، سيتم التركيز على حقائق المقاومة؛ ففي الدروس التي قدمها سنة 1984 - وهي سنة وفاته - اقترح ثلاثة من أشكال المعارضة.. أولها، قد تم النظر فيها سنة 82، وهي المعارضة التي يمكن أن نسميها «الحقائق الثقافية» و«الحقائق الأخلاقية»، وما أسميه هنا الحقيقة الثقافية هو عنصر معرفة؛ محتوى معرفي؛ حقيقة علمية التي تزيد فقط من رأس مال معرفي، ومن هوة التمييز بين الأقلية المتعلمة وبين جماهير جاهلة.. اكتساب هذه الحقيقة لا يحتم تحول أخلاقي.. لا ينتج تعديلاً للعلاقة مع الذات والعلاقة مع الذات.. يمنح المزيد من القوة الاجتماعية، لكنه لا يعطي المزيد من الاتساق.. الحقائق الثقافية هي المعرفة المكتسبة، حقائق متخصصة ومعترف بها أكاديمياً؛ تسمح أن يتقاسمها الكهنة والعلمانيين، بين أصحاب الشواهد، وبين الذين لا يتوفرون عليها، بين النخبة المثقفة والشعب الجاهل.. إنها تجعل من الممكن إرساء الهرمية داخل المجتمع والاختلافات التنظيمية، لزيادة السيطرة على الآخرين وإنتاج التبعية.... (.....).



من أعمال الفنان حافظ عمر

عن الاحتفاء بيوم التضامن

أحمد.م. جابر

ما معنى الاحتفاء باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على المستوى العربي، في ظل ما يحدث الآن من تهاو مريع في المواقف السياسية والأخلاقية، خصوصًا في العالم العربي الرسمي وبعض الشعبي للأسف تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني؟!

نجد أنفسنا أمام تراجع لم يقف عند حدود الانسحاب من القضية، بل اتجه لعقد تحالف مُشين مع المحتل الصهيوني، لم يسبق له مثيل في التاريخ، أن يتخلى جزء من الأمة عن شقيقه ليتحالف مع عدوه ويعقد معه الصفقات ضد مصالح الأمة، وضد مصالح الشعب المحتلة أرضه والمشرذ أبناءه.

ربما هي إذا مناسبة للتأمل ومحاولة الفهم، والإجابة على السؤال المؤرق الذي لا يزال يعمل مبضعه في جرحنا المفتوح على اتساع، لماذا يحدث ما يحدث؟ وهل كان بالإمكان ألا يحدث؟ يفتح السؤال على آفاق متعددة، أجوبتها تتسع للجغرافيا والسياسة، والأيديولوجيا، والثقافة، ولا يعدم العسكر مكانًا فيها.

وتفتح على التعقيد الذي عاشته القضية، ما بين وطنيتها وقوميتها؛ كيف وعى العرب المشكلة؟ وكيف صاغوا سياساتهم حولها؟ وكيف مارسوا هذه السياسات. وأين فلسطين الآن عربيًا؟ هذا بدوره يفتح على آفاق شعبية وحكومية وحزبية.

من الثابت أن فلسطين احتلت مكان الصدارة في الفكرة العربية، يعود ذلك ربما إلى أن فلسطين نفسها كانت مبررًا بشكل من الأشكال لتآلف العرب وتوحدتهم بقدر ما كان احتلالها، مأزقًا حقيقيًا وجد العرب أنفسهم فيه وفرض نفسه على أولويات جداول أعمالهم، ولا نظن أننا نبتعد عن الموضوع؛ إن قلنا أن فلسطين كانت مبررًا لاستمرار أنظمة وسقوط أخرى؛ لصعود أحزاب وسقوط أخرى، وقد نالت التيارات الفكرية أمجادها في خنادق فلسطين، وعندما أعلن عن سقوطها (حقًا أو زورًا) كان من أبرز الأسباب فشلها في الامتحان الفلسطيني.

إن أول ما يمكن أن يقال عن هذه الحالة إنها تعكس سلوكًا لا سياسيًا؛ خارج السياسة بالكامل؛ فالسياسة الخارجية وخطابها هي انعكاس لعناصر السياسة الداخلية، والتي تعكس بدورها نمط العلاقات القائمة داخليًا بين الناس وحكمتهم، بين الحاكم والمحكوم، بين المواطن والسلطة، ولو كان هناك حرية وديمقراطية في تلك الدول التي تصادق العدو وتحالفه لما تجرأ حكامها على أفعالهم، ولكنها آلية الاستعباد وسقوط القيم وامتهان السياسة.

فشل النظام السياسي العربي في امتحاناته المتعددة، وفي الفرص التي أعطيت له؛ لأن الخلل أساسًا في البنية والتركيبة التي تنتج الإرادة، وليس في الإرادة معزولة عن حواملها. وانهار النظام السياسي العربي يبدو انعكاسًا لأزمة وهشاشة كياناته (دوله) وتآزمها؟

ولكن رغم هذا؛ هناك أمل؛ الجماهير العربية لكم تفقد البوصلة، ولم يغب عن وعيها أهمية فلسطين ودورها ومكانتها، وهي لم تكن مجرد أرض محتلة، وإنما كتلة من لحم ودم، وهذه الجماهير أدركت بوعيها ومنذ وقت مبكر أن هذه الأنظمة لا تستطيع أن تحرر أرضًا، ولا أن تعيد لاجئًا، فكان الاشتراك الفعلي في الدفاع عن فلسطين من خيرة شباب العرب، وكان احتضان الفلسطينيين المُقتلَعين من أرضهم ثم احتضان الثورة وحمائتها، كل ذلك كان فعلًا شعبيًا خالصًا ارتهن لوعي الناس ومشاعرهم وإحساسهم بالارتباط الجدلي بين أن يكونوا أحرارًا في مدنهم وقراهم، وبين أن تكون فلسطين حرة. وهذا يعيدنا إلى نقطة مهمة هي ارتباط تحرير فلسطين بحل عربي شامل، وبقدر ما إن فلسطين هي عنوان، فإن العرب هم الإطار الطبيعي والموضوعي الذي لا يمكن أن تتحقق فلسطين خارجه، وهذا كله يتطلب عودة فلسطينية محمودة إلى الشعوب العربية لا أنظمتها، وتحركًا طليعيًا عربيًا حقيقيًا باتجاه فلسطين، يستند على روح الجماهير وإرادة الشعوب، وهذا يقتضي أول ما يقتضي استمرار الكفاح لتحقيق الديمقراطية بأشكالها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما يضمن تحرير طاقات الناس وتوجيهها، وصولًا إلى تحقيق الرد الاستراتيجي المنشود.

إن ما سبق، ليس حلًا رومانسيًا، ولا أمنية في الخيال، وإنما هو أمر قابل للتحقيق، ولكنه يحتاج لعمل وكفاح؛ فالمشروع المعادي ليس قدرًا لا يرد، والمقاومة ممكنة.